

# اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

اليسار/العدد ١١٨ / أبريل ٢٠٠١ / محرم ١٤٢٢ هـ / الثمن ٣٠ جنيهاً



٢٠ عاما من التعذيب  
الدين لله ..  
والسلطة للشرطة ..  
والقهر للجميع

سنوات مد اليسار  
المصرى .. وجذره

أزمة الحكومة  
والمعارضة في السودان

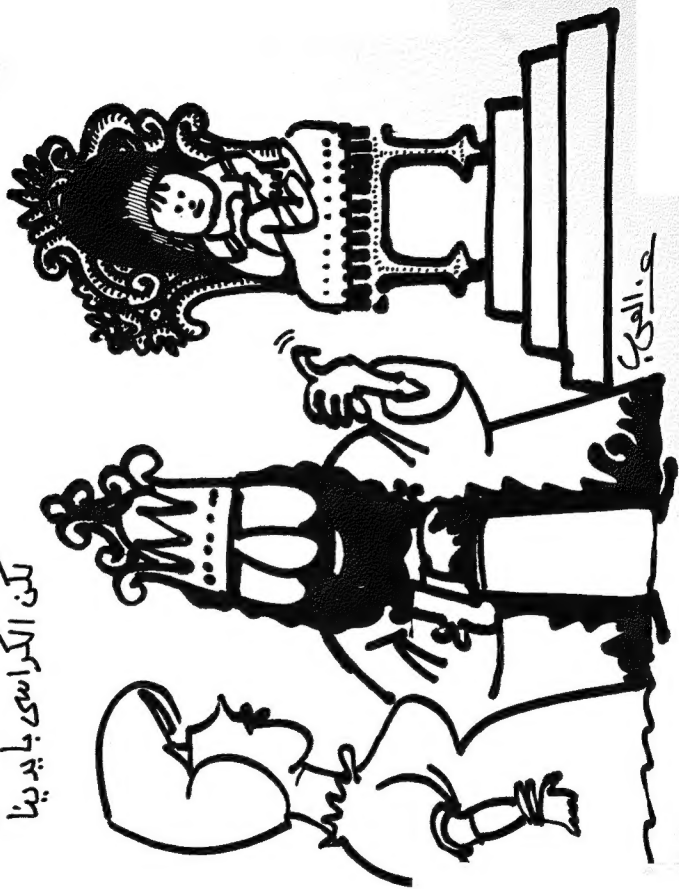
الحركة الطلابية  
اليمنية في مصر

بوش بين العراق واسرائيل

خالد محيي الدين : التجمع دافع عن كل شئ متقدم في مصر

زيارة الرئيس لأمريكا .. ورهانات خاسرة

الأعمار بيد الله صحيح  
لكن الكراسى بايدينا



## فى هذا العدد

رئيس التحرير  
حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمدة وفاء حجازى

محمدة أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الفتى أبو العيتى

د. خليل حسن خليل

اليسار : منير ديمقراطى يصدر عن حزب  
التجمع الوطنى التقدمى الجودى فى  
اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR I KARIM  
EL DAWLA  
ST, TALAAT HARB SQ  
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر : ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها

للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها

العالم : ١٠٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حواله

بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ١٠ شارع كريم الدولة

ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٥٩٢٨١

٥٧٨٦٢٩٨ FAX

- لليassar د. .... ٤
- موقفتنا : زيارة الرئيس ورهانات خاسرة ..... حسين عبد الرازق ٥
- حوار مع خالد محبى الدين
- التجمع رفع لواء الدفاع عن كل شئ متقدم ..... ٨
- \* مصر
- ٢٠ عاما من التعذيب ..... خالد البلشى ١٦
- عماليات : عودة الاهتمام بمشروع قانون العمل ..... محمد جمال امام ٢٤
- قانون حماية الرثائق ..... مدحت الزاهد ٢٩
- النيل المصرى يكتسح المؤامرات الصهيونية والأمريكية ..... عريان نصيف ٣٢
- الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار اللحوم ..... أحمد الحدينى ٣٧
- هموم : من يدارى على الفساد فى مصر ..... د. أحمد محمد صالح ٣٩
- ٥٥ عاما على توجع اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ..... وليد عبد الناصر ٤٣
- \* العرب
- رسالة حيفا : إدارة بوش ماهين العراق وإسرائيل ..... نظير مجلى ٤٦
- رسالة القدس : سقوط حزب العمل ..... حنا عميرة ٤٩
- رسالة عمان : جدل عاصف فى الأردن ..... صلاح يوسف ٥٢
- أزمة المعارضة والحكومة فى السودان ..... أمينة النقاش ٥٤
- الحركة الطلابية اليسنية فى مصر ..... أحمد القصير ٥٧
- \* العالم
- رسالة أمانيا : معاهد الحكم غيرت سياسة الخضر ..... نبيل يعقوب ٦٥
- الاتفاق الاجتماعى والفقر فى أمريكا اللاتينية ... أحمد نبوى حسب التنى ٦٨
- \* رحيل مناضلة أيمية ..... فريدة النقاش ٧٢
- \* وحيق الستين
- الروحوش التى نتعلم تحت قيادتها ..... د. سمير حنا صادق ٧٤
- \* محاولات
- وخزة فى أعيننا جميعاً ..... د. رفعت السعيد ٧٦
- \* سينما
- هروب الدجاج من الذبح فى « سوق المتعة » ..... أحمد يوسف ٧٨
- \* مشاغبات
- لجنة الدكتور مصطفى ..... صلاح عيسى ٨٢

# لليسادر

و المؤامرات الصهيونية والامريكية ضده تنشر الجزء الأول منها في العدد الحالي وسنشر جزءها الثاني في العدد القادم أما الصديق أحمد الحديني فيتناول في موضوع لم يتعرض له الكثيرون من قبل الأسباب الحقيقية لارتفاع اسعار اللحوم والالبان في مصر، ويكشف د. أحمد محمد صالح في حوسمه الذين يدارون على الفساد في مصر ومن هم الذين كانوا السبب في أن تصبح مصر واحدة من أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد في العالم.. وفي دراسته الشيقة بمناسبة مرور ٥٥ عاماً على توهج اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ يحدثنا وليد عبد الناصر عن سنوات مد اليسار وجزره.

وعلى الساحة العربية، يكتب نظير مجلي عن رحلة شارون إلى امريكا يناقش حنا عميره الأسباب الحقيقية التي أدت لسقوط حزب العمل وحقيقة الأزمة الداخلية في إسرائيل، ويعرض صلاح يوسف للجدل العاصف الذي اثاره نشر قوائم المتهمين بالطبوع في الأردن وهي القضية العربية التي مازالت تحتاج للمزيد من النقاش، وتناقش أمينة النقاش التقرير الاستراتيجي السوداني الأول وأزمة الحكومة والمعارضة في السودان.

كما يحتوي العدد على العديد من الموضوعات الاخرى على الساحتين العربية والدولية، ويكتب د. سمير حنا صادق في رحيق السنين عن الوحوش التي تتعولم تحت قيادتها مستفيداً من تجربة شرق اسبانيا.. ولا يفوتنا ان نلقى الضوء على مناضل بارز من أهم مناضلي اليسار المصري وهو المناضل الشيوعي شحاته هارون خاصة بعد أن أنهت بعد مماته تسككه بالدفاع عن قضايا أمته العربية حتى بعد رحيله عندما اعترض على ان يكون لاسرائيل اي دور في تشجيع جشمانه.

وبالعدد الكثير من الموضوعات الهامة التي تمنى ان تكون عند حسن ظنكم.. فانتا ان نقول اننا مازلنا نعانى من ظاهرة أوشكت ان تكون خطيرة وهي تأخر تسليم مادة الموضوعات وهو ما يهدد بتأخير موعد صدور العدد.

وتستمر اليسار في الصدور للعدد الرابع بعد توقفها الثاني. رغم المصاعب الكثيرة التي تعترض الطريق والأزمة المالية التي تعيشها وغياب دعم الاصدقاء لنا.. ورغم كل العقبات تفجر اليسار العديد من الموضوعات الهامة على المستوى الداخلي والخارجي وعلى المستوى العربي.. ولكن يغيب عن اليسار - وربما للمرة الأولى منذ صدورهما - رسالة واشنطن والتي دأب على كتابتها لنا دون ملل أو كلل الزميل سمير كرم لأسباب خارجه عن إرادته وإرادتنا.

وبعيداً عن غياب رسالة واشنطن فإن اليسار تعرضت للعديد من القضايا الهامة على المستوى الداخلي يبدأها رئيس التحرير بتحليل مسبق لزيارة الرئيس والناتج المتوقعة لها ويخلص انها في النهاية لن تخرج عن اطار الكلمات المعسولة التي تتضمن التقرير والتي دائماً ما تبدأ وتنتهي بعبارة أن مصر شريك في صنع سياسة المنطقة.. وبمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تجربة التعددية الحزبية وتأسيس حزب التجمع أجرت اليسار حواراً مطولاً مع رئيس الحزب خالد محيي الدين عرضنا معه فيه للكثير من القضايا الهامة التي تعرض لها الحزب واعترضت مسيرته وموقف القوى الاخرى منه ومستقبل التجمع في ظل التطورات العالمية. كما يتعرض الزميل خالد البلشي لواحده من أهم القضايا التي شهدتها مصر طوال ولاية الرئيس حسني مبارك وهي ظاهرة تعذيب المواطنين في اقسام الشرطة والمعتقلات في ظل قانون الطوارئ والذي نزع تحت وطأته منذ ٢٠ عاماً ايضاً وهو موضوع يدين كل من شارك وشارك في تقشي التعذيب طوال العشرين عاماً الماضية.. وفي باب عماليات يناقش محمد جمال امام طريقه تعامل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والصحف مع قانون العمل الموحد ليكشف لنا أن القانون رغم أهميته الشديدة لأنه يمس جموع العاملين في الدولة لم يزل من الاهتمام ما نالته مباداة كرة القدم بين مصر وناميبيا في تصفيات الصعود لكأس العالم القادمة.

ويناقش الزميل «مدحت الزاهد» قانون حماية الوثائق وهل كان الغرض منه حماية ذاكرة الأمة أم اغتصاب عقلها وحريتها بالنيل من حرية الصحافة.. ويقدم عريان نصيف دراسة عن النيل المصري

## زيارة الرئيس .. ورهانات خاسرة

### حسين عبد الرازق

مبارك لعضو مجلس النواب الأمريكي وعضو لجنتي الدفاع والموازنة في المجلس " جيم موران " . ثم زيارة وفد " اللجنة الأمريكية للحريات الدينية " برئاسة " إليوت إبرامز " ، وهي اللجنة التي أنشئت عام ١٩٩٨ على أساس تشريع أصدره الكونجرس لحماية الأقليات الدينية ، وإعلان اللجنة أن هدفها من الزيارة " جمع المعلومات عن أوضاع الأقليات في مصر " ، وهو ماثار موجة من الغضب والرفض والاحتجاج من جانب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المصري المدنية وشخصيات قبطية وإسلامية باعتباره تدخلا فظا في الشؤون الداخلية وفرضا لوصاية أمريكية على الشعب المصري ، واعتبره بعض المحللين السياسيين محاولة للضغط على الإدارة المصرية عشية أول لقاء بين مبارك والرئيس الأمريكي الجديد .

وطبقا لتصريحات المستقلين المصريين بدءا من الرئيس مبارك وعدد من الوزراء والمستقلين عن الشؤون الأمريكية في الخارجية المصرية ، فإن الموضوعات المطروحة على مائدة المباحثات ، وأهداف الزيارة مصريا تتركز في عدد من القضايا .

\* تطورات عملية التسوية السياسية ( السلام ) في الشرق الأوسط .

\* الأزمة العراقية .

\* العلاقات الاقتصادية .

ورغم أن إدارة بوش أوضحت منذ اللحظة الأولى أن منطقة الشرق الأوسط تحتل أولوية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية ، وأكدت هذا الاهتمام بالمنطقة من خلال قيام وزير الخارجية الجديد " كولين باول " بزيارة المنطقة في أول تحرّك خارجي مهم له . فقد عبرت الإدارة الأمريكية الجديدة عن ترتيب جديد للأولويات في سياستها في الشرق الأوسط . ويأتي في المقدمة المصالح الجبروتية



د. عاطف عبيد



د. يوسف بطرس غالي

المجلس والمكون من ١٧ من أعضاء المجلس واجتماعه بالرئيس مبارك ود . عاطف عبيد والشاعر حسين طنطاوي والسيد عمرو موسى ، وكذلك استقبال الرئيس

يبدأ الرئيس حسني مبارك زيارته - السنوية - للولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢ أبريل ٢٠٠١ بناء على دعوة من الرئيس الأمريكي " جورج دبليو بوش " .

وتتم هذه الزيارة الرئاسية في ظل عدد من المتغيرات ، أهمها وجود إدارة أمريكية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي احتمالات التغيير في السياسة الأمريكية ، والتي يجري في الوقت الحاضر صياغتها في صورتها النهائية .. وتولي شارون لرئاسة حكومة اسرائيلية تضم ائتلافا واسعا يشمل الليكود والعمل والشمس والأحزاب الدينية المتطرفة وحزب المهاجرين الروس ، ويغلب عليه الصقور في الحياة السياسية الإسرائيلية ، وبالتالي احتمال مزيد من التعثر والفشل لجهود التسوية السياسية .

وتصاعد انتفاضة الشعب الفلسطيني ، والعدوان الإسرائيلي ضده وما يسيبه من ردود فعل شعبية ضد الولايات المتحدة .. واتضح أبعاد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر . وتتم هذه الزيارة أيضا بعد القمة العربية في عمان ، وبالتالي انتحاح الموقف العربي من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي والعراق ، وتأثير الاتفاق العربي أو الاختلاف ، وقوة المواقف العربية أو ضعفها ، على الموقف المصري .

وقد سبقت الزيارة مجموعة من اللقاءات المصرية الأمريكية والتحركات ارتبط بعضها مباشرة بهذه الزيارة ، وأثر البعض الآخر على الزيارة بشكل أو آخر . وتأتي في المقدمة زيارة وزير الخارجية الجديد " الجنرال كولين باول " الذي يعرفه الحكام المصريون ( والعرب ) جيدا ، من خلال موقعه كرئيس للأركان الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية ( ١٩٩٠ - ١٩٩١ ) ، وزيارة وفد مجلس الشيوخ الأمريكي برئاسة " السيناتور " ادوارد ستيفنسون " رئيس لجنة الاعتمادات في

وضمان الهيمنة الأمريكية على مناطق استخراج النفط وتأمين تدفقه إلى أوروبا وأمريكا من خلال السيطرة على خطوط نقله من مناطق إنتاجه إلى مناطق استهلاكه . وبالتالي احتلال قضية " أمن الخليج " أولوية مطلقة في السياسة الأمريكية ، ومحاصرة الدول " المارقة " مثل إيران والعراق وتجنب أي أزمات محتملة في هذا الجزء من الشرق الأوسط .

ويرتبط بهذا المنطق احتلال قضية العراق أولوية ثانية في جدول الأولويات الأمريكية في المنطقة . وتسمى الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل التحالف الدولي العربي الذي سانداه بعد الغزو العراقي للكويت وخلال ضرب العراق وفرض العقوبات عليه ، وذلك بهدف احتواء العراق . وتذكر الإدارة الأمريكية الجديدة أن هناك عقبة أساسية تعترض هذا الهدف ، وهي تحول العالم العربي بنسبة ١٨٠ درجة خلال السنوات العشر الأخيرة ، بحيث أصبح رفضا لاستمرار العقوبات وللحصار المفروض على العراق . وأقدمت عدد من الدول العربية على خطوات تعد اختراقا للحصار ، مثل تنظيم رحلات جوية إلى بغداد للتصامن مع الشعب العراقي ، وتوقيع اتفاقات للتجارة الحرة مع بغداد ، وإدانة الغارات الأمريكية البريطانية على مناطق بالقرب من العاصمة العراقية .

ولكي تحاولوا للتغلب على هذه العقبة طرحت واشتطون ما أسمته بالعقوبات الذكية ، وتقوم على تخفيف القيود على السلع المعنية ورفع الولايات المتحدة لبعض تحفظاتها عن ١٦٠ بند في العقود التي قدمها العراق للجنة العقوبات ، بما يؤدي إلى دخول كل المواد والاحتياجات التي من شأنها إعادة الحياة في العراق إلى حالتها الطبيعية .. مقابل اتخاذ موقف متشدد في مراقبة برامج التسليح ومنع صدام من استيراد معدات قد تستعمل في صنع الأسلحة ، والتشدد في مراقبة التهريب على الحدود العراقية مع الدول العربية المجاورة ( وتركيا وإيران ) وعدم تحويل عائدات النفط إلى الحكومة العراقية مباشرة وإلّا إلى الحسابات المصرفية الخاصة لإشراف الأمم المتحدة ، وتأييد توجيه ضربات عسكرية أمريكية للعراق في إطار تنفيذ هذه السياسة .

وتأتى قضية الصراع العربي الإسرائيلي كأولوية ثالثة ، وفي إطار التزام الإدارات الأمريكية الدائم بالأمن



د. فتحي سرور

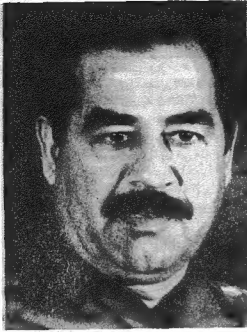
لم يعد مقبولا وأن العقوبات الذكية ( أو الغبية ) لن تغير من حقيقة أن السياسة الأمريكية والحصار الذي فرضته طوال عشر سنوات فشل في تحقيق الهدف الأمريكي الملئ - وهو إقصاء النظام الحاكم - وأدى إلى ما يشبه القتل الجماعي للشعب العراقي ، وكل مقومات الحياة في العراق . وأن الخطر في المنطق لآياتي من العراق التي لم يعد في قدرتها تشكيل أي تهديد عسكري لجيرانها ، وإلّا يأتي الخطر من استمرار العدوان الإسرائيلي والاحتلال للأراضي العربية ورفض تحقيق تسوية سياسية شاملة وعادلة على أساس " الأرض مقابل السلام " وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة .

ونأتى إلى الهدف الرئيسي والأساسي الذي تطمح الإدارة المصرية إلى تحقيق الجواز كبير فيه خلال هذه الزيارة وهو الدعم الأمريكي للاقتصاد المصري والتنمية الاقتصادية في مصر " وهو ما أكدته تصريحات عديدة لمسؤولين مصريين ، وكذلك الاجتماعات الرسمية التي عقدت من أجل إعداد " الملف الاقتصادي " في محادثات مبارك بوش . مثل الاجتماع الوزاري الموسع الذي عقده الرئيس وحضره إلى جانب رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي والذوا والانتاج والمضى والإعلام والخارجية ، يمثل المجلس الرئاسي المصري الأمريكي " جمال مبارك - إبراهيم كامل - محمد منصور - جلال الزويا - شفيق جبر - أحمد عز .. واجتماع د. عاطف عبيد مع أعضاء غرفة التجارة الأمريكية » لاستعراض أوراق العمل الخاصة بالملف الاقتصادي للزيارة " وقيام مایسی به بعثة طرق الأبواب " التي تنظمها الغرفة

التجارية الأمريكية بالسفر إلى الولايات المتحدة يوم ٢٥ مارس لتشهد زيارة الرئيس وعقد لقاءات مع رجال الأعمال وأعضاء الكونغرس الأمريكي " وأهم أهداف البعثة هو تشجيع التجارة والاستثمارات في مصر وتشجيع منطقة التجارة الحرة بين مصر وأمريكا ، وتوضيح أهمية دور مصر في المنطقة ككل من الناحية السياسية والاقتصادية ، على حد قول محمود منصور رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بمصر . وعقدت البعثة قبل سفرها سلسلة من اللقاءات مع د. فتحي سرور ود. أسامة الباز ووزراء الكهرباء والاقتصاد والاتصالات ، ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة سوق المال .. ونوقشت في هذه اللقاءات " القوانين

الإسرائيلي والمصالح الاستراتيجية للدولة العربية . ولترديد إدارة بوش أن تلعب نفس الدور الذي قامت به إدارة كلينتون في هذا الصراع وتوطئها في إدارة العملية السلمية ( التسوية ) بنفسها . وقد أعلن كولن باول عن هذا التوجه أمام الكونغرس قائلا " على الأطراف ذاتهم أن يقيموا السلام معا . وتتعهد نحن أن نركز جهودنا على المنطقة ككل ولا نقتصر على عملية السلام وحدها " .

وتترجم هذه السياسة في الوقت الحاضر بمطالبة العرب بالترزام بالهدوء والانتظار لحين انتهاء شارون - رئيس الوزراء الجديد - من الاستقرار وتحديد سياسته من الصراع العربي الإسرائيلي ، ووقف الفلسطينيين " للعنف " أي وقف الانتفاضة لتمكين إسرائيل من رفع القيود عن الاقتصاد الفلسطيني ورفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية وبناء بعض الثقة . من هنا يبدو أن تحقيق الرئيس مبارك لألى إنجاز للسياسة المصرية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية العراقية أمرا غير متوقع . فهناك تباين واضح بين السياسة المصرية والأولويات الأمريكية . فإدارة الرئيس مبارك ترى أن استمرار الحصار



صدام حسين

## تحقيق انجاز السياسة المصرية في قضية الصراع العرب الإسرائيلي والقضية العراقية امر غير متوقع

الجديدة المعروضة أمام مجلس الشعب وأهمها مشروع التأجير التصولي ، ومشروع قانون حماية الملكية الفردية ، ومشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ، وكذلك موقف خصخصة شركات الكهرباء ، وإنشاء المحطات بنظام BOT ، ومعدلات الأداء الاقتصادي لصمر والمؤشرات الاقتصادية الكلية .. ويشمل الملف الاقتصادي ثلاثة موضوعات مهمة :

- الحصول على مزايا تفضيلية للسلع المصرية في السوق الأمريكية
- زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر ونقل المعرفة على المستوى التكنولوجي.
- إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

وهي نفس الموضوعات المثارة في زيارات الرئيس الدورية للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة ، خاصة زيارته في مارس ١٩٩٧ وبوينة ١٩٩٩ ومارس ٢٠٠٠ ) راجع اليسار العدد ١١٤ - أبريل ٢٠٠٠ ص ٤٤

وتركز الإدارة المصرية على موضوع إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين " وتؤكد أنه سيتم الاعلان عن بدء إنشاء هذه المنطقة ، التي كان الحوار قد بدأ حولها منذ فترة ، وفتحت المفاوضات بشأنها شوطا كبيرا" ويضيف د. أحمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولي .. " مصر على قناعة بأهمية الإسراع بعقد اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة . ومن المتوقع خلال هذه الزيارة الاتفاق من حيث المبدأ على هذه الاتفاقية لتبدأ رحلتها وضعا موضع التنفيذ". وترى الحكومة المصرية أن هذه الاتفاقية ستؤدي إلى زيادة حجم المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة خاصة في قطاع التصدير باعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق العالمية بما يعظم من نمو الصادرات المصرية وأن الدول التي حققت نموا ملحوظا في حجم صادراتها اعتمدت على السوق الأمريكية . وتضع الاتفاقية مصر في موقف متوازن مع الدول التي وقعت بالفعل اتفاقات تجارة حرة مع مائة من الولايات المتحدة ، مثل دول تجمع النافتا (٩٤) وإسرائيل (٩٦) والأردن (٢٠٠٠) . و" تقلل من تبعية الاقتصاد المصري لدول الاتحاد الأوروبي خاصة أن ٤٠٪ من وارداتنا تأتي من دول الاتحاد " . وستشكل الاتفاقية قوة دفع جديدة - إلى جانب المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في إعادة هيكلة الدور المصري على المستوى الاقليمي والدولي مما سيؤثر على جاذبية مصر استثماريا . ويدعم قدرتها في تطوير هيكلها الإنتاجية والتسويقية وإقامة الاستثمارات

يدرس الآن وضع إطار جديد لقيام أمريكا بتوقيع مثل هذه الاتفاقات " . وحدد أربعة أسباب لعدم اتمام المستثمرين الأمريكيين على الاستثمار في مصر وهي .. " الجمارك والضرائب والبيروقراطية وعدم صدور قانون حماية الملكية الفكرية " .

وكما يبدو فلن تسفر زيارة الرئيس مبارك عن إنجاز حقيقي في الملف الاقتصادي .. وهو ما يعني أنها لن تحقق أيا من أهدافها السياسية أو الاقتصادية ، اللهم إلا كلمات من نوع ما أعلنه الكونغرس في تقريره حول مصر والولايات المتحدة وقال فيه .. " إن مصر دولة قائدة في المنطقة وعنصر للاعتدال ، بالإضافة إلى نفوذها في العالم العربي وأفريقيا والدول الإسلامية والعالم الثالث ككل" .. وأهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والعسكري ، مع مصر والمحافظة على اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل " والإشادة بال دور الذي يقوم به الرئيس مبارك في عملية السلام .. وتشجيع خطوات الإصلاح الاقتصادي في مصر " وإن كانت تختلف مع مصر حول عمق وسرعة تنفيذ عمليات الإصلاح

ويبدو أن قضية التسوية السياسية بالمفهوم الأمريكي الإسرائيلي وما يسمى بسرعة وعمق الإصلاح الاقتصادي هو ماترته أمريكا من مصر .. مقابل وهم الاستثمارات الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة.

الموجهة للتصدير خاصة في المجالات التكنولوجية " وتزداد أهمية هذه الاتفاقية في ضوء غشوش مستقبل مبادرة " مبارك - جرد " التي وقعت عام ١٩٩٤ تحت اسم " اتفاق الشراكة للنمو الاقتصادي والتنمية " واحتمال تجاهل الولايات المتحدة لها.

وحتى الآن لا يبدو هذا الزمان على إعلان البدء في إنشاء المنطقة الحرة خلال زيارة الرئيس رهانا واقعا.

فهناك قائمة طويلة من المطالب الأمريكية تقدمت بها للحكومة المصرية كشرط مسبق لتوقيع هذه الاتفاقية .. مثل ضرورة الأخذ بالتقييم الجمركي الأمريكي والاعتماد على القوائم المصاحبة للمستورد وتنفيذ قوانين حقوق الملكية الفكرية وحماية البرامج وضبط المخالفين ، وضرورة أن تتماشى قوانين الاستثمار مع قواعد اتفاقية حماية الملكية الفكرية ( التريس) ومعالجة تشوهات التعريفات الجمركية المصرية. كما توجه الإدارة الأمريكية انتقادات عديدة للسياسات المصرية مثل هبوط سير عملية الإصلاح الاقتصادي وتراجع المخصصة أو القيود المفروضة على حرية التعبير وحقوق الانسان.

وعلى عكس التنازل المصري فقد استبعد السفير الأمريكي في مصر " دانيال كيرتيز" صراحة الاعلان عن بدء إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال زيارة الرئيس ، أو حتى المباحثات بشأنها قائلا .. " إن الكونغرس

## حوار مع خالد محي الدين



الاشتراكية.. هدفنا البعيد الذي نسعى لتحقيقه



امتنعنا عن  
التصويت  
في استفتاء  
الرئاسة لأننا  
فريد انتخابات  
حقيقية بين  
أكثر من مرشح



المصري والقضاء على الدولة المدنية وإقامة دولة معادية للعقل ومنجزات الإنسانية في العصر الحديث . وخاض الحزب معركة متصلة ضد الفساد . وبرز بحق كحزب الوطنية المصرية المدافع بصلاية عن الوطن والأمة المقاوم للاستعمار والصهيونية والغزو الإسرائيلي والتطبيع .

وككائن حي كانت للحزب نجاحاته وهزائمه ، إنجازاته وخطاياها . وفي العيد الفضي كان لابد من حوار صريح مع مؤسس الحزب وقائده خالد محيي الدين ، الذي تحمل مع عدد محدود من قادة اليسار مهمة إنشاء أول حزب علني لليسار المصري بكافة مدارسه . وعلى غير العادة اختارت " اليسار " أن يكون احتفالها بالعيد الفضي مختلفا ، فركزت في حوارها مع خالد محيي الدين على الانتقادات التي تطرح هنا أو هناك لمسيرة التجمع ، وبصرف النظر عن حجم وقوة الذين يطرحونها ، وسواء وافقنا عليها أم اختلفنا معها .

وقد استقبل خالد محيي الدين الأسئلة التي طرحها عليه محاوره من اليسار - خالد داود - مدحت الزاهد - خالد البلشي - حسين عبد الرازق - برحابة صدر . لم تغارقه ابتسامته أبدا ، ولم يتبرم بأي تساؤل مهما بدا متجنا أو ظالما ، بل كان يحرضنا على مزيد من الانتقادات ويحثنا على عدم التردد في طرح كل الأسئلة التي نريدها . وعكس استقباله لأسئلتنا وإجابته عليها ثقة عالية بالنفس وبالحزب وقدرة على تقبل الاختلاف والنقد ، وهو أحد أسرار نجاح حزب التجمع واستمراره رغم الأتواء والمصاعب التي أحاطت بمسيرته .

وعلى هذه الصفحات نص الحوار بلا تدخل من جانبا .. نهيده إلى قرائنا في هذه المناسبة المهمة ، سواء كانوا من أعضاء التجمع أم من خارجه .. عليه يساعدنا ، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه ، على فهم أدق للتجمع ولقائده التاريخي " خالد محيي الدين "

**\* بعد مرور ٢٥ عاماً على تأسيس حزب التجمع وبداية تجربة التعددية الحزبية في مصر ما تقييمك للتجمع ودوره خلال ربع قرن ؟**  
- أهم دور لعبه التجمع خلال الفترة الماضية أنه عمق لدى الناس القبول بـ " حزب اليسار " . لقد دخلنا الساحة الحزبية واليسار يعنى بالنسبة للبعض الشيوعية والإحاد والتبعية للسوفيت نتيجة للحملة الرسمية الطويلة ضده ولكن نضال حزب التجمع طوال هذه السنين أكد للناس أن حزب اليسار في مصر له جذوره الشعبية



**أشفق على مصر من أن يخرج فيها حزب يقول: الله غايتنا والقرآن دستورنا والموت في سبيل الله أسمى آمانينا .**

في ١٠ أبريل هذا العام يكمل حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي عامه الخامس والعشرين ، أي ربع قرن . خاض خلالها معارك الوطن على كافة المستويات . انحاز منذ تأسيسه للديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ، ورفض اعتبارها قضية ترتبط فقط بنمو النظام الرأسمالي والمجتمع البورجوازي في الغرب مؤكدا أنها تراث للإنسانية جميعا ، ولها تراث نضالي في مصر تمتد منذ القرن التاسع عشر دفاعا عن الدستور وحق الشعب المصري في ديمقراطية صحيحة . وكان حزب التجمع - وما يزال حزب التنمية الوطنية المستقلة المنحاز للاستقلال الاقتصادي والطبقات المنتجة من فلاحين وعمال ورأسمالية منتجة ، المتطلع إلى الاشتراكية . ووقف التجمع ضد كل الدعوات الظلامية التي حاولت تغييب العقل

## لا بد من مساندة الإنتفاضة ومساعدة الشعب الفلسطيني اقتصاديا ومادياً

أيضا حدث له نفس الشئ بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي. عندما كنا نعلن معارضتنا للإصلاح الاقتصادي كانوا دائما يقولون لنا إنه لولا الإصلاح الاقتصادي لكان البديل حدوث تضخم كبير وبافتراض أن هذا صحيح فإن الإصلاح إذا كان قد أدى إلى تخفيض التضخم وعجز الميزانية وأصلح من العجز المالي فإنه لم يؤد إلى جعل اقتصادنا ينطلق .. لقد كنا دائما أفضل حزب ناقش سياسة الحكومة الاقتصادية وانتقد الإصلاح الاقتصادي وآخر مساهمة للحزب كانت استجواب البدرى فرغى وردنا أخيرا على بيان الحكومة

\* إذن ما السبب فيما يقال عن هبوط العضوية خلال الفترة الأخيرة؟

- قبل الحديث عن هبوط العضوية يجب أن نعرف ماذا حدث وسببه فحزب التجمع خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة تعرض لحملات مضادة ومعارك صعبة .. أولها المعركة الكبرى التي خاضها نظام السادات ضده بعد إحدث ١٩٠١٨ يناير ١٩٧٧ وبعد أقل من سنة من قيامه قبل الأحداث كانت عضوية التجمع قد وصلت إلى ١٤٠ ألف عضو ولكن الحملة ضده وانتهامه بأنه دبر انتفاضة "الحرماية" كانت سببا في تناقص العضوية بعد أن دفع عدد كبير من أعضائه للإسحاب من عضويته أو التوقف عن ممارسة العمل بعد اغتيال السادات وبعد الرصاصات التي انطلقت في أسبوط انتبه الحكم إلى أننا لانطلق الرصاص، لكن الوقت كان قد أزف وكان الاخوان قد جمعوا شتاتهم وتكونت الجماعات الأخرى الارهابية.

في المقابل فإن حزب التجمع رفع لواء الدفاع عن كل شئ متقدم في الحياة المصرية .. حقوق المرأة .. حق الزواج والطلاق وتبنى الدعوة لتغيير قانون الأحوال الشخصية .. والشئ المدهش أن حزب التجمع كان يدافع عن موقف الحكومة من قانون الأحوال الشخصية الأخير الذي أقر للمرأة حق الخلع بينما كان هناك أعضاء من الوطني ضده وهذا يكشف الموقف التقدمي للحزب من القضايا العامة والقضايا الثقافية والفكرية.

والوطنية وأنه يعبر عن هذه القوى الشعبية ، وأنه مغرور في التربة المصرية.

الشئ الثاني أن التجمع قدم نموذجاً مصرياً جديداً لحزب اليسار والاشتراكية وأنه يرفض الالتزام بنموذج معين لينا الاشتراكية الفكرة التي كانت سائدة أن الأحزاب الاشتراكية لا بد أن تتفق مع الاتحاد السوفيتي في كل شئ .. ولكن ممارسات التجمع ومواقفه المتعددة كشفت للناس أنه حزب مستقل وأن مواقفه ورؤيته نابعة من واقعنا المصري والعربي مثلا كان موقفنا من قضية الصراع العربي الإسرائيلي متميزاً عن موقف السوفيت بل والأحزاب العربية .. فضلاً عن أن مواقفنا على الساحة الدولية كانت مواقف وطنية تنطلق من مصلحة الشعب المصري.

ومن بين أهم الأدوار التي أداها التجمع خلال الفترة السابقة من حياته أيضاً أنه عمق البعد الاجتماعي في الفهم الاقتصادي. فمعارضتنا ضد سياسة الانفتاح وضد الإصلاح الاقتصادي الذي طرحه الحكم ، لم يكن يعني أننا ضد تخفيض التضخم وتقليل عجز الميزانية ولكننا كنا ضد أن يكون الإصلاح في جوهره إصلاح ماليا وألا تكون هناك نسبة حقيقية وبالتالي تحصيل الوطن بأعباء ومشاكل عديدة مثل ضعف التنمية والبطالة وكان آخر ما تحدثت عنه في مجلس الشعب أن البطالة لم تهبط علينا من السماء بل هي نتاج سياسات مستمرة هي سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي رغم كونها قللت الاتفاق الجاري لم تسبب في زيادة الاستثمارات .. وكشفت أن الاستثمار بعد أن كان ٢٩٪ من الناتج القومي خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ أصبح ١٧٪ في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ .. وبما أن الاستثمارات قلت فكيف تكون الدولة قادرة على خلق فرص عمل. لقد أدت السياسات إلى البطالة والركود الذي نعانى منه وهو أيضاً لم يهبط علينا من السماء ولكنه كان ركوداً مخططاً .. فالانفاق على الاستثمار في المجتمع كله حكومة وقطاعاً خاصاً هبط بنسبة ١٢٪ بما يعني أن القطاع الخاص لم يحل محل الدولة وبما يعني أيضاً أن القطاع العام هبط والقطاع الخاص

## نعالج خلافتنا

الحزبية..

بطريقة

ديمقراطية

ولهذا لا تحدث

انقسامات



وبالإضافة إلى ذلك أيضا فنحن الحزب الوحيد على الساحة حتى الآن الذي يدافع عن دور الدولة في الاستثمار والإنتاج .. نحن نقول إن الدولة لا بد أن يكون لها دور في الاستثمار والإنتاج لأحداث التوازن في السوق الاقتصادي وهذا لا يعني أننا نرفض كلية آليات السوق ولكن علينا ألا نخضع لها بصورة كاملة وكل هذه معارك خاضها التجمع وكانت سببا في الكثير من المعارك ضده.

« ألم يكن موقف التجمع من الصراع العربي الإسرائيلي والمهادنة له دور في الصراع ضدكم؟

- نحن أكثر حزب مصري تمتع بسمعة عالية في المنطقة العربية بعد زيارة السادات للقدس .. لأننا عارضنا زيارة القدس معارضة سلامية . وأعلنا أننا لسنا ضد تسوية سياسية ولكننا ضد أن نذهب إليهم ونسلم لهم مقدما وحاول السادات تأليب الناس علينا بمنطق أننا دعاء حرب وكان يقول .. معنى أننا مانروحش القدس أننا نحارب ولادنا غوث في الحرب .. واذكر في هذه الفترة أن عددا كبيرا من سيدات الأسرة اتصلوا بي وقالولي " إيه ياأستاذ خالد انت عاوز ولادنا يموتوا ليه وعاوزنا نحارب؟ كنت أرد عليهم "نحن لا نريد الحرب ونريد السلام ولكن السلام لن يأتي بالتنازل مسبقا عن حقوقنا" وكنت أقول لهم " أن ييجين قال السادات أهلا بكم في

لقد نجح حزب التجمع بامكانياته المادية المحدودة وموارده البسيطة في زرع نفسه في التربة المصرية ويكفيه فخرا وجود قاضي على كل صندوق في الانتخابات الأخيرة .. لقد كنا أول من دعا لذلك في مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية والذي قدمناه لمجلس الشعب عام ١٩٩١ .. وطالبنا من خلاله بقااض على كل صندوق أو كل مجمع انتخابي ، وكنا الوحيدين أيضا الذين طالبنا باحرا . الانتخابات على أكثر من مرحلة خاصة أننا كنا المعارضة الوحيدة داخل البرلمان وقتها .. وفي برلمان " ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ وقعت الأحزاب الأخرى على المشروع معانا واستبدلنا في المشروع في صيغته الأخيرة إشراف محكمة النقض على الانتخابات بلجنة قضائية مستقلة شبيهة بالهند فدائما كنا نسعى للتجديد بهدف تحقيق مشاركة سياسية فعالة .. ولذلك فنحن أفضل من طرح برنامجا للإصلاح السياسي ولا ينافسنا أحد في ذلك

ونحن الحزب الوحيد الذي تكلم في السياسات الاقتصادية بكفاءة .. وقادة كبار في الحزب الوطني يعترفون بذلك ويكررون أن " مطبخ التجمع أفضل مطبخ " وعندما كنت أطالب بأن نسلم مشاريع القوانين قبل مناقشتها بفترة كافية ، " علشان ماتسلسش " فكانوا يردون على " انت خايف على إيه المطبخ بتاعك اللهم صلى على النبي ".



## هل ما زالت لصورة التجمع نفس البريق والفاعلية التي كانت عند ظهوره؟

المصرية فالأخطار علينا تأتي من السوق الداخلية والخارجية والدليل على ذلك ماحدث في أزمة السكر؟  
\* هل يعني ذلك أن توجه التجمع مازال هو الدعوة فقط لقيام الدولة بدور في حماية الطبقات الفقيرة والعمال في مواجهة الاستغلال الاقتصادي؟  
في الوقت الحاضر نعم الدليل على ذلك آخر معركة لنا مع د. الجنزوري في الندوة الأخيرة عن الإصلاح السياسي قلنا أن الإصلاح

إسرائيل لكن لعودة حدود ١٩٦٧ ولا لدولة فلسطينية بين الأردن وإسرائيل أي أنه رفض الأساسيات التي قال السادات إنه يسافر من أجلها ورغم ذلك سافر السادات للقدس . أي أنه سافر على أرضية يبيعين ومن هنا كان محكوماً على الزيارة بالفشل أو بالتقريط .  
ومن يقرأ تاريخ كامب ديفيد ومفاوضات الاسماعيلية سيعرف أن غلظة إدارة الصراع الأولى أن السادات سلم لبيجين مقدماً عندما سافر إليه واعترف به . وعندما قلت هذا الكلام في مجلس الشعب رد على سيد صرعي وقال " طيب ما أنت يا أسدأ خالد قعدت مع رؤساء حركة السلام الإسرائيلية " فقلت له " أنا جلست معهم كرتيس لحركة السلام المصرية لأنه ليس لي وضع داخل الدولة لكن السادات رئيس الدولة وعندما يسافر إلى إسرائيل ويلقى كلمة في الكنيست يكون اعترف بإسرائيل لكن أنا لم أعترف بها " . نحن دائماً لم نكن ضد التسوية السياسية لكننا كنا ضد الحلول المدفوعة ثمنها مقدماً .. وموقفنا من كامب ديفيد اكسبنا احتراماً شديداً داخل مصر وخارجها .

\* يرى البعض أن موقف التجمع الاقتصادي والاجتماعي اختلف مع بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي .. فانتقل من حزب ينادي بالاشتراكية إلى حزب معارض في إطار القواعد الرأسمالية .. ما حقيقة موقف التجمع الاجتماعي؟

- الاشتراكية هي هدفنا بعيد المدى الذي نسعى إلى تحقيقه .. ولكن الطريق لاشتراكية لابد أن يمر بمراحل عدة . الآن في عصر العولمة . عصر سيطرة القطب الواحد . دورنا هو السعي لتقوية دور الدولة وبناء اقتصاد مستقل وبالا اعتماد على النفس والذي يدونه لن نستطيع بناء الاشتراكية .. ولكن العولمة حقيقة لا يمكن تجاهلها ولا بد من التعامل والحرس على تجنب سلبياتها الكثيرة.

\* ولكن ما رؤية التجمع كحزب يساري في إطار العولمة وما أولوياته والطبقات التي يهتم بها؟

- نحن الآن نسير خطوة خطوة .. فمثلاً الاقتصاد المصري خاضع بنسبة كبيرة للاقتصاد الأمريكي والأوروبي . ولذلك عندما تشارك مصر في مجموعة الخمسة عشر أو الكرومبا نعتبر أن ذلك نوعاً من الاستقلالية ولكن نحن نسعى إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير وهو ما لا يمكن تحقيقه . واقتصادنا محكوم برجال أعمال ودولة تميل للارتباط بالرأسمالية العالمية ، الأمريكية خاصة ولم يظهر حتى الآن رجال أعمال وطنيون مستقلون يعملون للاستقلال بالسوق

باسمه.. ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن نقيه هو برنامج «حزب الوسط» على أساس الشريعة.

أما الآخرون فانهم يقولون أن برنامجنا هو الشريعة الأخوان لا يفكرون على أساس أنهم جماعه من المسلمين ولكن على أنهم جماعة المسلمين ومن يخرج عليهم يخرج على الاسلام وهذا هو سبب موقفنا منهم وليس لاننا ضد مبادئ الشريعة لان الشريعة تخضع للكثير من التأويلات.. علي عبد الرازق مثلاً فسر في كتابه «الاسلام وأصول الحكم» أن الاسلام ليست فيه خلافة

من وجهة نظري فإن برنامج التجمع المطروح حالياً هو النظرة الاسلامية الحقيقية لشاكال مصر وهذا هو رأيي فانظر الى الاسلام والاشفاق منه يحتمل آراء متعارضة.

**\* تعود مرة أخرى إلى قضية انتشار الحزب مقارنة بتواجد الإخوان المسلمين في الشارع**

- أحد أسرار انتشار وزيادة شعبية الجماعات الدينية هي أموالهم الكثيرة ومن لا يعرف ذلك « يبقى مش فاهم » أو يتجاهل حقائق واضحة. فشعبية الجماعات الدينية ليست فقط نتيجة نشاطها ولكن دعماً ماليا ساعدهم على ذلك.. في فترات كمونهم أيام عبد الناصر كونوا ثروات طائلة ساعدتهم الآن.. فمثلاً تستطيع جماعة الإخوان المسلمين بسهولة شديدة أن تجمع ثلاثة أو أربع ملايين جنيه في ساعات.. أما حزب التجمع فلا يقدر على ذلك في أقل من أربع وخمسة سنوات وهو ما أتاح لهم سرعة الحركة وبناء المستوصفات ومن هنا جاء تأييد الناس لهم وليس لمجرد شعار «الاسلام هو الحل» فاحد نقاط الضعف الأساسي في اليسار هي قلة الأموال..

**\* ولكن هناك من يرى وخاصة من الطبقة الوسطى أن صورة التجمع لم يعد لها نفس البريق والفاعلية؟ وأن هناك تراجعاً ليس لحساب الاسلاميين وحدهم ولكن لحساب قوى أخرى كالتنصيرين؟**

- التنصيرين حزبهم ظهر في الساحة حديثاً ولكن وجودهم في الساحة السياسية قديم أقدم من التجمع. ولكن هذا ليس تبريراً ولا ينفع من أن ندرس ما حدث بعنايه.. وربما يكون أحد أسبابها أن الطبقة الوسطى تميل للحزب الذي يهاجم بشدة باستمرار ولكن وضعنا اختلف بعد اغتيال السادات وتولى مبارك وحتى قبل تزوير الانتخابات كان وضعنا مع مبارك مختلفاً عن وضعنا في ظل حكم السادات لان مبارك عندما تولى الحكم سمح لنا.. بعودة الأهل..

بالاضافة ان العضو الذي كان يخرج من الحزب في عهد السادات وهو يحمل ورقه كان يتم القبض عليه ولكن في عهد مبارك لم يعد ذلك يحدث بما يعنى أن الوضع تغير ولذلك فطبيعى أن تتأثر شدة

السياسى الذى نريده هو حق تنظيم مسيرات وحق الاعتصام وحق الاضراب فانفعل د. كمال الجنزورى وقال مادام بمنع الفصل يبقى مفيش لامتيرات ولا اعتصام ولا اضراب» فرد عليه رفعت السعيد قائلاً «ألم يبلغك معاوتوك ان الحكومة المصرية وقعت على اتفاقية دوليه تنص على حق الاضراب والاعتصام».

ولكن حزب التجمع تعرض لهجمه من التيار الدينى وقوى أخرى تنهيه بأنه تهاون مع الحكومة رغم أننا لو راجعنا مضابط مجلس الشعب من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ منجد أنه لا يوجد حزب عارض بيانات الحكومة وسياساتها وقوانينها وموازاناتها مثل حزب التجمع.

**\* يطرح البعض أن الصدام مع تيار الاسلام السياسى جاء نتيجة لممارسات معينة للتجمع وأن أحد أولوياته في فترة من الفترات أصبحت مهاجمة جماعات الاسلام السياسى ومساندة الحكومة؟**

- غير صحيح فالأصل أننا لنا موقف فكري وسياسى ضد إدخال الدين في السياسة وضد الاحزاب الدينية، ولم نصبح ضدها نتيجة لصدام الحكومة معها. والصحيح أننا كنا ضدها فكريا وسياسيا والحكومة عملت فترة طويلة على تقويتهم، وهى - أى الحكومة - هى التى مهدت للتحالف الاسلامى ليصبح قوة وهى التى زدخلت التحالف الاسلامى إلى مجلس الشعب ليصبح المعارضة الرئيسية والرسمية عام ١٩٨٧.. الحكومة كانت تصور أن ابراهيم شكرى سيأتى لهم بالاخوان المسلمين ويجعل المعارضة الإسلامية معارضة معتدلة ولكن ذلك لم يحدث ومنذ أن دخلوا المجلس بدأت حوادث الارهاب وبدأ ضرب الرصاص ومحاولات اغتيال مكرم محمد أحمد والنورى إسماعيل وجسن ابو باشا.

**\* كان هناك تيار في داخل التجمع يرى أن الحكومة أهون الشرين وفي ظل صعود تيار الإسلام السياسى المطلوب تخفيف معارضتنا للحكم خصوصاً في ظل الرئيس مبارك؟**

- هذا الطرح لا أساس له من الصحة. فكما قلت فمعارضتنا للإسلام السياسى هي الأصل. وهذا لا يعنى أننا ضد الدين أو مع هرمان مجموعة من الناس أن تتخذ من الدين مرجعية وأساساً بالعكس. ومعارضتنا للتيار الدينى تأتي أساساً من أننا مشفق على مصر أن يخرج فيها حزب يقول «الله غايتنا والقرآن دستورنا والموت في سبيل الله أسعى أمانينا»

فكيف نناقش حزباً يقول ذلك. هناك فرق بين حزب يقدم برنامجاً سياسياً وحزباً يلبس عباءة الدين ويقول إنه يتحدث

معارضتي .

### \* وماذا عن موقف الحزب من انتخابات الرئاسة الأخيرة؟

- بالنسبة لانتخابات الرئيس فالتجمع صوت في أعوام ١٩٨٧، ١٩٩٣، وامتنع عن التصويت عام ١٩٩٩، وذلك لاتنا نريد انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح بما تضمن تداول السلطة. وفي الوقت الذي فعلنا فيه ذلك فإن الوفد انتخب مبارك رغم أعلانه أنه حزب الليبرالية في مصر، ومع ذلك فإن الناس تركت الوفد وموقفه واتكلمت عن التجمع الذي امتنع عن التصويت وأعلن أنه يريد انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح.

### \* تنتقل إلى نقطة أخرى. بعد ٢٥ سنة ما تصور الاستاذ خالد

محيي الدين لمستقبل التجمع ورواء على المدى البعيد؟

- أنا أتصور أن حزب التجمع يجب أن يكون حزب اليسار الاشتراكي بين الجماهير العمالية والفلاحين.. خاصة أن قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية كشف أن الفلاحين عندهم طاقة ثورية هائلة .. ففي المؤتمر الذي عقده الحزب لمساندة الفلاحين كنت أخصي على مبنى الحزب من الانهيار من كثرة اعداد الفلاحين الذين جاؤوا لحضور المؤتمر.. والحزب اكتسب بعدها شعبية كبيرة و العضوية اتسعت بعدها ولم ينفض هؤلاء الفلاحون من حولنا بعد ذلك بل وقفوا معنا في الانتخابات .. أما الفشة الثالثة التي يجب ان يتحدث الحزب باسمها ويتوجه إليها فهي فئة المثقفين الجدد لاتنا نحتاج إلى مقاومة العولمة والمثقفون الجدد هم القوة الواعية بخطر العولمة

### \* وكيف سيمير التجمع عن العمال وفئله وهو غير متواجد

ماديا في المناطق والمدن العمالية الجديدة فليس للتجمع مثلاً مقر في كبرى المدن الصناعية الجديدة في العاشر من رمضان رغم أن بها ١٠٠ ألف عامل؟

المقر يسمى ٤٠ أو ٥٠ ألف جنيه أكبر عقبه تواجهنا الآن هي «الفوس».. ولو أردت أن يكون لي نشاط في مكان لابد أن يكون معي «فلوس» وهدد هي العقبة الرئيسية أماننا.

### \* بعيدا عن مشكلة التمويل كل الأحزاب في مصر تعاني

الانقسامات الداخلية.. ظاهريا التجمع على مدى ال ٢٥ عاما الماضية لم يشهد مثل هذه الانقسامات .. فلما تقويمك لعمق الخلافات في التجمع؟

-نحن لدينا في التجمع الكثير من الاختلافات في وجهات النظر. فكل الآراء التي طرحتموها في المناقشة موجودة في الحزب

ولكن ذلك يعتمد على الأعضاء أنفسهم .. لأن هناك أعضاء آراؤهم تكون مختلفة مع بعض الممارسات في الحزب لكن ذلك لا يؤثر على نشاطهم .. وفيه أعضاء آراؤهم تؤثر على نشاطهم.. فمثلا كثير من الانتقادات التي طرحت خلال هذا الحوار موجودة في الحزب في الوقت الذي تركنا عبد الغفار شكر مثلا.

\* ونحن لا نخشى من اختلاف الآراء والاجتهادات لأنها شيء طبيعي ولكن لأننا نعالج خلافاتنا بطريقة ديمقراطية لامتحدث هذه الانقسامات لدينا.

\* أحد الاتهامات الموجهة للحزب أن د. رفعت هو الأمر الناهي في حزب التجمع؟

-الموضوع أن د. رفعت هو الموجود في الحزب وأنه هو الذي يتحمل المسؤولية ولكنه لا يقرض رأيه على الحزب.

\* وماذا عن موقف الحزب من القضية الفلسطينية .. ألم يكن الوقت لمراجعة الشعار الذي يرفعه الحزب وهو أن ما تقبله القيادة الفلسطينية قبله وما ترفضه ترفضه. خصوصا والقضية لها بعد يتعلق بالأمن القومي المصري والعربي صحيح نحن مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني ولكن من حقنا أن نختلف مع المنظمة في أشياء معينة ما دام يتعكس ذلك علينا؟

- عن ماذا نختلف على اتفاق مثل أو سولو مثلا. .. أو سولو جوهرها إن إسرائيل قبلت شيئين .. الاعتراف بمنظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير تعترف بإسرائيل وهذا حدث في بيان المجلس الوطني عام ١٩٨٨ .. نحن نقول إننا نحترم قرارات اللبانيين وكل القابات العربية فلماذا نختلف مع الفلسطينيين تحديدا ولا أحترم قراراتهم .. البعض يقول القضية الفلسطينية قضية عربية ومن حقنا أن ننسأل من يقرر ذلك جامعة الدول العربية أو مؤتمر القمة؟ كذلك القول إن فلسطين قضية مصرية تتعلق بالأمن المصري .. كل القضايا العربية أمن مصري فلماذا نفعل ذلك مع فلسطين فقط ومع أو سولو تحديدا.

لقد دخل نتيجاهو انتخابات ١٩٩٦ تحت شعار إلغاء أو سولو وأنها كانت خطأ كبيرا أي أنها بكل عيوبها التي نعرفها إنجاز من وجهة نظر معينة .. على الأقل ستعبد جزءا من الأرض الفلسطينية ٨٠ أو ٩٠٪ منها ..

أنا أقول لمعارض أو سولو إن حتى الانتفاضة الفلسطينية أصبحت في وضع أفضل بعد أن دخلت السلطة إلى فلسطين

وأصبحت تديرها من الداخل بدلا من إدارتها من تونس، ولذلك أنا لست ضد قرار قبول ما تقبله المنظمة ورفض ما ترفضه فالشعب الفلسطيني حر في اختيار قيادته ،وفي حالة خيانتها فعلى الشعب تغييرها وما دام لم يحدث ذلك فلا بد من تأييدها ..وإلا لماذا قبلنا حزب الله في لبنان رغم أنه يتم تحويله من إيران.

**\* ولكن منذ عشر سنوات يتم توقيع اتفاقيات ولا يتم تنفيذها فما يعنى وجود خلل رئيسي؟**

-هذا يعنى أن أوسلو كانت مهمة جدا وحاجة كبيرة لانهم تراجعوا عنها ..عدم تنفيذها بدأ منذ أيام بيريز ورايين فلم ينفذوا اتفاق الخليل وما قبله أيضا ..فلماذا يهاجمون أوسلو.

**\* لأنها فشلت؟**

-سبب فشلها هو الاسرائيليون

**\* إذن والحل؟**

-التمسك بأوسلو ..فلماذا كان الاسرائيليون يحاولون افشائها

فلا بد أن تعمل على إنجاحها لاتها الاتفاق القانوني الوحيد ..

**\* فى كل الأحوال أوسلو استنفذت دورها؟**

-ما البديل ؟ أوسلو منحتك حقل فى الأرض ،والحكومة والدولة.

**\* لا أحد يقترح التراجع عن الأرض لأنها مكتسبات فعلا؟**

-يعنى أوسلو هي التي يريدون الفها .. كل من كان ضد أوسلو يحاول إثبات انه كان على صواب وهذا غير صحيح فالاسرائيليون الآن أنفسهم يطالبون بعدم دخول الجيش الاسرائيلي للأرض التي أخذها الفلسطينيون فى الضفة وغزة .حتى فى ظل الانتفاضة .. أنا أود أن أعرفكم أن موقفى من أوسلو هو موقفى الأساسى منذ البداية فأنا أول واحد قيل ٢٤٢ مع عبد الناصر وكنت أذاع عنه ليس لأنه جيد ولكن لأنه لا يوجد بديل وقد قلت ذلك فى مؤتمر بوليفيا .. ونحن قبلنا هذا القرار ومن بعده أوسلو لانه البديل الوحيد حاليا وليس لأنه بديل جيد.

الناس ترى أن الانتفاضة جاءت كرد فلسطينى على عدم تنفيذ الاتفاقيات وأن إسرائيل لا تريد أن تجلو عن أية أراض جديدة وترغب فى تحويل الحل الانتقالي إلى حل نهائى ..وهو نفس موقف وروية من يهاجمون أوسلو؟

- لا يوجد لدينا الآن غير أوسلو للتمسك به لأنهما الاتفاق القانوني الوحيد الموجود فى يدى .. وواجبنا مساندة الانتفاضة ومساعدة الشعب الفلسطينى اقتصاديا لأننا إن لم نساعدهم ستشل الانتفاضة وهذا هو ما حدث مع الانتفاضة الأولى قبل

أوسلو عندما اندلعت حرب الخليج الثانية وتم طرد الفلسطينين فانخفضت عائداتهم وذلك لعب دورا أساسيا فى وقف الانتفاضة - أنا أرى أن الحالة الاقتصادية الفلسطينية وصلت درجة من السوء لدرجة قد تؤدى للقضاء ..على الانتفاضة ..حتى ياسر عرفات يرفض حضور القمة العربية إلا بعد أن يمنحه الأموال التى وعدوا بها فى مؤتمر القمة فى أكتوبر ..وهو بالفعل لم يحضر اجتماع وزرا الخارجية الأخير فكل ما وصل إلى السلطة من المييار جنبه التى قررتها القمة العربية الأخيرة لم يتجاوز ٨ ملايين دولار فقط.

**\* ألا يوجد دور للأحزاب فى مخاطبة جامعة الدول العربية ورئيس لجنة المتابعة العربية لتنفيذ المقررات المتفق عليها؟**

- طبعاً هناك دور مهم والمكتب السياسى وجه رسالة بذلك إلى الجامعة وأصدر بياناً طالبت فيه لجان الحزب فى المحافظات أن تعمل مع كل القوى المختلفة لتكوين رأى عام ضاغط فى هذا الاتجاه على الحكومة المصرية.

**\* فى الذكرى ال ٢٥ لحزب التجمع هل توجد حياة حزبية حقيقية فى مصر ، وما تقييمكم للعمل الحزبى فى ظل قيادة الرئيس مبارك؟**

- يوجد حياة حزبية شكلية غير قادرة على تغيير المسيرة السياسية.

يعنى أننا ممنوعون من الوصول إلى المجموع الكبيرة من المواطنين وغير قادرين على الوصول إلى القواعد ..بما يعنى أيضا أنه لولا أننا ينطلق جرائد ويندخل مجلس الشعب لم تكن الناس ستعرف أننا موجودون .. ولولا الأهالي والخمس ولا ستة أعضاء فى مجلس الشعب لكان الحزب قد أقفل عمليا منذ عام ١٩٩٠.

**\* سؤال أخير لو حدث توريث سلطة فى مصر ماذا سيكون موقف الحزب منها.**

-سنكون ضده لأننا ضد توريث السلطة ونطالب فى برنامجنا أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.

**\* ويعدنا عن الحزب أصدرت كتاب «الآن اتكلم مع الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٦» ألم تقرر بعد إصدار بقية مذكراتك وترويجهما فيجربتك مع الحزب خلال ٢٥ عاما. الكتاب الثانى سأقوم بكتابته الصيف القادم وسيضمن العديد من القضايا مثل العلاقات مع السوفيت ونضالى فى حركة السلام المصرية والصراع العربى الاسرائيلي وحتى قيام الحزب ومشاكلنا مع السادات.**

# ٢٠ عاما من التعذيب

الدين لله .. والسلطة للشرطة .. والقهر للجميع

روى عن سفیان الثوري « إذا رأيتم شرطيًا  
نائما عن صلاة فلا ترقظوه لها فإنه يقوم يؤذي  
الناس »

إمتى الرجال النافذة تنفض خوفها  
تقف كتكتل صفوها  
كفى.. أضمه لكونفوها  
ونهد ونقيم من جديد  
بلاد بلا سجن وبلا جلاذ  
بلاد بلا ساءه وعبيد

الشاعر : محمد سيف



الرئيس  
حسني مبارك

خالد البشبي

بصرخات المطالبين بالعدالة، ليعيد التأكيد على ما تعب الجميع من التأكيد عليه والمطالبة بالقضاء عليه، مضيفا اسم محمد بدر الدين جسمه، إلى قائمة طويلة من مواطنين امتسحت كرامتهم وأدميتهم داخل أقسام الشرطة خلال العشرين عاماً الأخيرة. وعلى الرغم من أن التقرير اعتبر حالة «محمد بدر الدين» حالة مثالية ليؤكد على حقيقة طالما كررتها تقارير منظمات حقوق الإنسان تقول: «أن التعذيب تحول إلى سياسة منهجية للحكم في عهد الرئيس مبارك». ومع أن أحدا لم يتوقف لدراسة الدلالة الحقيقية لكلمة منهجية بكل ما تعنيه وما تحتاجه من تدريبات وتعليمات عليا للوصول إليها.. إلا أن حالة محمد لم تكن

أمرته وضمان بقائهم على هامش الحياة وقتاً يضيئه للتفكير في أي شيء حتى ولو كانت دقائق قليلة لالتقاط أنفاسه. ولم تحرك له محاولاته للفرار من الفقر وقتاً للسماح عن تقارير منظمات حقوق الإنسان، والتي تعبت من التأكيد على أنه التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة صارت أعمالاً روتينية. وأن التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم في التعامل مع جميع المواطنين منذ بداية حكم الرئيس مبارك في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ لكنه عرف ذلك أخيراً خبر معرفة وخبره خير خبر.

قمع آخر أيام شهر فبراير الماضي صدر تقرير منظمة العفو الدولية عن مصر يحمل عنوان «نقش التعذيب ولا أحد يكتسح

لم يكن المواطن» محمد بدر الدين جمعه إسماعيل» يتحيل أن ممارسته لحقه الطبيعي بالإبلاغ عن اختفاء ابنه في محاولة لإطفاء بران قلبه المشتعلة قلق عليها سوف يفتح عليه أبواب جهنم.. كان محمد البشبي البسيط يتحارب اليومية مع رجال الشرطة في كل مكان يشجب المرور أمام كل قسم شرطة حرصاً على كرامته التي لم يترك الفقر له سواها، لكن لوعة قلب الأب داخله واشغاله على ابنه الضائعة» دفعاه إلى المحظور.. لم يرد ببلا محمد لحظة أن إبلاغه عن اختفاء ابنه سيقم الدنيا ويقعدها بحثاً عنها لكنه كان يبحث عن السلوى في البلاغ فدفع ثمن خياله الجامع أن أصبح متهماً بقتلها.. لم يكن لدى محمد وسط صراعه اليومي لإطفاء



عام ٢٠٠٠ لم يظهر إلى مؤشر على إجراء أي تحقيق.. ليضيق حق محمد مثل آلاف المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب وانتهكت آدميتهم وضاعت حقوقهم خلال العشرين عاماً الأخيرة

ويعيد ابن حكاية محمد لإن التقرير يؤكد أن المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية على مدى العقدين الماضيين فضلاً عن غيرها من المنظمات المصرية والدولية لحقوق الإنسان، والكشوف الطبية على الضحايا وأقاربهم والأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية والمدنية المصرية نفسها تشكل كما من الأدلة الدامغة على الطبيعة الراسخة لنمط التعذيب السائد في مصر.. وهو ما خلصت إليه أيضاً لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة والتي أكدت أيضاً أن التعذيب يمارس بصورة منهجية في مصر وأن وسائل التعذيب الأكثر شيعاً داخل السجون وأقسام الشرطة والمعاملات المصرية هي الضمق بالصعق بالكهربائية وعمليات الضرب والجلد والتعليق من المعصين أو الكاحلين والتعليق من عمود أنقى في أوضاع تنطوي على إيذاء الجسم.. فضلاً عن ضروب التعذيب النفسي ومن بينها التهديد بالقتل والاغتصاب أو إلحاق الأذى الجنسي بالمعتقلين أو قريبائهم.. ويتم عادة عصب أعين الضحايا لمنعهم من التعرف على من يمارسون التعذيب ضدهم.. ولكن رغم الأدلة الدامغة على انتشار التعذيب على نطاق واسع فإن السلطات المصرية لا تعترف إلا بحالات فردية لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويؤكد ما ورد في تقرير منظمة العفو الأخير بخلاف الحالات التي حرص التقرير على كشفها وما توصلت إليه منظمات حقوق الإنسان المختلفة، آلاف حالات التعذيب وعشرات القضايا التي أقرت فيها المحاكم بوقوع التعذيب منذ إعلان حالة الطوارئ مع مقتل الرئيس السادات وتولى الرئيس مبارك للحكم في السادس من أكتوبر ١٩٨١.

وهكذا وإذا كانت كتب التراث قد نقلت لنا عن سفيان الثوري قوله «إذا رأيت شرطياً ناماً عن صلاة فلا توقظه لها فإنه يقوم يوذى الناس..» فإن ما يفعله رجال الشرطة المصرية بالمواطنين، وما يتعرض له من سوءه قدره إلى أقسام الشرطة خلال العشرين عاماً الأخيرة حتى ولو كان لتقديم بلاغ مثل حالة محمد بدر الدين جعل عدداً كبيراً من المواطنين يؤمنون بكلام سفيان الثوري حتى ولو لم يقرأوه بل ولجأ عدد من أعضاء الجماعات الإسلامية والتي كان التعذيب موجهاً إليهم في الأساس إلى المزايدة عليه



المرافعة حبيب العادلي

الصغيرة المجهولة.. ولكن يبدو أن ضباط قسم شرطة المصانع وقتها لم يكونوا قد تدبروا بشكل جيد على التعذيب ولم يكونوا قد اتفقهوا كما ينبغي ويبدو أن محمد قد عاد إليه الأصل في الحياة بعد عودة ابنته فلم يعترف بقتل الفتاة رغم وطأة التعذيب وشدته وفي ١٨ فبراير ١٩٩٧ صدر أمر بالإفراج عنه لكنه ظل محتجزاً في قسم شرطة المنتزة لأكثر من شهرين حتى تشفى جراحه في محاولة ثانية للتسرع على تعذيبه.. وأخيراً وفي ١٩ أبريل ١٩٩٧ تم الإفراج عنه.

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ برأت محكمة جنايات الاسكندرية محمد بدر الدين من تهمة قتل الفتاة في «القضية رقم ١٩٩٧/٤٣٨».. ولاحت المحكمة أن استعمار حسن ابنته وزوجته السابقة شكل جرعة تصد بها تضليل العدالة.. على الرغم من أن المحكمة تبين لها من خلال المستندات أن استعمال التعذيب والقسوة مع المتهم وزوجته بلغت درجة من الجساماة لأن يعترف المتهم بجريعه لم يرتكبها.. وعلى الرغم من أن المحكمة أحالت إلى النيابة العامة وهي هيئة الادعاء التابعة للولاء التحقيقات في تورط ١٣ شرطياً في تعذيب محمد جمعه إسماعيل ١٣ أنه وبعد مرور أكثر من عامين وحتى نهاية

الوحيددة التي حملت نفس التفاصيل المؤلمة وكذلك لم تكن الأولى وليس منتظراً في ظل الوضع الحالي أن تكون الأخيرة.. فقد أحرى التقرير على العديد من حالات التعذيب التي طالت نساء وشيوخاً وأطفالاً ورجالاً وشهدتها أقسام الشرطة والمعتقلات خلال عشرين عاماً من حكم الطوارئ هي كل سنوات حكم الرئيس مبارك.

وطبقاً لتقرير منظمة العفو الدولية فإن ابنه محمد بدر جمعه إسماعيل وهو سائق حافلة مدرسية عمره ٣٩ عاماً ومقيم في الاسكندرية اختفت في أغسطس عام ١٩٩٦ وعندما صرت عليها فتيرة طويلة دون أن يتمكن من العثور عليها اضطر لإبلاغ قسم شرطة المنتزة بالاسكندرية بعد أيام وفي ١ ستمبر من نفس العام تم استدعاؤه إلى قسم الشرطة.

وكان يتوقع أن ابنته قد عثر عليها أحد أو في أقصى التقديرات أنهم يريدونه لاستيفاء بعض البيانات عنها كي تساعدهم في العثور عليها ولكنه فوجئ برجال الشرطة بتهمونه بقتل ابنته بعد أن عثروا على جثة فتاة صغيرة لم يتمكنوا من الوصول إلى قاتلها فزعروا أنها ابنته.. وأنه قاتلها في اليوم التالي ٢ سبتمبر ١٩٩٦ اعتقلت الشرطة أيضاً زوجته السابقة وأم الطفلة انتصار صعيد الجليل جسد وأدوا في تعذيبهما.. ووصف محمد بدر الدين جمعه إسماعيل لتدوين منظمة العفو الدولية كيف تم تعذيبه وكيف علقه رجال الشرطة في أحد الأبواب في وضع الصلب وكيف ضربه وأضاف أن التعذيب شمل الصعق بالكهرباء في أجزاء حساسة من جسده.. وهو ما حدث مع زوجته السابقة أيضاً.. ونجت وطأة التعذيب اعترف محمد بدر الدين بقتل ابنته المفردة فتم الإفراج عن زوجته.. ولكن قبل تحويله إلى النيابة أبلغت عائلة محمد قسم الشرطة أن ابنته الهاربة قد عادت.. فما كان من رجال الشرطة إلا أن اعتقلوا الابنة وأنها مسرة ثانية لمدة وصلت إلى ١٣ يوماً وفي محاولة للتسرع على عمليات التعذيب التي تعرض لها ظل محمد بدر الدين محتجزاً حتى موعده تجديد حبسه.

والرئيس أنه ورغم عودة الفتاة فإن محمد في ١٩ ديسمبر ١٩٩٦ تم تجديد حبسه مدة ٥٥ يوماً أخرى بتهمة قتل الفتاة التي عثرت الشرطة عليها وتم نقله إلى قسم شرطة المصانع بالقرب من مطار الاسكندرية حيث بقي هناك طوال ثلاثة أسابيع وتعرض للتعذيب كي يعترف هذه المرة بقتل الفتاة

وصياغة مقولات أكثر جرماً وهو ما تم فيه جنوح أسباب العنف داخل المجتمع خاصة ضد رجال الشرطة بعدها بسنوات.

تفبع اغتيال الرئيس السادات ومع تولي الرئيس مبارك للحكم أصبحت أجهزة الأمن والتي أصابها قصورها في حماية الرئيس السابق بالسعار وانطلقت في حملات محومة ليست القنص ليس فقط على عناصر تنظيم الجهاد الذي نفذ الضربة ومن بعدها عائلة أسيرت ولكن على كل من تم تحميه حوله أية شبهات خاصة أنها اكتشفت أنها لا تلك معلومات كافية عن التنظيم . وبمع عدد المستقلين أكثر من ٥ آلاف زوج بهم في السجون واختلط الجاهل بالناهل والمتم بالبرئ وتحولت السجن والمعتقلات إلى مسالخ للمعتقلين الجدد معلنة بدء سياسة جديدة- أو بالأحرى عودة سياسة قديمة- في طريقة تعامل الداخلية مع المواطنين والمعتقلين.

وظل التعذيب أيضاً مجموعة من اليساريين في سجن المرج وضمت وحيدى عبد الحافظ- حمدي عبد-رضا مبروك-محمد عبد الحسن خليل- سيد عبد العال- أحمد فتحي أحمد- الحسيني أحمد قاسم - كانوا إذ تفلوا في ليمان طره بعد اعتقالهم في ١٨ أكتوبر ١٩٨١ في سجن المرج وتعرضوا هناك للتعذيب بالضرب بالسياط والعصى والكلابات الكهربائية والصدمات الكهربائية وسجلوا جميعاً وقائع التعذيب بعد خروجهم إلى ليمان طره في ١٦ ديسمبر ١٩٨١ في محضرين حملاً رقمي ٤٦، ٤٧ لسنة ١٩٨١ إداري المعادى.

يروي حسين عبد الرازق في كتابه صحيفة تحت الحصار أنه كان شاهداً من داخل سجنه في ملحق مزرعة طره على تعذيب المحاصات الإسلامية في سجن الاستقبال «و ليسان طره» ويضيف «ورغم قلتي أن التعذيب الذي انجز في السجون والمعتقلات المصرية في ذلك الحين لم يكن سياسة لفرء أو لجهاز الشرطة، ولكنه كان قراراً لرئيس الجمهورية شخصياً فقد كنت وكثير من الزملاء نشعر بمسؤولية ففتح هذه الجبهة وأعلام الكافة بن فهم المسئولون حتى لا يقولوا يوماً «كنت أجهل»

وبالفعل كانت الأهل هي أول من فخر قسبة التعذيب في السجون والمعتقلات لمصرية في سبتمبر ١٩٨٢ وبعد صدورها بنق من أربعة شهور في صورة ثلاث بلاغات تحكى تفاصيل التعذيب الشخ الذي تعرض له ثلاث معتقلين كنودج لما عناه منات وآلاف المعتقلين . . وكانت المرة الأولى التي يتة فيها نشر أخبار عن التعذيب وهو ما زال يارس والمسئولون عنه ما زالوا في مواقعهم . . ولكن ما نشرته الأهالي كان مجرد مؤشر والبداءة

لسبل من عمليات وقضايا ووقائع التعذيب خاصة أن وزارة الداخلية دأبت على حماية زبانية التعذيب بها وهو ما تكرر في العديد من وقائع التعذيب والتي جرت بعد ذلك حيث كانت جميع التحقيقات التي تدور حول وقائع التعذيب يتم حفظها بعد أن تهدأ القضية استناداً إلى صواد القانون التي تحرم المجنى عليه من مقاضاة الجاني إذا كان موظفاً عاماً مستخدماً عاماً أو أحد رجال الضبط لجرية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو يسببها وهكذا فإن جرائم التعذيب واستعمال القوة المخصوص عليها في المادتين ١٢٦، ١٢٩ من قانون العقوبات لا يجوز لضحاياها الطعن على أمر النيابة في حالة رفضها لإقامة الدعوى -إذا كان المتهم بالتعذيب من رجال الشرطة- . وهو ما مارسه النيابة بقلب بارد في الكثير من القضايا التي انتهكت رجال الشرطة فيها آدمية المواطنين و قاموا بتعذيبهم.

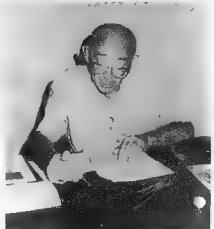
والأكثر من ذلك . . وفقاً لتقرير منشور لمركز التديم لعلاج العنف فإن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تسمح للجنح عليه بوصفه مدعياً بالحق المدني أن يرفع الدعوى للمحكمة مباشرة ولكنها تستثنى من ذلك نعر الفئات المشتبهة في المادتين السابقتين في إصرار غريب على حماية زبانية التعذيب ولهذا ذهبت صرخات آلاف المواطنين أدراج الرياح ولم يجدوا منقفاً من قانون أو محاكمة عادلة.

وهكذا ظل ظل هذه المحمية القانونية هادئة وفي ظل سلطة الرئيس محمد حسني مبارك وتحتل منذ الساعة الرابعة من مساء ٦ أكتوبر أصبح التعذيب سياسة منهجية ومستمرة للحكم القائم قاصص له رجاله وأدواته ونظمه وقوانينه وأصبح قائماً بصورة غير مسبوقة يتعرض له المتهمون في قضايا الارهاب والمشتبه في متابعاتهم مع جماعات الإسلام السياسي والإخوان المسلمين وكل من يتم القبض عليه في أي نشاط سياسي أو عمل جماهيري سبى سواء كانوا سياسيين أم عمالاً وفلاحين أو طلاباً وكذلك يتعرض له المواطنون العاديون المتهمون في قضايا خائبة عادته أو الذين تقودهم أقدامهم -سلب أو آخر- لأحد أقساء الشرطة- دون أن يكونوا ذوي حشية في المجتمع- أو حتى للتعاقد مع بعض ضباط وحود الشرطة . وهو ما كشفت عنه العديد من أحكام القضايا وتقارير منظمات حقوق الإنسان وتقارير الصحف المصرية خاصة الأهالي التي كانت حريصة على مطاردة رياسة التعذيب منذ صدورها الثاني. وفي ظل حالة الطوارئ المفروضة على البلاد والتي بدأت مع بداية حكم الرئيس مبارك ولم تنته حتى الآن لم تتوقف موجة

التعذيب رغم أن الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٧ لم تشهد إلا أحداث عنف محدودة ولكن التعذيب كان قد أصبح سياسة متبعة وأساسية للحكم في مصر وأكدت تصريحات المسئولين أنفسهم ففي عام ١٩٨٦ وزير الداخلية لجلة أكتوبر بان « لكل جريمة وسيلة لمعالجتها فهل يعامل ضباط الشرطة مثلاً مرتكب جريمة القتل على أنه مواطن شريف محترم، أم أن الواجب والفرق والعدالة نفسها فمن التحقيق يقتضى من المحقق أن يستعمل مع هنا «الشهم» شيئاً من الأمانة كصفمة على وجه أو توجيه بعض الفاظ السباب إليه» وعادة تأكيد نفس المعنى اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية الحالي في حوار مع أحد صحافيي التلفزيون في برامجه المعروف مؤخرًا.

ولكن حالة الطوارئ والتعذيب الذي تم تطبيقه على الجميع بدون تفرقة لم ينف حائلاً دون تجسر أحداث العنف من جديد والتي بدأت بمحاولات لاغتيال العديد من مسئولى الحكومة خاصة قياداتها الأمنية والمفكرين والصحفيين كان أولها محاولة لاغتيال اللواء حسن أبو بasha في ٦ مايو ١٩٨٧ وتلتها محاولة اغتيال التهورى إسماعيل في ١٢ أغسطس من نفس العام وكلاهما وزير داخية سابق وثالثة اتجهت إلى مركز محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور في ٣٠ يونيو من نفس العام.

ولم يدرك الحكم أن السلام الاجتماعي ليس مسألة نص قانوني يغلظ العقوبات على مخالفة مواده ولم يدرك أن التعذيب لا يمتنع السلام الاجتماعي ولكنه مشروط بئى مشروعية السلطة ومدى الحرية المتاحة في المجتمع وأن مواجهة الارهاب لا تكون بالطوارئ والتعذيب ولكن بمعالجة أسباب الخلل في المجتمع في كل المجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والأهم في مجال الحريات . لم يدرك الحكم كل ذلك ورد بيزيد من العنف والاعتقال لتصل أعداد المعتقلين إلى ٢٥٠٠ معتقل عام ١٩٨٧ وتصعيد التعذيب كأمر اعتيادي مرافق للاعتقالات . وأضادت الشرطة لأساليبها المعتادة أساليب جديدة لم تكن معروفة في مصر . مثل اختطاف الرهائن من أهالي المطلوب اعتقالهم واقتحام المساجد وتجمعات الجماعات الإسلامية بإطلاق القنابل والأسلحة النارية عليهم اقتحمت أجهزة الأمن في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أكثر من مسجد مستخدمة أكبر قدر ممكن من العنف قتل في واقعة واحدة- اقتحام مسجد السايح- أربعة



نبيل الهلاي

على الأقل وكانت النهاية هي ممارسة الاغتيال المنظم وهو أسلوب مستحب من امريكا اللاتينية ، فاعتقل «مجاهد العليقي» من قيادات الصف الأول للجهاد في شارع الاسعاف عام ١٩٨٩ واغتيل «أحمد كامل» المسؤول عن الجماعة الإسلامية بعين شمس في مطلع عام ١٩٩٠ ، وفي ٣ سبتمبر من نفس العام تم اغتيال «د. علاء مصبي الدين» أحد أهم قيادات الجماعة الإسلامية والمتحدث الرسمي بإسمها ، وكان الاغتيال الأخيرة نقطة تحول مهمة في ازدياد عنف وإرهاب «الجماعة الإسلامية».

ولم يبق الأمر عند هذا الحد بل شهدت هذه الفترة أيضا تصاعد الاعتقالات وظاهرة الاعتقال المكرر لتفادي تنفيذ قرار القضاء الاداري بالافراج عن المعتقلين .. وطبقا لمنظمات حقوق الإنسان فإن أعداد المعتقلين في ظل قانون الطوارئ زحزحت منتصف التسعينات بلغت ٧٠ ألف معتقل ، وكانت سنتي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وهما سنتا الذروة وبلغت أعداد المعتقلين في كل منهما «٨٠٠٠ معتقل وهو ما دفع أكثر من ٢٧ ألف و ٣٠٠ مواطن لتقديم منظمات من أوارم اعتقالهم لكتبة النائب العام خلال شهر نوفمبر ١٩٩٣ وحده.

ولم يبق عنف السلطة والتعذيب عند حدود ما تدعيه من مواجهة تيارات الإرهاب المستتر بالدين ، بل امتد إلى معارضي سياسيين (عمال - مثقفين - فلاحين) .. وكما حدث في أغسطس ١٩٨٩ عقب إضراب عمال الحديد والصلب واقتحام الشرطة للمجمع وقتلها لأحد العمال ، فقد تعرض العمال المعتقلون للتعذيب وخاصة العامل محمد مصطفى عضو مجلس إدارة مصنع الحديد والصلب المنتخب مثلا للعامل ، وأيضا تعذيب المقبوض عليهم بادعاء اتهامهم لحزب العمال الشيوعي المصري المظنور (د. محمد السيد سعيد-كمال خليل - أمير سالم- هشام

مبارك) وقد تعرض هشام مبارك نتيجة للتعذيب «طبقا لما أثبتته الطب الشرعي» لنزيف دموي بالأذن اليمنى وفقدان (مؤقت) للسمع ، إلى جانب آثار ضرب على الظهر وجمعات دموية بمؤخرة الرأس مع عدم القدرة على تحريك ساقه اليمنى بسبب ضرب على العمود الفقري.

وهناك وقائع تعذيب تعرض لها سياسيون وصحفيون وشعراء - (الصحفي خالد الشريف- الشاعر عفيفي مطر- المحامي عيد الصغير - د. طه محمد مندور).

وامتد التعذيب كذلك إلى المواطنين العاديين في أقسام الشرطة وبصور متصاعدة منذ منتصف الثمانينات ، وتراوحت أساليب التعذيب بين الأساليب الروتينية إلى صفع على الوجه والتوبيخ والتحقير والسب ، والكم والضرب بالأقدام ، وبين الضرب بالسيور الفلكة والتعليق بمصاحبة الضرب (على صلبة والصعق بالكهرباء).

وخلا نفس الفترة وفي ظل عمليات التعذيب الراسعة التي شهدتها السجون المصرية أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أول تقرير مصري حول «التعذيب في مصر ثم بدأت حملة تحت عنوان «أوقفوا التعذيب من اليوم وليس غدا اعتبارا من ١٠ ديسمبر ١٩٩١ لمدة عام كامل .. وتواترت تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والعالمية ، وكلها تكشف كيف أصبح التعذيب في مصر سياسة منهجية ثابتة للحكم. وكان من بين هذه التقارير تقرير منظمة العفو الدولية في أكتوبر عام ١٩٩١ تحت عنوان: «١٠ سنوات من التعذيب في مصر» وتقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال أعوام ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٠ وتقارير منظمة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط مهديل أبيت وتشي» حول أحوال السجون المصرية والتقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في العالم أول فبراير ١٩٩٥ وتقارير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في مايو ١٩٩٦ وانصب اهتمام كل هذه التقارير على ممارسات الدولة وانتهاكها لحقوق الإنسان والحريات العامة وفي الوقت نفسه أفرد مساحات واسعة لرصد العمليات الاجرامية والإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإسلامية.

وأكدت وقائع التعذيب خلال الفترة ذاتها سلسلة من الأحكام النهائية التي أصدرتها محاكم أمن الدولة المصرية العليا أدانت فيها أجهزة الأمن بارتكاب جرائم التعذيب وبرت المحكمة المشرات بل والمئات في هذه الأحكام من هذه القضايا قضية تنظيم الجهاد عام ٨٣ حرق نوادي القسيديو وأحداث عين

شمس ٨٩ «اسلاميون - قضية التنظيم الناصري المسلح عام ٩٠ «ناصرين» - قضية إضراب عمال السكك الحديدية ٨٩ «تقاربون» - قضية إضراب عمال الحديد والصلب عام ٨٩ «تقاربون» - قضية حزب العمال الشيوعي ٨٩ «صحفيون وأعضاء» في منظمة حقوق الإنسان «شيوعيون» قضية تنظيم الإخوان المسلمين الأول سبتمبر ٩٢ «قضية تنظيم الإخوان الثانية ٩٢ قضية التنظيم الشعبي عام ٩٣ «مواطنون عاديون» والقضية المعروفة اعلاميا بعبدة الشيطان واتهم فيها شباب ضائع.

وحتى منتصف التسعينات نالت الاعتقالات جميع القوى السياسية والتقاربين كما لازمت كل انتخابات سواء لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية وحتى الانتخابات الطلابية محلات واسعة من الاعتقالات لجميع قوى المعارضة تمثلا في يونيو ١٩٨٩ اعتقل ١٥٠ شخص عند إجراء انتخابات مجلس الشعب الأخير ألقى القبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص طبقا لتقارير المنظمات الدولية وذلك للتأثير على مجرى العملية الانتخابية ولتسهيل عمليات تزوير الانتخابات . بل إنه عقب قتيدي حالة الطوارئ أخيرا وعلى الرغم من التأكيد على أنه لن يستخدم إلا ضد الإرهابيين . فإنه قد تم اعتقال عدد من أعضاء الحزب المنهكة في الفريسية لمنعهم من الاشتراك في الانتخابات المحلية .

وقد رصدت المنظمات الدولية العامة في مجال حقوق الإنسان مئات من حالات اعتقال آباء وأخوات وأبناء ، وزوجات المطلوب القبض عليهم ولقد صاحب كل هذه الاعتقالات عمليات تعذيب واسعة ترعت بين الضعف والكهرباء والتعليق من القديمين في وضع الذبيحة وإطفاء السجائر في الأجسام وهتك العرض والتشديد بالاعتمادات الجنسية والاغتصاب ونالت هذه العمليات كل الأقسام ابتداء من الأطفال والبنات من ١٠ سنوات وحتى العجائز والمرضى والسيدات.

كما طالت الاعتقالات سجون أخرى بآراء خلية ذوي الضغوط وغرغ في ذلك الحالة التي عرض لها مركز التدمر لتسهيل ضحايا العنف عن أرملة ترك لها زوجها خمسة من الأولاد وقطعة من الأرض في إحدى قرى الصعيد ولكن عم الأولاد طمع في قطعة الأرض. قتم القبض عليها وتعذيبها وتهديدها بالاعتماد الجنسي عليها واغتصابها أو إيداعها في سجن الرجال عارية وذلك بعد أن تعرضت لكافة صنوف التعذيب . كما عرض المركز حالة طفلة عمرها ١٣ سنة والتي احتجزت وهي عارية تماما لمدة ساعتين وتم إدخال اقربائها وجيرانها عليها وهي منهكة من آثار التعذيب وملقاة على الأرض عارية.



الشرطة.. في خدمة الشعب

أعداد كبيرة من المعتقلين الإداريين المحتجزين بموجب قانون الطوارئ ولكنهما تلت شمس باللقن إزاء الأعداء الكبيرة من المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب ووفاة عدد كبير منهم وإساءة معاملة المعتقلات والتي تضمنت أحيانا الأذى الجنسي أو التهديد بالمحاكمة.

وأدانت المنظمة بشدة ظاهرة اغتال الجناة في عمليات التعذيب من العقاب وكشفت أن التحقيقات التي تجريها الحكومة غالبا لا تكون غير فعالة وكشفت التقرير عن أن آلاف الضحايا وأقاربهم ومحاموهم ومنظمات حقوق الإنسان قدموا إلى السلطات طوال العقدين منسأت أن لم يكن آلاف الشكاوى المتعلقة بالتعذيب دون أن يتم التحقيق فيها. كما قدمت المنظمات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة توصيات وتقرارات تفصيلية وشاملة إلى السلطات المصرية التي أرتأت تجاهلها. وكشفت التقرير أن الحالات النادرة التي تجري فيها فعلا تحقيقات في شكاوى التعذيب يستغرق التحقيق فيها سنوات ونادرا ما تنتهي بتقديم اللجنة للعدالة وهي بعض الحالات التي تكشف التحقيقات فيها أن التعذيب قد سبب وفاة المعتقل أو أسهم في حدوثها

وعلى مدى الأعوام الماضية جرت عدة محاكمات لرجال شرطة متهمين بتعذيب معتقلين وقتلهم وفي جميع الحالات كان هؤلاء المعتقلون محبوسين بينهم جنائية. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية فليس هناك قضية تتعلق بتعذيب أو قتل معتقل سياسي أدين فيها أي من رجال مباحث أمن الدولة. على الرغم من أن المحاكم المدنية أقرت بصحة

مفردة سواء باستخدام القنابل المسيلة للدروع أو الرصاص المطاطي مع وسائل الاحتجاج السلمى والمسيرات السلمية. كما حدث في أحداث سوق القنطرة ١٩٨٦ ومظاهرات الطلاب في نفس العام وإبان الاحتجاج على أحداث حرب الخليج وفي المسيرات السلمية احتجاجا على مذبحته الحرم الإبراهيمي.. وخلال هذه الأحداث تم اعتقال مئات من الطلاب والمواطنين الأبرياء.. وكذلك استخدمت السلطات العنف ضد العمال في جميع مواقعهم من حلوان وحتى كفر الدوار أثناء اعتصام عمال الغزل والنسيج هناك في ١٩٩٤. وهو ما حدث أيضا مع النقابات المهنية وخصوصا أثناء الأحداث التي شهدتها نقابة المحامين احتجاجا على تقاعس السلطات في التحقيق في ملابسات وفاة المحامي عبد الحارث مدني.

ولم يختلف الوضع في النصف الثاني من التسعينيات عنه طوال فترة حكم الرئيس مبارك. ففي دولة محكومة بنظام فئوي لا يمكن للسياسات العامة أن تتغير إلا بتغيير الرئيس نفسه أما الوزراء والمساعون فهم في أفضل الأحوال مجرد أدوات يستخدمها لتنفيذ هذه السياسة.

وكشفت تقرير منظمة العفو الدولية الأخير بعنوان «تفشي التعذيب ولا حد يكتسح بصرخات المطالبين بالعدالة» أن لجنة مناهضة التعذيب في مايو ١٩٩٩ خلصت إلى أن التعذيب ما زال يمارس بصورة منهجية في مصر من جانب قواد الأمن وبخاصة مباحث أمن الدولة والتي أطلق عليها التقرير اسم جهاز المخابرات الداخلية في مصر. وفي مايو ١٩٩٩ لاحظت لجنة مناهضة التعذيب حدوث بعض التطورات الإيجابية مثل الإفراج عن

وطالت الاعتقالات مشجعي كرة القدم ففي مباراة الزمالك والسويس في ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ تم اغتقال ٢٤ مشجعا بعد إفراج النيابة عنهم لأنهم قاموا بأحداث شغب ويجب تأديبهم

وأعطى قانون الطوارئ صلاحيات لرئيس الجمهورية تمييز حالة المواطن إلى المحاكم العسكرية أو إلى محاكم الطوارئ والتي يجوز لرئيس الجمهورية التدخل في عملها بالمصادقة على أحكامها أو بإصدار أوامر بإعادة المحاكمة. ولقد وضع جليا أن رئيس الجمهورية لم يستخدم سلطته في إعادة المحاكمة إلا بفرض تغليب العقوبة حيث لم يستخدم هذا الحق إلا بالنسبة للمواطنين الذين صدرت لهم أحكام بالبراءة. ولعل أبرز مثال على ذلك كان قضية إضراب عمال السكك الحديدية في ٨٦ والمتهم فيها ٣٧ من عمال السكك الحديدية والنشطاء والذين برأتهم محكمة أمن الدولة العليا في أبريل ١٩٨٧ من جميع التهم الموجهة إليهم فيما يتعلق بإضراب السكك الحديدية الذي وقع في يوليو ١٩٨٦. ووفقا لتشريعات حالة الطوارئ أصدر الرئيس مبارك أمرا بإعادة المحاكمة بعد النظر في الحكم. وهو ما تكرر قاما بالنسبة لأحد المتهمين في قضية الإخوان الثانية في ٩٣.

وعموما فقد رصدت المنظمات الدولية أن المحاكم العسكرية أصدرت منذ بداية نشأتها في أواخر ٩٢ وحتى منتصف عام ٧٤ حكما بإعدام ٢٩ قضية. كما توصلت محاكم أمن الدولة العليا طوارئ خلال عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ إلى إصدار أحكام الإعدام ضد عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة حيث أصدرت ١٠ أحكام إعدام في سبع قضايا.

واستخدمت السلطات وسائل العقاب الجماعي ضد الكثير من قري مصر ومنها والتي تراوحت بين منع الخدمات الأساسية عن بعض القري المحاصرة. وحظر التجول لفترات طويلة وحظيت مدينة ملوي وقرىها بشكل خاص على أعلى نصيب من هذه الإجراءات حيث قامت قوات الأمن ومباحث أمن الدولة بإزالة ما يقرب من ١٥٠ مباحث من المحلات الصغيرة التي تشكل مورد الرزق الوحيد لبعض المواطنين وذلك عقب الاعتداء على مأمور مركز ملوي في نوفمبر ١٩٩٤. كما قام الأمن بهدم قرية كاملة في الفيوم بالبلدات عقب مقتل أحد ضباط أمن الدولة عام ١٩٩٢ بل وصل الأمر إلى حد إزالة قري كاملة خدمة نفوذ رجال الأعمال أو كبار الملاك مثل ما حدث في محافظة كفر الشيخ عام ١٩٩٦.

واستخدمت الشرطة أيضا القوة بصورة

ما حدث بالفعل مع المواطن زينهم محمد بدر الذي تم القبض عليه يوم ٢٠ يوليو الماضي بتهمته اختطاف إحدى الفتيات وتدعى إيمان فرج ، ليتم تعذيب زينهم داخل مركز شرطة ، زاوية غزاله حتى اعترف بخطف واغتصاب وقتل ودفن الفتاة بمشاركة بعض أفراد الأسرة الذين تم القبض عليهم وتعذيبهم أيضاً . وبعد أيام ظهرت الفتاة مرّة أخرى في القرية واتضح أنها كانت هاربة في الاسكندرية من قسوة أسرته.

وفي مركز شرطة الحامول بكفر الشيخ وبعد أن تشاجر حسام مسهر ومعضن مع أحد جيرانه يوم ٢ أغسطس الماضي توجه لتقديم بلاغ لمركز الشرطة ، وتحرير محضر الواقعة فاعتدى الضابط محمد خليل عليه . وعندما ذهب والده للسلال عليه استدعاء الضابط وجرت مشادة كلامية أمر الضابط بعدها باحتجاز ، ورغم الأقرع من الأبن ظل والده في الحبس ليخرج في اليوم التالي من المركز ميتاً بسبب التعذيب والاغتداء عليه .

أهالي المقتول تسلط جيشه ومحمد الأهالي - القضاة الدائمة ليدع  
من ٢٥ مسجلة ١٦٢ مسجلة -  
اعتقال ٤٢ مواطناً من أهالي الحامول في -  
غرب من جانب وزارة الداخلية على حيازة زناينة التعذيب بها.

وحدثت حادثة الكشح في ١٠/١٠/٢٠٠٠  
تسبب الرطوب كله في مقتل وتعرض لخلافات قديمة لم تكن في حاجة إليها بعد أن ساهمت بحارسات هذه من رصاص الشرطة . حيث ألقى في يد المواطنين في تمسك حرقه قتل عماده التي حدثت في منطقة اصابا ومفتحة طائفة على يد ١٩٠٠  
الأحبيبة وبمقتضاها بتدقيقه في ٢٠٠٠  
من جانب المسؤولين المصريين والذين وصلت إليهم شكاي التعذيب بدءاً من أصغر مسئول في الداخلية وحتى الوزير ورئيس الجمهورية حول القضية إلى لجنة طائفية حليفية عندما اندلعت أحداث الكشح الثانية في يناير ٢٠٠٠ والتي قتل فيها ٢٠ قتيلاً ومسلماً واحد وما زلت نعانى آثارها السنية حتى الآن.

وهكذا أثبت زناينة التعذيب أنهم لا يفرقون بين مصري مسلم وآخر مسيحي ولا يرحمون ضعف امرأة أو طفل ولا شيخ مسن ولكن الأساس الوحيد للفرقة هو درجة الخطورة والفرقة أو القرب والبعد عنهم . بل واستخدم رجال الشرطة وسائل وأساليب التعذيب لمجاملة المقربين منهم وأصحاب السلطة والنفوذ . في يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨ قام ضباط قسم شرطة قصر النيل بالقبض على ١٢ مواطناً لإجبارهم على الاعتراف بقيام أحد أفراد الأسرة بسرقه منزل إحدى المواطنات التي تتمتع بصلات قوية مع



حسن أبو باشا

ضباط الشرطة أثناء عمليات التعذيب ، وهو ما أدى لاشتعال غضب المواطنين ، حيث اضع أنه تم ضرب هذا المواطن بالعصى وتعليقه وصعقه بالكهرباء ، ولا توفى تقوله إلى منزله وأخبروا أهله أنه مات بأزمة قلبية.

ولما أشيع ما جرى لوحيد تجهير الأهالي المحتجزون أمام المركز ، وحدثت مصادمات استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع وتم اعتقال العشرات وانتهى الأمر أن تم إيقاف الضابط إيهاب شبانه الذي تسبب في الأحداث ، وإن كانت بعض الشائعات خرجت لتؤكد أن نفس الضابط عاد للخدمة ثانية بعد أن هدأت الأحداث لتؤكد عدم ثقة المواطنين في إجراءات وزارة الداخلية وتعكس ما ترسخ لدى المواطنين من أن التعذيب أصبح سلوكاً حكماً وليس سلوكاً أفراد.

وخرجت تقارير منظمة العفو الدولية لتؤكد أن التعذيب أصبح سياسة رسمية محكومة ضد المواطنين من خلال رصداه للعديد من الأحداث . وجاءت أحداث «دمره» في كفر الشيخ في ٢٥ يوليو ١٩٩٨ لتؤكد ما أعلنته المنظمة وذلك عندما قرر ٢٠ مراهقين في البلدة الاضراب عن الطعام اعتراضاً على عدم وصول مياه الشرب إليهم . وتوجه وفد من الأهالي لمحافظة كفر الشيخ لتوسيل شكاوهم بينما تجمع العشرات من المواطنين على الطريق انتظاراً للنتيجة . وعندما تمسجر الأهالي أطلقت الشرطة الرصاص عليهم مباشرة مما أدى إلى إصابة ٥٧ مواطناً بالإضافة لاعتقال عشرات من الأهالي بدون وجه حق.

ومن طاعة التعذيب تغيير الحقائق وتستقر حقائق أخرى . فقد يحدث في بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب جريمة لم يرتكبها وهو

التعذيب في عدد كبير من هذه الحالات ومنحت تصريحات إلى المئات من ضحايا التعذيب .. وبحسب الأرقام الرسمية فقد منحت المحاكم النيابية بين يناير ١٩٩٢ ومنتصف عام ١٩٩٨ تصريحات تتراوح قيمتها ما بين ٥٠٠ جنيه و ٥٠ ألف جنيه في ٦٤٨ حالة أقربت فيها المحاكم بالتعذيب . وما أرخص المواطن المصري .

وأكد ما ورد في تقرير منظمة العفو الأخير العديد من قضايا التعذيب التي رصدها المنظمة والصحف المصرية .. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة امتلأ الملف الأسود للشرطة بعدد كبير من الانتهاكات الجماعية للمواطنين من القرنين .. فمشتاة ناصر وحتى بلقاس والحامول .. ولم يكن ما حدث في الكشح هو النهاية وإن كنا ما زلت نعانى توابعه وآثاره السيئة حتى الآن .. بعد أن بات لعنف هو الأسلوب المعتاد في تعامل رجال الشرطة مع المواطنين سواء داخل أقسام ومراكز الشرطة أو خارجها .

فقط حادثة الأقصر في العام الماضي شهدت قرية القرنة بمدينة الأقصر أحداث عنف مروعة راح ضحيتها خمسة مواطنين أبرياء فأثارت ، توجه عدد من الضباط لتنفيذ بعض قرارات الإزالة في القرنة تجمع عدد من المواطنين طالبين من الضباط التسهيل وإعطائهم فرصة لجميع متعلقاتهم إلا أن الضباط اعتبروا ذلك تمسراً وأصدروا الأوامر بالضرب في الليلين بعد أن فوجئوا بالأهالي يقدفونهم بالحجارة لتصل رصاصات الشرطة المتدفقة إلى صدور الأهالي لتعلن للجميع عن شكل العلاقة الجديدة بين الشرطة والشعب الذي تصطب الأبراهيين الذين ارتكبوا حادث الأقصر الأبراهيم .

نفس الشئ تقريباً حدث في منطقة القرواينة التابعة إلى مصر القديمة عندما أصرت الحكومة على إزالة إحدى المناطق التي اعبريسرتها عشوائية في يوم ١٩/١٠/١٩٩٨ ، وعندئذ أعلن الأهالي اعتراضهم هجمت عليهم قوات الشرطة وأعلنت قبضهم في الضرب والقبض وسقط عشرات النساء والأطفال والرجال ليتم اعتقال ١٠٠ مواطن تم قامت البلديات وذلك بهدم المنازل ، وهكذا أثبتت رصاصات الشرطة أنها لا تفرق بين مسيحي ووجه بحري ولا تفرق بين المواطنين أقباط ومسلمين .

لم تكد تمر فترة طويلة حتى سيطرت أحداث مدينة بلقاس على اهتمام الجميع حيث شهدت المدينة أحداثاً دامية بعد مقتل أحد المواطنين هو وحيد السيد أحمد على يد أحد



حسن عبد الرازق

جسمها مع تكبير يدها خلف ظهرها. وتعرض قاسم السيد البكري ووالدته هيلة يوسف سعيد للضرب خلال القبض عليهما واعتقالهما. وقالت نظيرة زينهم لمنظمة العفو الدولية

«أولا فرّق رجال الشرطة زوجي عنى. وبعد قراية الساعين، أنزلوني إلى الغرفة التي كان زوجي محتجزاً فيها وهو مكبل اليدين. وكان الضابط الذي ألقى القبض علينا موجوداً في المكتب وأدلى بإحاطات مهينة، وسحب شفاة رأسى وألقى به على الأرض ثم أمر شرطياً آخر بضرب راعى، فربط الشرطي ذراعى خلف ظهري مستخدماً غطاءً. رأسى. فشدنى الضابط من شعري. إلى الأعلى وأجبرنى على الركوع. ثم طلب من زوجى أن يشاهد ما يفعلون به. وأخذ يشدنى من شعري وكان ذلك مؤلماً جداً وكنت أصبح رأبكي. واستمر على هذا المنوال قرابة ١٠ دقائق. وأفرجوا زوجى من الغرفة واستجوبونى. وطلبوا منى تأكيد غيرانا ومكان عمل زوجى. ثم أعيدونى مجدداً إلى الغرفة الكائنة فى الدور الأعلى»

وقال عصام السيد البكري إنه اقتيد إلى غرفة أخرى فى الطابق العلوى حيث جرى تكبير يده إلى القضاة الحديديّة للنافذة بينما كان مصوب العينين. وتزك فى الغرفة حتى ظهر اليوم التالي عندما اقتيد هو وزوجته إلى منزلها حتى يكونا حاضرين أثناء تفتيش الشرطة عن السلع المسروقة. وبعد أعادتهما إلى قسم الشرطة، فحصلت نظيرة زينهم النادى وزوجها بعضهما عن بعض مرة أخرى. وتعرض عصام السيد البكري للتعذيب. وفى عشية ذلك اليوم، جلبت زوجته إلى الغرفة ذاتها.

**عاز عليكم ! إننى أخرج للعسل من أجل أطفالي، بأمرنى أن أهدأ وشتمنى، وقال إنه لن يثقلنى حتى اعترف.**

وبعد حوالى ثلاث ساعات من التعذيب، قصت صالحة سيد قاسم ليلتها فى زنزانة مع سجين ذكر. وكانت يدها مكبلتين بالأصفاد، وزودت بهطائتين واستدعيت لمقابلة الضابط المسئول فى صباح اليوم التالي. وطلب منها مرة أخرى أن تعترف، وعندما أصرت على أنها لم تعترف أى ذنب، أعادها إلى الغرفة التي تعرضت فيها للتعذيب فى اليوم السابق.

وتواصل صالحة رواية ما حدث لها وتضيف «أخذوا آلة الصنع بالصدمات الكهربائية والوسط والعصا ورافقنى أربعة رجال شرطة إلى الغرفة الكائنة فى الدور الأعلى... وقيدونى إلى الكرسي.. وكبلوا يدي خلف ظهري وكبلوا سائى وعصبوا عيني، وبطوا قلباً كهربائياً بإصبعى. بوصبوا الماء على زواهدى من حدة الخصار الذي مر عبر جسدى، وبضربونى بالعضا على رأسى وجسدى وذراعى. ولم أعرف كيف كنت أضرب وكان يقول لي اعترفى يا صالحة». وكنت أجيب لم أخذ شيئا. واستمر هذا التعذيب مدة ساعة كاملة»

ثم إنطلق سراح صالحة سيد قاسم فى ٤ مارس ٢٠٠٠ من دون تهمة. وأجرى عليها كشف طبي. تلت علاجا فى مركز التدمير فى القاهرة لمعالجة وتأهيل ضحايا العنف. وكشف أطباء، الفكرة على الرضوض التي أصيب بها وعطشها فى سائها وظهروا. وتبين لهم أنها تتوافق مع الآثار المترتبة على الضرب والجلباد. وفى ١٢ مارس ٢٠٠٠ تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشكرى لدى النيابة العامة تتعلق بتعذيب صالحة سيد قاسم.

وبعزل نهاية العام ٢٠٠٠ لم تكن صالحة سيد قاسم. التي كانت علامات التعذيب لا تزال بادية على جسدها فى نوفمبر ٢٠٠٠. قد أحبلت على طيب شرعى للكشف عليها.

وتكرر ما حدث مع صالحة بشكل موسع مع عائلة أحد المهاجرين فقد ورد أن عصام السيد البكري «دور حجاز». وروحته نظيرة زينهم النادى، بوصفها قاسم السيد البكري ووالدته عليه يوسف سعيد تعرضوا للتعذيب والعاملة السيئة بعد القبض عليهم فى منزلهم فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٩ عند حوالى الساعة العاشرة ليلاً من جانب رجال شرطة الراوية الحمرأ. بالقاهرة للاستبأ، باركانهم سرقة

وصفت نظيرة زينهم النادى «وعمرها ٣٢ عاماً، لندوى منظمة العفو الدولية كيف تعرضت هى وزوجها للتعذيب فى قسم الشرطة. بما فيها ذلك للضرب بسوط وللتعليق على وضع يلى على

ضباط الشرطة. وكشف تقرير منظمة العفو الدولية عن حالات مماثلة طالت بعض النساء وأسر كاملة. فى ٢ مارس ٢٠٠٠ اقتاد رجال أمن يرتديان ملابس مدنية صالحة سيد قاسم، وهو خادمه عمرها ٣٧ عاماً وأم لأربعة أطفال من منزل أحد مخدوميها إلى مقر قيادة الشرطة فى الجيزة، للاستبأ بأنها سرقت منزله. وفى نوفمبر ٢٠٠٠، وصفت صالحة، التي كانت لا تزال تعاني الصدمة، محتبتها لندوى منظمة العفو الدولية بقولها: «نزع الشرطى غطاءً. رأسى وعصب عيني». وقيد يدي وأمرنى بأن أخلع خفي وأن أدخل. وعندما دخلت، لم أعرف أين أنا أو ماذا يجرى لي. وأدركت أن أشخاصاً ينهلون على بالضرب... وكانوا يضربونى بعضا ويصفوننى على وجهى. ويجلدونى «وبوجهين إلى شتام يدي... وأخذونى إلى الخارج وبعد أقل من خمس دقائق أعادونى مجدداً، واستمرت الشتام والسباب نفسه. وأجبرونى على الاستلقاء وصرعوا سائى وشرعوا فى ضربى بالعضا وأمسكنى شرطى ووقف على سائى وأطلع كان لخدنى وجسدى مكشوفاً. وضربنى ضرباً مبرحاً. ثم فعل الشئ ذاته بالسوط... فعملوا كل ذلك وأنا مصعوبة العينين. وأخذونى إلى الخارج... وطلب منى أن أضغ قدمى فى الماء، ففعلت. ثم أجبرنى على الدحرجة مرة أخرى وأطلب منى خلع ملابسى. وعندما أذاقت إنه جعلنى أخلع ملابسى الداخلية. ثم طلب منى أن أستدير أمامه، فقلت، عاز عليك، لم تفعل بى هذا ! وأجابتنى أن أقبل قدمه، فطربنى ودفنى بعيداً عنه بحدائه. فوقعت. وألححت عليه أن يشفق على. فتناول السوط. وبصرى على ظهري ثم أمرنى أن ارتدى ملابسى»

وهذه الشرطى صالحة سيد قاسم يزيد من الأذى الجنسى، بما فى ذلك اغتصابها جماعياً من جانب رجال الشرطة. وأمرت صالحة سيد قاسم بأن تزيل عصابة العينين وأن تعاد العفة التي ما لبثت أن استعيت إليها بعد دقائق ليتركز الشهد مرة أخرى ولكن بشكل مختلف وتروى صالحة ما حدث لها فى المرة الثانية وتقول: «عصروا عيني مرة أخرى. وقيدونى وحبسونى على الاستلقاء على الأرض. ووصلوا آلة الصغيمسات الكهربائية بإصبع قدمى الصغير وأسفل سائى. وأجبرونى على الاستلقاء، على الأرض وعذبونى وضربونى بالعضا والسوط وجعلونى استدير على ظنى وضربونى على ظهري وصاقي ورأسى. وفسما بعد، جلب شرطى كرسياً وعلقتى من ذراعى اللتين كان قد قيدهما ورفعهما خلف ظهري... وكنت أصرخ : عاز عليكم أنزلونى ! إننى لم أسرق شيئا»

وعما حدث تضيق نظيرة زينهم » رأيت زوجي جدا على الأرض بينما كان شرطي مسكاً به. وكان سبعة أو ثمانية رجال شرطة يقفون حوله ووضعوا كرسيا قرب الباب وأجبروني أن أفق عليه. ورفع شرطيان أحدهم يفت إلى يميني والآخر إلى يساري ذراعي وسحبوهما فوق الباب. فصرخت من شدة الألم. وصرخت كما لو أن ذراعي قد انتزعنا. ثم دفعوا الكرسي بعيداً بأنفسهم وتركوهم مغلفين في الباب. وتعالنا صحتنا أكثر فأكثر. ولم أعد أطيق الألم. وصرخت كما لو أن أجزاء من جسدي تنزع. وأشفقت على أحدهم وطلب من الضابط أن يتولوني. وفي البداية رفض الضابط، لكن بعد براءة أمرهم بإزالة.

« ثم أجبروني على الاستلقاء على الأرض، ورفع أحدهم ثوبي، وجلبوا عصا وقيدوا ساقي بها. وعندما ذهبت لإجراء الكشف الطبي، قال لي الطبيب إن علامات العضا ما زالت باقية، وشدوا رثاق ساقي بإحكام. وأمسك شرطيان بالعصا من كل جانب. وكان الشرطي الذي يحمل السوط ضخم الجثة.. ورفعوا ساقي. وكنت أصرخ لذا أغلقوا السباب والنوافذ. ثم ضربني الشرطي بقوة. وكنت أصرخ من الألم. وكان زوجي يصرخ أيضا بسبب ما يفعلونه بي، لذا اتفاهوا عليه بالضرب. وبعد برفة، فكروا وثاقوا وأجبروني على المشي على أرضية مبللة بالماء لتخفيف اليرقان في قدمي الناجم عن الضرب.

بعد ذلك تضيق نظيرة أضرنا زوجي إلى حدي وأغفل الضابط أمرنا بتعليقنا واعتقدت أنه أراد تهديدي. وكان هذا أمراً لا يصدق بعد كل ما عنيته نراً. وفي تلك اللحظة تلقى الضابط مخابرة هاتفية، وانظر سائر رجال الشرطة في الغرفة لا يدرين ماذا يفعلون. وعندما عاد الضابط سألهم ماذا يظنون وأصرهم أن يعلقوني مرة أخرى. وأراد زوجي أن ينفذني فصرخ وقبل قدمي الضابط. لكنه لم يستطع منهم. ورفعوا ثوبي فوق رأسي فيما كانت يدان مكبلتين خلف ظهري. وكنت أقف بلاسي الداخلية. وأمرهم الضابط بأن يجردوني من المزيد من اللباس. ولم أعرف كيف أحصى نفسي ويدان مكبلتان خلف ظهري، وشعيت من أن يعلقوني مرة أخرى. ولم أضيق أو ما يحصل لي حقيقي. ولم أستطع الكلام أو حتى البكاء. وبعد برفة أنزلوا رداً وأقلعوا عن تعديس.

وصلت نظيرة شعورها بالمجزع عنفها شاهدة زوجها يتعرض للتعذيب: « ثم شاهدت ما فعلوه بزوجي، بما في ذلك ضربه وسحقه بالصفحات الكهربائية. وكنت أشاهد وأنا عاجزة عن قول أي شيء. فقد استسلمت بعدما فعلوه ». وأخرج عن نظيرة النادي والوالدة زوجها عليه يوسف سعيد في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٩ عند حوالي

الساعة الواحدة صباحاً. وفي اليوم التالي قامت بمساعدة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتقديم شكوى لدى النيابة العامة ويبدو أن التحريات التي أجرتها النيابة العامة في قسم الشرطة أدت إلى نقل عصام السيد البكري إلى مواقع مختلفة. في خلة متضمنة على ما يبدو لإخفاء مكان وجوده وتنادى حصول تحقيق في القضية. وررد أنه اتفقت أولاً إلى غرفة التخزين في دكان حجار. ونقل في فترة لاحقة من تلك الليلة إلى قسم شرطة شبرا. وبعد نقله ألقوا عن تعذيبه وتلقى علاجا طبيًا في عيادة خاصة قريبة. ونقل الإخراج عنه في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩، حذرو من التحدث إلى أحد عن المعنة التي مر بها.

وقام الأطباء في مركز التمدد لمعالجة وتأهيل ضحايا العنف بالكشف على نظيرة زينهم النادى وعصام السيد البكري وأصدروا تقارير طبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩. وأظهر الكشف الذي أجرى على نظيرة زينهم النادى وجود آثار لجروح في أسفل ساقيها. بدأت تشفى وتذب على ذراعيها كما عثر على آثار للضرب على ساقيها وأعلى ظهرها. وأظهر الكشف الذي أجرى على عصام السيد البكري وجود ١٠ جروح على الساق اليمنى، طول كل منها حوالي ٥ سنتيمترات وعرضه سنتيمتران (٠٠) وأثار شحج طويل ملوث بالعدوى يمكن أن يكون ناتجاً عن الضرب بسيط أو أداة مشابهة، وجرح طويل في طريقة إلى الشفاء على معصمه الأيمن، وجرح طوله حوالي ٣ سنتيمترات وعرضه نصف سنتيمتر على مفصل معصم الأيسر.

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩، بعثت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برسالة إلى النيابة العامة في الزاوية الحمراء حول تعذيب وإساءة معاملة نظيرة زينهم النادى وعصام السيد البكري وقاسم السيد البكري وعليه يوسف سعيد. وفي ١ ديسمبر ١٩٩٩، بعثت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتقرير آخر إلى النيابة العامة في القاهرة، وبحلول نهاية العام ٢٠٠٠، لم تبلغ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ولا

الضحايا بإجراء أي تحقيق.

وما جنى كان أعظم.

وهكذا تحول التعذيب طوال العشرين عاما الأخيرة إلى حالة عامة ضد المجتمع كله وهو ما يؤكد أنها ليست جرمية فرد أو مجموعة من الأفراد ولكنها جرمية مؤسسة ونظام حكم يتحمل مسئوليتها كل من سكت عنها بدءاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية وأعضاء مجلس الوزراء وقيادات الحزب الحاكم الذي أغتصب السلطات طوال السنوات الماضية بالتزوير.

نفس الكلام تؤكد القوانين في مؤتمر الأحزاب والقرى السياسية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعليقاً على ما ورد بصفة صهيئ عبد الرزاق حول التعذيب في مصر أكد محامي الحريات المعروف أحمد تهييل الهلالي أن رئيس الجمهورية -بحكم الدستور هو المسئول الأعلى عن جرائم الشرطة في حق المواطنين لأن المادة من ١٨٤ من الدستور تنص على أن الشرطة هيئة مدنية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية.. ولأن المادة ٧٢ من الدستور تعهد إلى رئيس الجمهورية مسئولية السهر على احترام الدستور وسيادة القانون».

وأخيراً يشير أحمد تهييل الهلالي أنه في ذلك فإن هناك انحيازاً تشريعياً واضحاً للجلادين وأن الشرع المصري حرص على حماية جلادي التعذيب أكثر من حرص على حماية حق المواطن في سلامة بدنه لذلك يكفل التشريع المصري مخارج لاقالات الجلادين من العقاب الصارم فالمادة ٦٣ عقوبات مثلاً تنص على أن «لا جرمية إذا وقع الفعل من موظف أميري إذا ما ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وحيث طاعته أو إذا احسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقده أن إجراً» من اختصاصها «وهو ما يتعارض مع نصوص الدستور ونصوص الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان.

وفي ظل هذا الوضع وفي ظل قسائون الطوارئ الذي امتد لما يقرب من عشرين عاما هي فترة حكم الرئيس مبارك وفي ظل الحماية القانونية التي تسبقها السلطة على الجلادين لم يكن غريباً أن يتحول التعذيب إلى ظاهرة عامة وسياسة منهجية تمارسها الشرطة ضد المجتمع كله معنئاً للجميع أن السلطة للشرطة والقهر والتعذيب للمواطنين جميعاً.

إنها حقاً ٢٠ عاما من التعذيب .

## التعذيب تحول إلى سياسة منهجية فجرت أسباب العنف والإرهاب في المجتمع

## عودة الاهتمام بقانون العمل الجديد :

### هل تكفى بيانات الشجب لمناهضة قانون مرفوض



★ اتحاد العمال يمارس التعتيم على المشروع وسط الجماهير العمالية

★ ماكنتبه الصحافة عن مباراة مصر وناميبيا أكثر مما تم نشره عن مشروع قانون العمل

أر كوكيل لها . ولذلك فانا نعتقد أن من العملى والأفضل أن يناقش المشروع فى هذا السياق ، أى فى سياق كونه قانون عمل لهبة آليات السوق ، وليس من منطلقات اشتراكية أو ناصرية أو من منظور ماكان يجرى فى المجتمع المصرى فى الفترة من منتصف الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن المنقضى . فليس من المفطنة أن تترك الحمار جانباً ونسك بالبردة . كما يقول المثل الشعبى ، فاما أن نرفض نظام آليات السوق برمته ونناضل لإسقاطه بكل أدواته ، أو نتعامل معه كواقع مرير لا مفر لنا منه ونحاول أن نهذب أدواته ونقلل من شروها بكل مانستطيع من قوة ،

تشريعات العمل التى وضعت من منطلقات اشتراكية ، وأن العمل على وضعه جاء بمبادرة قبل أكثر من خمسة عشر عاما من منظمة العمل الدولية ويتميز من منظمات دولية أخرى ، فمنظمة العمل الدولية تعمل منذ سنوات طويلة ، كما هو معروف لن يتابعون أنشطتها ، كمنفذ لمشاريع المنظمات الدولية الأخرى ، وفى مقدمتها البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإقائى ،

### عماليات

محمد جمال إمام

عاد الحديث يتكرر مجدداً فى أروقة مجلس الوزراء ، ومن ثم بين ثنائيا الأخير التى تنشر عن أنشطة المجلس فى الصحف اليومية ، عن مشروع قانون العمل الجديد ، وعن ضرورة إصداره من مجلس الشعب فى دورته الحالية ، بعد أن ظل مطروحا كمشروع لأكثر من خمسة عشر عاما . ولكى لا يخطئ أحد فيتصور أن ذلك يأتى فى إطار حرص حكومة الحزب الوطنى على مصالح العمال ورغبتها فى إعادة تنظيم أوضاعهم بما يحافظ على حقوقهم ، نقول إن مشروع هذا القانون وضع من منطلق ضرورة إيجاد قواعد للعمل والعمال تتناسب مع التوجه نحو اقتصاد السوق والعمل بآلياته بدلا من



وهو أضعف الإيمان.

## قانون للمستثمرين الأجانب

وتجدد اهتمام الحكومة بمشروع القانون يجرى في إطار سعيها المصمم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي لعله ينقذها من وطلتها الاقتصادية المتأزمة التي لا تريد أن تنفك . ولا يخفى أن من بين الشروط الأساسية لتدقيق الاستثمار الأجنبي ضرورة التخلص من القيود القاسية التي تفرضها ترسانة تشريعات العمل الحالية على حرية رأس المال في التصرف مع القوى العاملة لديه سواء من حيث التشغيل أو الفصل بما يتناسب مع مصالحه الاقتصادية أولا وأخيرا ، وهو ما يحققه له إلى حد كبير مشروع قانون العمل المطروح للإصدار . وقد ترددت الحكومات المتعاقبة للحزب

الوطنى في استصدار القانون ، على الرغم من وضعه في صورته النهائية قبل عدة سنوات ، خوفا من ردة فعل عمالية عنيفة متصصرة ، رغم أن اتحاد العمال ، قمة التنظيم النقابى المشرول عن حماية مصالح العمال ، لا ينفك يعلن على لسان رئيسه عن تأييده المطلق للمشروع وعن تبنيه له على أساس أنه أحد نواتج نشاطه وليس مفروضا عليه وأنه يحقق أفضل مصالح العمال أبوها راضى وأنا راضى ، وانت مالك بقية يا معارضى). ولقد سبق أن أشرنا فى مقالات سابقة إلى زيف هذا التخوف والتوجس ، مثلما حدث من قبل فى قانون الإيجارات الزراعية وغيره . فالحكومة وحزبها ، من واقع انفصالهما عن نبض الشارع المصرى ، لا تستطيع أن تتأكد من يقين مدى استئناس القوى الشعبية وتفكك أوصالها التنظيمية بما يجعل أى ردة فعل مسألة مفقودة وغير ذات تأثير عريض وقوى ، يمثل ماحداث لردة الفعل الشعبية لعملية مقتل الصبى الفلسطينى ، محمد الدرة أمام كاميرات التلفزيون ، وما صاحبها من دعاوى للمقاطعة الاقتصادية للمصالح الغربية المناصرة لإسرائيل ، والتي لم يستمر تأثيرها طويلا ، يمثلها خبا التأييد الشعبى الملتصق للإنتفاضة الفلسطينية التي لا تزال متواصلة بدون أى مساندة شعبية عربية فعالة.

### تقييب الجماهير العمالية

وتعالوا ، قبل أن نناقش مواد القانون



السيد راشد وأحمد العمارى .. تأييد مشروع القانون ١

تلك التي انتهت إليها والتي تضمنها جميعا فى مآزق خطير.

غير أن المؤسف بأكثر من ذلك أن مشاركة الجانب العمالى فى هذه العملية كانت ، كالمعتاد ، مشاركة مغزوية رغم أن الأمر يسه فى الأساس . واذكر أن المستشار القانونى لاتحاد العمال ، الأستاذ جاهد رضوان رحمه الله كان يشكو مر الشكرى فى ذلك الحين من أنه كان يجد نفسه فى كثير من اجتماعات اللجنة وحيدا بعد أن تخلف بمثل الاتحاد الآخرين من كبار القباطى النقابية عن الحضور ، فيجد أنه يواجه وحده تكتلا محترما من ممثلى أصحاب العمل وحياه موظفى وزارة القوى العاملة الذين يعرفون حدودهم وتوازن القوى القائم فى المجتمع . وعندما كان المستشار القانونى للاتحاد يطلب رأى الحركة النقابية فى المقترحات المتوالية التي يطرحها بمثل أصحاب العمل ، فإنه لم يكن يجد أية استجابة فعلية واسعة المدى توازن مرافقه الدافعة عن حقوق العمال داخل اللجنة ، وتعيته على التقديم بمجموعة متكاملة من المقترحات المضادة التي تقلل موقف الحركة العمالية المنطحة.

### زمان غير الزمان

فى عام ١٩٧٢ عندما كانت هناك بعض الاتجاهاات لتعديل بعض التشريعات العمالية القاسية فى ذلك الحين ، يادر الاتحاد العام للعمال ، وقت أن كان أحمد الرفاعى رحمه الله نائبا لرئيسه وعبد العظيم المصرى أمينا عاما له ، بعقد مؤقر

نفسه ، نظر إلى موقف الجماهير العمالية وجواهر الشعب والقوى المؤيدة لها من هذا القانون.

مشروع القانون بدأ التفكير فيه كما ذكرنا آنفا قبل أكثر من خمسة عشر عاما ، وتم تشكيل لجنة ثلاثية لهذا الغرض ضمت ممثلين عن وزارة القوى العاملة واتحاد الصناعات واتحاد العمال وأوكل إلى مركز دراسات تشريع العمل تابع لكلية الحقوق بجامعة القاهرة مهمة القيام بأعمال أمانة المشروع ، كل ذلك بإشراف منظمة العمل الدولية التي أوفدت أحد خبراءها فى بداية العمل بالمشروع لتقديم المشورة الفنية له ، بل واستقبلت أعضاء اللجنة فى مقرها فى جنيف فى مرحلة من مراحل العمل لناقشة التقدم المحقق ولتعريفهم بتجارب أخرى رائدة فى هذا الصدد . كما ناقشت المنظمة بالتفصيل مسودات المشروع المتتالية إلى أن استقر الرأى على نسخة نهائية ، وإن كانت المنظمة لايزال لديها مخفطاتها عليها إذ ترى أنها لا تتماشى كلية مع أساسيات آليات السوق.

فالمسألة إذن لم تتم فى طى الكتمان ، ولم يكن ظهورها مبعثا للمهتين بالأمر ، ولكن جعاج القول إن النشاط العمالى لا يبطئ من وسائل الإعلام ، حتى الثورى منها ، بما يستحقه من اهتمام ، أو بنفس القدر الذى تحظى به مسلسلات رمضان والتلفزيونية.

ولو أن المشروع واجه مقاومة مبكرة ومستمرة من القوى التقدمية الحريصة على مصالح العمال لأمكن أن يخرج فى صورة غير

لتشريعات العمل في الإسكندرية شارك فيه عشرون من جميع النقابات العمالية وعدد لا بأس به من كبار المهتمين بتشريعات العمل وعمل أجهزة الإعلام ، وانتهى المؤتمر إلى توصيات مهمة في هذا الشأن طبعها الاتحاد في كتاب كان يوزعه على كل مهتم بهذا الأمر .

**فماذا فعل اتحاد العمال الحالي طوال الوقت الذي كان مطروحا فيه مشروع القانون ، والذي ظل يقال طوال السنوات الخمس الماضية إنه سيتم إصداره خلال دورة مجلس الشعب في هذه السنة أو تلك ؟**

لأشئ أكثر من بيانات التأييد للمشروع ( أو على الأقل هذا ما كانت تنشره الصحف منها ) وهي بيانات ليست موجبة إلى القواعد العمالية بقدر ما هي موجهة إلى السلطة الحاكمة إعرابا عن الولاء والطاعة . بل إن اتحاد العمال لم يهتم بتعمية تأييد جماهيري لموقفه من مشروع القانون بين قواعده حتى تتأزده ضد الأصوات الناضجة للمشروع والتي تنهت الاتحاد أنه باع مصالح جماهيرة خدمة لمصالح القيادات النقابية الرقمية إلى أحضان السلطة والمتنعة بفانها وامتيازاتها نتيجة لذلك .

**وفي وقت يتخفى العالم كله بصطنع " الشفافية " يتم التعطيم على المشروع وسط الجماهير العمالية ، ويتقاسم التنظيم النقابي عن القيام بدوره الأساسي في تعريف تلك الجماهير بحقوقها وواجباتها التي يتضمنها المشروع . والتي تستعمل الأس التي تستعمل عليها لسنوات طويلة . وعندما يصدر القانون ، وهو صادر لامحالة لنصايحا لضغوط المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والمنظمات الدولية المروجة لاقتصاد السوق وآلياته ، وتقع الفأس في الرأس ، كما يقولون ، لن يبعد العمال من بحبيهم ، فالقانون لا يصحى المغفلين والغافلين ، ولن تجدى البيانات المستخذية التي تصدرها بعض الهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الجماهير الكاذبة .**

## التضال بالمشورات

نعم ، هي بيانات مستخذية " فالمشروع كما ذكرنا مطروح منذ سنوات عديدة ، لاذكر أننى حضرت ندوة بشأنه ، بدعوة كريمة من الأستاذ حسين عيد الرازي رئيس تحرير اليسار ، عقدها مركز

المساعدة القانونية لحقوق الإنسان منذ أكثر من خمس سنوات ، ووقتها كان الحديث حارا بشأن استصدار القانون . ولما خفت حدة الدعوة لاستصدار القانون ، مات الاهتمام به . سنوات طويلة ضاعت كان يمكن فيها تحببة القوى العمالية ضد مشروع القانون الذي يقضى على الكثير من مكاسبها وحقوقها المكتسبة ويعيدها إلى الوراء سنوات طويلة . وكان يمكن القيام ، بالناية عن التنظيم النقابي ، بصحلات لتعريف العمال بما في القانون من إيجابيات وسلبات وفترات ومثالب ، ولكن شيئا من ذلك لم يتم بل إن محاطي به قانون الجمعيات الأهلية ، مثلا ، من اهتمام المثقفين وأصحاب القلم وقادة الرأي في مصر يفوق بكثير محاطي به مشروع قانون العمل طوال هذه السنوات المنصرمة ، رغم أن قانون العمل أهم بكثير من قانون الجمعيات الأهلية ، إذ أنه يس عصب حياة العمال الحاليين والمستقبليين وأسهم ، ذوى الباقات الزرقاء والبيضاء منهم على حد سواء .

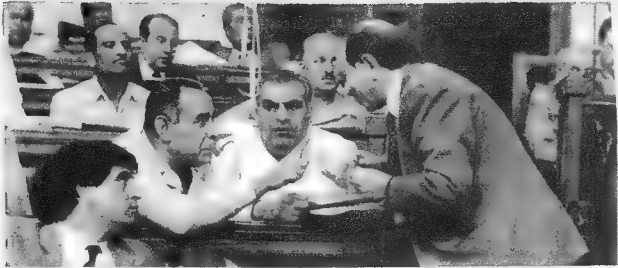
وقبل عدة سنوات عندما ضاق الحصار حول الأحزاب السياسية المعارضة في مصر ، فإنها تكتلت على اختلاف توجهاتها وعقدت مؤتمرات متعددة لنصرة الديمقراطية والتعريف بالأنظار التي تحقّق بها . ومنذ عدة سنوات يشهد مستقبل الجماهير العمالية في مصر الخطر من قانون يتضمنهم لرحمة أصحاب العمل ، ويعرف الجميع أنه لا يوجد تنظيم فعال يحميهم ، ويدرك القادة السياسيين ، على الأقل أصحاب الفكر التقدمي منهم ، بأن الجماهير العمالية تشكل وصيلا ضخما للعمل السياسي يمكن أن يدفع بين تلقّ فيه وفي تنهيه لمصالحها إلى الصدارة ، ورغم ذلك فإن أحدا في هذه الأحزاب لم يفكر في عقد مؤتمر ، أو مؤتمرات جماهيرية مشتركة مع الأحزاب الأخرى لتوعية الجماهير العمالية بمطالب هذا المشروع وضد القوى التثبيلية المناهضة ووأده ، أو على الأقل التحويل لما يحترق من مخاطر على مصالح العمال .

لقد كتبت كثيرا أذكر الأحزاب السياسية باستورليتها قبل عمال هذا البلد في ضوء الواقع الأليم المزرى للحركة النقابية ، وضرب المثل أكثر من مرة بما فعله اللائد الوطني خالد الذكر محمد فريد من أجل

العمال ، والدور الذي قامت به مدارس العمال الليلية التي أنشأها الحزب الوطني بمبادرة منه في دعم مسيرة الحركة النقابية المصرية الناشئة . ولكنها دعوة ضاعت هباء منثورا ، إما عن عدم اهتمام ، أو تأثر بأفكار بالية عن وحدة التنظيم النقابي . إن أحزابنا لاتزال مدعوة إلى مد يد العوان إلى الجماهير العمالية بشكل أو بآخر في ضوء القواعد القانونية المفروضة على تشكيل النقابات النقابية في مصر ، ولايكنى أن يضم كل منها " أمانة للعمال " ، فمادام فعلت تلك الأمانات ( الناشئة على غرار أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي مع الفارق الكبير بين إمكانات ونفوذ هذه ( كذلك ) لنصرة قضايا العمال المتعددة واستنفارهم ضد خطر داهم يوشك أن يحيق بهم .

## العمال وغراميات أهل الفن

والأغرب من ذلك موقف الصحافة الحزبية وغيرها من الصحف المعارضة الثورية المستقلة من الحركة العمالية . أذكر أنني تعرّفت على الحركة العمالية المصرية ونشاطها وأنا طالب بالجامعة في الخمسينيات من وكن العمال الأسير الذي كان يحرقه الأستاذ محمد الليثي رحمه الله في صحيفة أخبار اليوم الملوكة لمصطفى وعلى أمين ، يوما كان يكتبه الأستاذ عبد العظيم المهدي رحمه الله في صحيفة الأهرام ، وأن هذا الحرف كان من بين ماخزني إلى التقدم للعمل في اتحاد العمال بعد تخرجى عندما أعلن في ذلك الوقت عن حاجته إلى مترجمين . بل إن الأستاذ إبراهيم عبد اللطيف ، منة الله بالصحبة ، فاز بالمركز الأول في آخر انتخابات نقابية ديمقراطية أجريت في مصر ، تلك التي أجريت في عام ١٩٦٤ ، متقدما على قادة نقابيين مرموقين في ذلك الحين مثل أحمد فهمي وعبد اللطيف بطيعة رحمهما الله وغيرها ، نتيجة لارتباطه الجماهير العمالية بالباب العالي الذي كان يحرقه في صحيفة المساء ، في ذلك الحين ، أين ذلك مما يحدث الآن.لقدلثني أحد على باب دائم عن الاشتقاقات الصفائية في إحدى صحفنا ، القومية أو المعارضة على حد سواء ، ولتقارن بين مساحة مانتشره " الأهالي " أو " العربي " عن الرياضة وأخبار الجموع الفن ، والفنانون وغراميات نجوم الفن ، بمساحة مانتشرانه عن القضايا العمالية الساخنة ، بل إن ماكتب



تقرير مشروع القانون

الذي تأخذ عليها الدراسة ، بدلا من أن تقبل بكل ثقلها إلى جانب أصحاب العمل.  
**الأم شجاعة**

والعلاقة بين العامل وصاحب العمل في بيئة اقتصاد السوق هي علاقة تعاقدية في المقام الأول ، على الرغم من اعتراض الدراسة على ذلك ، وبالطبع فإن ميل هذه العلاقة في هذا الاتجاه أو ذلك إنما يعتمد على القوة التفاوضية لكل طرف ، فإذا كان العامل يتحرك بمفرده عن حركة نقابية قوية تسانده ، أو يقتصد إلى وجود مثل هذه الحركة ، فهو خاسر لا محالة ، لأن صاحب العمل يكون الطرف الأقوى في هذه الحالة خاصة إذا ما كانت سوق العمل فضفاضة ومعدل البطالة مرتفعا بحيث يكون العرض من القوى العاملة أكثر من الطلب عليها ، ومن ثم يفرض الطالب شروطه على المتكالبين على فرص العمل المحدودة . وحتى لو أن مواد القانون المقترحة لم تكن مثل هذا الجور على حقوق العمال ، فإن التحايل على القوانين سهل ، حتى في ظل مناخ تقدمي ، اشتراكي أو ناصري ، معاب للمصالح وللجماهير الكادحة ، وقد رأينا ذلك في عز العهد الناصري وسبق أن أشرنا إلى نماذج له عدة مرات في مقالات سابقة ، وقرأ اليوم ، وقيل صدور القانون الجديد ، عندما يفرض أصحاب العمل على العمال المستجدين الباحثين عن أي فرصة عمل أن يوقعوا على استمارة لهم على الشهيرة قبل أن يوقعوا على عقد العمل . وقد يقول قائل إن العامل في هذه الحالة مضطرب لكي يظفر بالوظيفة الذي هو في أمس الحاجة إليها ، ولكنه قول هابط ومتدن ، فهل يمكن أن يفقر للعاملة في هذا المناخ إن هي

قامت أساسا على منظور عفا عليه الزمن ، وهو منظور دور الدولة كراعية لمصالح السواد الأعظم من الشعب وكحامية لهم من تجاوزات أصحاب الطامع ، المريبة على حقوقهم وامتيازاتهم ، وهو دور لم يعد له وجود في نظام اقتصاد السوق وألياته ، ويكفي أن نشير إلى أن الدولة في بريطانيا ، التي شهدت مرارا المحاولات الأولى لإقامة الشكليات النقابية ، هي التي ضرت المثل للآخرين في تشكيل الحركة النقابية لصالح أصحاب العمل في زمن السيدة الحديديّة هارجريت تاتشر ، ثم سار على نفس الدوب قوتي بلير رئيس وزراء حزب العمال الذي ساهمت في إنشائه نقابات العمال البريطانية التي لا تزال محتلة داخله بشغل تصويتي مهم . فالدولة ، متخلة في الحكومة والهيئات التشريعية ، تعكس كما هو معلوم مصالح القوى التي آتت بها إلى مراقبتها ، وهي اليوم قوى المصالح المالية التي قد تساند أحزابا محافظة إذا رأت في ذلك مصلحة لها ، ثم قد تقبل بتأييدها إلى أحزاب عالية عندما يحقق ذلك مصالحها المتغيرة . ولا يمكن أن تكون الحكومة في مصر نموذجاً مغايراً طالما أنها تعمل في بيئة اقتصاد السوق وألياته . وبينما يصير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهما رأس الحربة في معركة الاقتصاد الحر على أنه ينفي للدولة أن تقصر خطوطها وأن تنقل انغماسها في الأنشطة العامة بما في ذلك أنشطة الصرف الصحي ومياه الشرب ، فما بالك بأمور العمل والعمال . وعلى ذلك فقد يكون من الأنضل للمصالح العمالية أن تلغزم الدولة المهابة ،

عن مباراة كوة القدم بين مصر وناميبيا أكثر مما كتب حتى الآن عن مشروع قانون العمل ، رغم أن أخبار نية الحكومة على إصداره قريبا تردده في الصحف منذ قرابة شهر.

فإذا كان اتحاد العمال يعتمد على مشروع القانون ويكتفي بإصدار بيانات التأييد له ويتقاعس عن القيام بحملات جماهيرية للتعريف بمحتوياته ، والصحف لا تنشر الكثير عنه بالتفصيل والخاص ، فكيف تعرف الجماهير العمالية ما يخفى لها ، وكيف تستعد لمواجهة ، وكيف تنتفض للنضال ضده؟

وهل تكفي البيانات التي تصدرها بعض هيئات حقوق الإنسان ، ولا تنشرها معظم أجهزة الإعلام ، لاستنفار الجماهير العمالية للقيام بروايتها في هذا الصدد؟ فضلا عن ذلك ، فلن توجّه هذه البيانات ، إلى القيادات الحكومية وأصحاب الحل والعقد ، أم إلى الجماهير العمالية ؟ وإذا كانت موجّهة إلى الجماهير فكيف ستصل إليها ، عن طريق توزيع المنشورات مثلا أمام بوابات المصانع وأبواب المساجد وهل سيسمع الأمن بذلك؟ أم أن المسألة لا تزيد عن إبراء للذمة؟

### تعارض المصالح

على كل حال ، لنكتف عن تكا جراح أصحاب القلم وقادة الرأي ، ولنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض الانتقادات الموجهة إلى مواد مشروع القانون الجديد . الدراسة التي أعدتها " دار الخدمات النقابية والعمالية " بشأن هذا المشروع ونشرت " اليسار " ملخصا لها في عددها الماضي ، تضع خططا مهمة تحت أبرز مطالب القانون ، وإن كان يؤخذ عليها أنها

استملت لتزوات صهر العمل الجنسية خرقاً من أن يفسله تفقد وظيفتها التي تعتمد. أسرتها على أجراها متها؟  
**ومما يثار بين العامل الذي يقبل أن يعطى رقبته بأشروط حين طرفها**  
**يعد صاحب العمل هو العامل**  
**التي تخلع ملابسها الداخلية**  
**لإرضاء نزوات نفس صاحب العمل؟**  
 الذي يفرط في حقوقه يستحق التنازل ، والذي يناضل من أجل حقوقه يستحق التقدير ، والحدث النبوي الشريف يقول إن من مات دفاعاً عن ماله أو عرضه ( )  
**والغالب حقوقه) فهو شهيد ، والمبدأ**  
**القانوني يقول إن القانون لا يحسم المغفلين.**

كما تأخذ الدراسة على مشروع القانون غموض طرحه لساعة عقود العمل الجماعية وعدم جعلها إلزامية . ومرة ثانية تقول إن **نصوص القانون وحدها لا يمكن أن تفرض حقاً لا يحظى بقبول من أحد الطرفين ، وإنما تفرضه القوة**  
**التفاوضية للطرف الأخرى.** وفي ألمانيا التي تعتبر من أشهر البلدان القريبة أخذاً بمسألة عقود العمل الجماعية ، فإن هذه العقود لا تهرم بالشكل الذي يحقق الحد الأدنى من المطالب المعالية إلا في ظل التهديد بالقيام باضرابات عمالية أو بضغط من إضرابات قائمة ، كما يجبر أصحاب العمل على التفاوض بجدية مع الطرف النقابي . أما مسألة الاحتكام إلى نصوص القانون وحده ، فإن العملية التفاوضية يمكن أن تطول ، ويمكن للطرف الآخر الرافض لها أن يدخل في سلسلة متصلة من الألعاب التسريعية أو الاقتراحات التي لا يمكن للطرف المعالي أن يقبلها ، وهلم جرا.

في ٢٢ فبراير الماضي نشرت صحيفة " الأهرام " في صفحة الأخبار الخارجية صورة لظاهرة قامت بها أمهات العمال المسرحين في كوريا الجنوبية ضمن برامج تصحيح أوضاع الشركات الخاسرة ، وهي صورة مبررة كل التعبير عن الغضب لانتهاك الحقوق المكتسبة والمتعارف عليها وإمتهان أدمية العمال واعتبارهم كما مهمل يضحى به أول ما يضحى لإقتضا مصالح صاحب العمل . فإذا كانت أمهات المساكين ينادفن عن حقوق أبنائهن بهذه الضراوة والشجاعة ، فعادى يمكن أن يقال عن العامل الذي يتخلى عن جميع حقوقه مسبقاً طلباً لفرضه عمل تمتهن أن يظل طوع هوى صاحب العمل مطيعاً لأوامره مهما كانت طبيعة هذه الأوامر وتنافسه مع أخلاقيات العمل وكرامة العامل؟ وتأخذ الدراسة على مشروع القانون أنه **خفف إجازة الوضع إلى مرتين فقط**

طوال الحياة الوظيفية للعامل ، وهو نفس المآخذ التي تشير إليه دراسة المجلس القومي للمرأة ، فضلاً عن اشتراطه أن تكون العاملة قد أمضت في العمل عشرة أشهر على الأقل قبل أن يحق لها المطالبة بتلك الإجازة . هل تخفيف عدد الإجازات من ثلاثة إلى اثنتين مسألة خطيرة يمثل فرض قيد بالأساس على حرية العاملة في تحديد عدد من تتجهج من الأولاد ؟ وبالإضافة إلى ذلك ، لا ينبغي أن ننسى أن منظومة الأمم المتحدة والبنك والصندوق تروج بالأساس للقضية بتجديد النسل ، وطالما أنها صاحبة المبادرة والمول لها فمن الطبيعي أن يستجيب المشروع لما تريد خاصة وأنه يحقق مصلحة لصاحب العمل . أما مسألة العشرة أشهر فهي مسألة تقنية فصاحب العمل ليس مصلحاً اجتماعياً ولم يؤسس منشأته لأغراض خيرية ، ولا يمكن أن تنصور صاحب عمل يعطى عاملة التحقت بالعمل لديه قبل شهرين أو ثلاثة إجازة وضع مددوعة الأجر مضطراً إلى استئجار بديلة لها تقوم بعملها الذي لا يمكن أن يوكل إلى زميلة لها مثلاً يحدث في دواوين الحكومة ، على الأقل تحصل بعد التحاقها بالعمل . الحكومة والقطاع العام تكاياً للتبالة والكسالى ومؤسسات للتكافل الاجتماعي . ولكن المنشآت الرأسمالية تهدف أساساً إلى تحقيق الربح بأصحابها.

**أفتقاد المنظور النقابي**  
 دراسة المجلس القومي للمرأة في الوقت الذي تطالب فيه بزيادة عدد مرات إجازة الوضع للعامل ، تعود فطالبا بالسماح لها بالعمل ليلاً أو على الأقل حتى الساعة التاسعة مساءً بدلاً من إنها وقت عملها في الساعة مساءً . بدعوى أن ذلك يزيد من قدرتها التنافسية على فرص العمل . وهو طرح متناقض.

**للعاملة التي تأخذ ثلاث إجازات وضع خلال حياتها الوظيفية**  
**لا يمكن أن تكون في سوق عمل**  
**رأسمالية على نفس الدرجة من القوة التنافسية مع العامل الذي لا يعمل ولا يلد.** فضلاً عن عدم عمل المرأة ليلاً يعتبر من أحد المكتسبات المعالية على الصعيد المعالي . وقد تم ترسيخه بعد معارك تضالية طويلة وتم تأمينه بعدد من الاقتنيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية . ثم يحى المجلس المنظمة للمرأة فيطالب بالتنازل عن هذا الحق المكتسب الذي يهدف أساساً إلى حماية المرأة من التعرض للأذى وكفالة الوقت اللازم لها لرعاية أسرتها وأطفالها.

ويتناسى المطالبون بذلك ما يحدث

للنفيات العاملات في الوقت الحالي في المحلات التجارية في مصر الجديدة ومدينة نصر والدقي والمهندسين ووسط القاهرة التي تظل مفتوحة إلى ساعات متأخرة من الليل بالمخالفة للقانون ثم يبدأن بعد ذلك في العودة إلى منازلهن في أطراف القاهرة والجزيرة وضواحيها حيث يتعرضن للاختطاف والاعتصاب والضمايق بكافة أنواعها . قبل يراد للعاملات في المصانع الأقمرة في حلوان وشبرا الخيمة ومناطق نقابة نأ أن يتعرضن لذلك أيضاً . فضلاً عن أن منع عمل النساء ليلاً في المصانع يهدف كذلك إلى حياجهن داخل المنشآت نفسها التي تقل فيها الحركة والإضاءة ليلاً مما يسهل من تعرضهن للمخاطر الأخلاقية.

تلك بعض ملاحظات قليلة من الكثير الذي يمكن أن يقال عن الدراسات المطروحة حول مشروع القانون . والمشكلة في هذه الدراسات أن معظمها كتبه رجال قانون أو اجتماع أو مثقفون معنيون بالأمر ولكن ينقص معظمهم الخلفية النقابية بحيث يمكن لهم أن يسبروا غور المسألة إلى ما يتجاوز بعدها القانوني . والمؤلم في هذا الصدد أننا نعرض هذه الحركة بعد أن خسرنا بالوفاة عدداً من قادة الفكر المعالي الذين كان يمكن أن يفرخوا بأفكارهم الخلاقة ، مثل الدكتور عبد الرؤوف أبو علم ، الأستاذين أمين عز الدين وعبد الغنى سعيد ، وبعد أن خسرنا بالوفاة أيضاً عدداً من القادة النقابيين المناضلين مثل أحمد الرفاعي وفتحي منصور ، وكذلك بعد أن تقاعد عدد آخر من القادة النقابيين أصحاب الخبرة وفضل بعضهم الانزواء إشاراً للسلاسة . وغاب البعض الآخر عن اهتمام وسائل الإعلام عند تناولها لمل تلك القضايا ، وبعد أن توقف عدد من كبار الصحفيين والكتاب المعاليين عن الاهتمام بهذا المجال أختفى قلم حامد زيدان ، وتحولت أفتحة شفيق باعتماداتها إلى متابعة نشاط الكنيسة المعمدانية في الولايات المتحدة الأمريكية والأنشطة التطوعية للجمعيات الأهلية في أوروبا الغربية ، فحسرتنا خبرات هائلة في مجال العمل والعمال ، ولم يعد للحركة المعالية من نصير ذي خبرة يدافع عنها بصيرة عمالية نافذة . وبعد ، ألا يزال هناك فرصة من الوقت تسمح بأن يكون ثمة أمل في أن تتحرك القوى المناصرة للجماهير الكادحة فنظم صفوفها وتحشد تلك الجماهير دفاعاً عن حقوقها ونضالاً ضد خطر تعرف أبعادها وخباياها كل المعرفة . وليس خلف شعارات خطابية فضفاضة ؟ ربما!



ماتق حيد

## قانون حماية الوثائق لحماية ذاكرة الامة .. ام لاغتصاب عقلها وضميرها ؟!

الرقابة .. ومراكز البحث العلمي .. وكتاب  
الرأى .. والمواطن العادى صاحب الحق فى  
المعرفة ؟

### حركة احتجاج

وكان الجواب أن وراء الأكمة ما وراءها ..  
ولأن الرياح لم تأتى بما تشتهي السفن ،  
فقد أثار مشروع القانون المشهور ، الذى ظهر  
إلى النور خلسة فى أجازة العيد ، حملة  
احتجاجات ، فقد عاجلته جريدة الوفد بحملة  
مركزة ، ودعا مجلس نقابة الصحفيين إلى  
اجتماع طارئ عقد بدار نقاباتهم يوم الاثنين ١٢  
مارس ، وعقد رؤساء تحرير الصحف الحزبية  
والمستقلة اجتماعا بقر جريدة الوفد يوم الثلاثاء  
١٣ مارس : ولم تكن المعارضة أقل  
حدة فى الصحف القومية المملوكة  
لمجلس الشورى ، ودعا مجلس نقابة  
المحاميين إلى اجتماع طارئ لنفس الغرض ،  
وبدأت دوائر المعارضة تتسع ، مندرة باشتعال  
المقاومة على طول خطوط المواجهة ، فى مشهد  
عائل لشهد الانتفاضة الجماعية للصمغيين فى  
مواجهة القانون ٩٣ لسنة ٩٥ بمساندة فعالة  
من الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية  
.. والرأى العام بأسره.

ولم يكن هذا المشهد غريبا عام ٩٥ ، كما  
لم يكن هذا التطور المحتمل غريبا عن عام  
٢٠٠١ باعتبار أن كل ما يتعلق بقضايا النشر،  
وحرية المعلومات والأراء يمثل قضية رأى عام ،  
لا تتم فقط جماعة الصحفيين ، وكل باحث عن  
الحقيقة ، وكل مفكر ، وصاحب رأى بل أيضا  
كل مواطن على أرض مصر ، له الحق فى  
المعرفة والحصول على المعلومات .. وقضايا  
النشر لم تكن يوما قضايا مهنية  
ضيقة ، خاصة بجماعة الصحفيين  
وحدهم ، وإن كانت هذه الجماعة  
بالذات ، التى تعمل ليل نهار ، فى

مصر المعلوماتية انصافا مع موقفها العام ضد  
كل تهيب واغتصاب لثروات البلاد.. فمن كان  
يمكن أن يرفض شعارات الطهارة المقدسة ،  
التي رفعت رايات " الذاكرة القومية"  
و"حق العلم والمعرفة" كحق لكل الأجيال عدا  
الأجيال الحالية.

لكن الرياح لم تأت بما تشتهي  
السفن لأن الثورة ، رغم شعاراتها  
المقدسة ، كانت ساذجة وبسيطة ،  
ولأنه لازال المجتمع يتنحى ببقية من عقل طرح  
السؤال البسيط : مالذي أدخل حماية  
الوثائق فى حظر الاطلاع عليها  
ونشرها لمدة تتراوح بين ثلث ونصف  
قرن من الزمان ، ومنع الجهات  
المصدرة لها رخصة تحديد درجات  
السرية " سرى " و" سرى للغاية " ؟  
ومن الذى غلط عقوبة النشر سواء بالسجن أو  
الغرامة على هذه المستندات ؟ ومن الذى  
أدخل تلك التعبيرات الفضفاضة المطاطة على  
دعوى الحظر من نوع: أسرار السياسات  
العليا ، وضرورات الأمن القومى ، وكل ما  
من شأنه الاضرار بالمرکز السياسى  
والاقتصادى والدبلوماسى للبلاد ؟

ولأن قوى المجتمع الحية أزالته تنبض  
ببقية من عقل فقد توالى الأسئلة : وهل  
تخلو التشريعات الحالية من ضمانات سرية  
المعلومات حتى لو لم تكن هناك أى دواعى  
للسرية ؟ وهل لازلتا بعد عصر ثورة الاتصالات  
والمعلومات تعيش بعقلية " مجموع  
الاقتراب والتصوير " ؟ وهل تقيده هذه  
التقيد الجديدة مهنة الصحافة .. وأجهزة

تحت ضغوط المعارضة ، تراجمت الحكومة  
فى اللحظات الأخيرة عن طرح مشروع  
القانون المشهور المعروف بقانون حماية  
الوثائق ، على الدورة البرلمانية الحالية  
لمجلس الشعب والشورى.

وكان من المقرر أن تبدأ مناقشة مواد  
المشروع الجديد فى لجنة الثقافة والأعلام  
بمجلس الشورى يوم الأحد ١١ مارس الماضى ،  
غير أن د. مصطفى كمال حلمى ،  
رئيس مجلس الشورى ، أعلن قبل بدء الجلسة  
بساعات ، أن الشورى لن يناقش مشروع  
القانون فى هذه الدورة ، و صدرت عن د.  
فتحي سرور رئيس مجلس الشعب  
تصريحات مماثلة.

وكانت أنباء عرض مشروع القانون على  
الدورة البرلمانية الحالية قد ظهرت فجأة أثناء  
عطلة العيد ، وقفز سريعا إلى جدول الأعمال  
، وبدأ واضحا أن الحكومة تحاول  
أن تقرر قانونها المشهور بسرعة قبل  
أن ينتبه الرأى العام ، وأنها قد  
احتاطت هذه المرة بإسم جديد لا يثير  
شبهة العدوان على حرية الرأى  
والتعبير وتداول المعلومات ، وهو  
اسم قانون " حماية الوثائق " دفاعا عن الذاكرة  
الوطنية ، وحفظا لثروة مصر القومية من  
الوثائق الرسمية.. وبإله من هدف نبيل !  
خصوصا عندما يصدر عن حكومة تبنى كل  
هذا الحرص على الدفاع عن الثروة القومية من  
المعلومات - التى لم ينتهها  
مستولوها - حتى تتاح هذه الثروة  
المعلوماتية للصحفيين والكتاب والعلماء  
والباحثين ، ولكل الشعب.

### مناورة مكشوفة

وهكذا ناورت الحكومة ، التى استيقظ  
ضميرها فجأة على عملية النهب المنظم لثروة

مدحت الزاهد

مجال البحث عن المعلومات، وتكتوى بنار القيود الغليظة لمعلومات منع الاطلاع والنشر، تلعب دائما دور الشراسة في مواجهة صور العدوان على حرية الصحافة، كترموتر يعبر عن الضمير الوطني العام.

### الذاكرة .. والضمير

ولم يكن قانون الوثائق استثناءً عن هذه القاعدة، رغم هدفه الظاهر، البريء، المعلن عنه- حماية ذاكرة الأمة من العدوان على عقلها وضميرها؟!

أنا نحى الذاكرة من أجل العلم والمعرفة وتواصل التجارب، لا لكي نحفظها في مخازن الأرشيف، تحظر الاطلاع عليها لأجيال، وتندق إلى غياهب السجون بكل آثم لعين تسول له نفسه الاطلاع أو النشر.

ومن الصحيح أن الدول تفرض سرية على بعض الوثائق المتعلقة بأدق أسرارها، لكن القانون الحالي في مصر يكفل هذه السرية بالفعل، بل ويتوسع فيها

إلى مجالات لا علاقة لها بالسرية، بينما يمنع مشروع القانون الجديد رخصة السرية لكل الجهات التي تصدر الوثائق، الأمر الذي يؤدي إلى خطر فرض الحظر على كل المعلومات المتعلقة بانحرافات في نشاط هذه الأجهزة وسياساتها ودواعي الصلحة الوطنية والأمن القومي والحفاظ على مركز مصر السياسي والاقتصادي والدبلوماسي.

وليس لذلك من معنى سوى تحويل هذه الأجهزة إلى رقيب عام دائم على الصحف، ومنحها سلطة دائمة لحظر النشر، بأكثر مما كانت تتمتع به النيابة العامة، ورغم كل الملاحظات التي أثارت حول توسع النيابة العامة في قرارات الحظر، بغير مقتضى.

### نشرات رسمية

وليس لذلك من معنى أيضا سوى تحويل الصحف إلى نشرات رسمية، لأن المعلومات الوحيدة المتاحة، من الأجهزة التنفيذية للدولة، هي المعلومات المتعلقة بالانحرافات التي تحقق

حده إبراهيم نافع نقيب الصحفيين ثمانية أسباب لرفض الصحفيين للقيود الواردة في مشروع قانون حماية الوثائق بشأن تداول المعلومات.

١- إن ثورة الاتصالات قد أحدثت طفرة هائلة، فيما يتعلق بتدفق المعلومات والأراء، والتي أصبحت متاحة للجميع على شكاات الانترنت، من ذلك كل المعلومات الخاصة بالاقتصاد المصري، كما فتحت القنوات

إبراهيم نافع



## نقيب الصحفيين : صناع القانون لم يعيشوا ثورة الاتصالات

النشر بمستند ٥ سنوات!!

٥- ان في القانون الحالي، مايجب المساس بالأسرار العسكرية، والمسائل الحساسة الخاصة بقضايا الأمن القومي، كما أن هناك اجماعاً وطنياً عاماً على عدم المساس بهذه الأسرار.

٦- إن الفترة الزمنية لحظر الاطلاع والنشر طويلة جداً، وتصل إلى نصف قرن في الوثائق المستنفة درجة "سري جداً" وثلاث قرن في الوثائق المستنفة "سري"، وهي فترة تشمل عدة أجيال، ولاتوفر الفرصة للبحث والدراسة في الوثائق، بما يعود بالنفع على الأمن القومي للبلاد.

٧- أن مشروع القانون لا يوثق فقط على عمل الصحفي والكتاب، بل أيضا الباحث والمؤرخ، والدارس للعلوم الانسانية والاجتماعية، بصورة تعارض مع الدعوة لتحقيق العلاقة في مجال العلم، كأحد أهم مقومات الانطلاق في مجال العلوم.

٨- أن حظر الاطلاع والنشر وتبادل الأراء عن معلومات لا تنصف بصفة السرية يفتح الباب لمناخ الشائعات، ويعرقل عمل الأجهزة الرقابية، والصحافة، وكلها صمامات أمن للمجتمع وللنظام السياسي.

القضائية مجالا واسعا لتداول المعلومات والأراء، على الهواء مباشرة وقال نافع إنه يبدو أن الذين صاغوا مشروع القانون لم يعيشوا ثورة الاتصالات.

٢- أن تعريف الوثيقة، في مواد مشروع القانون جاء مطاطا، وكذلك تعريف مصادر التهديد مركز مصر السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وأسرار سياساتها العليا، وأمنها القومي، بصورة قد تفتح الباب لحجب معلومات وأراء لاتنتظر على أي تهديد مركز البلاد، بل قد يكون في نشرها وتبادل الرأي حولها، فائدة كبرى، للمؤسسات العلمية، ولصانع القرار.

٣- إن الجهة المنوط بها تحديد درجة السرية، وهي الجهات التي تصدر الوثائق، قد ترى لمصالح خاصة، تتعلق بانحرافات في أدائها لوظائفها العامة، حظر الاطلاع والنشر، وهناك فرق بين مصالح الأمن القومي وضروراته، ومصالح جهات تنفيذية تخطئ وتصيب.

٤- إن القانون يضع الصحفي في مأزق بالغ، فهو إذا نشر بغير دليل تم عقابه، وإذا لجأ إلى الدليل كانت العقوبة مشددة!

فعقوبة السب والقذف سنتان، وعقوبة

الأعلى ، فيما يخص مخالفات البنوك وحملته الوارد عن قساد الصندوق الاجتماعي يمثل هذه الحجج سالفة الذكر.

### حصانة للفساد

لكن انصار القانون يجتهدون في الإشارة إلى أن مشروع القانون سابق على هذه الحملات ، وأنه قد دفع به إلى مجلس الدولة عام ٩٧ ، قبل هذه الحملات ، وهذا الادعاء باطل لأن محاولة تحصيل القساد من النقد المباح سابقة أيضا على هذا التاريخ ، والدليل عليها القانون ٩٢ لسنة ٩٥ ، والذي أطلق عليه الصحفيون والراى العام ( قانون حماية الفساد ) كان يستهدف نفس الغرض ، وقد امتدت المعركة ضد على مدى شهور ، وعندما أصبحت مقاومة الصحفيين القانون السابق المشهور بضرهات مؤثرة ، بدأت عملية الائتلاف من خلال تضمين قانون حماية الرئائى ، مواد أكثر غلظة ، مما كان يتضمنها المشهور السابق ، الذى أسقطت ارادة الصحفيين دون أن تسقط كل القيود الثقيلة لحرية تداول الآراء والمعلومات.

الأمر واضح .. وبسيط فلو كانت المشكلة الهيازة للملاكي الرئائى الرسمية لاقتصر القانون على تهميم هذه الهيازة.

ولو كان الهدف من تهميم هذه الهيازة ، حماية الرئائى كحق للمواطنين كما منع القانون للأجهزة التنفيذية سلطة الرقيب والمفتش وحاطر النشر ، وحتى في مسألة الهيازة ، فإن ترميزه القانون يعملون قبل غيرهم أن ماتت نهيم من الرئائى الرسمية للدولة كان من فعل مشرولين كبار في مواقع السلطة ، والقرب منها ، منهم رؤساء وزارات ، وزراء ، داخلية ، وخارجية ، وسفراء ، ومحافظين ، وقد نزح هؤلاء معظم سافى حوزتهم إلى الخارج ، فهم لا يمحضون بها في الطرقات وهي في جيوبهم ، كما لا يحتفظون بها في بيوتهم ، بغرض توافر التوبة اللاحقة هؤلاء المسترلين الكبار ، الذين نهيم معظمهم الرئائى لأغراض تتصل بلعية السلطة وصراعاتها ، أو كإجراء أمان للمستقبل!

ومعنى هذا أن صواه القانون سوف تكون فعالة جدا في المجال الذى وضعت فعلا من أجله ، أى تقييد قدرة الصحافة والمجتمع على ملاحقة الفساد ، ومحدودة جدا في المجال العلن عنه.

ومع هذا فتم لكل قانون يجرم خصخصة الرئائى الرسمية ، ويحولها إلى " ملاكي" ، ولكن لا لأى قانون يضع قيودا على حرية تدفق المعلومات وتبادل الآراء ، فالهدف من تنظيم الهيازة هو الاشاعة والنشر ، وليس استبدال احتكار الحظر الملاكي بالحظر العمومى من خلال المخازن والأرشيف.

## الحكومة تواجه " الحظر " الملاكي للرئائى بحظر عمومى فى المخازن والأرشيف

### مواد القانون تحاول الائتلاف على انتفاضة الصحفيين والراى العام ضد القانون ٩٣ لسنة ٩٥

## القانون حول السلطة التنفيذية إلى رقيب عام دائم على نشرات رسمية

البنك ، وأى انحرافات خاصة بتجاهل الشروط الائتمانية الخاصة بالقروض ، وأى مستند يكشف عن قساد الصندوق الاجتماعى ، أو التلاعب فى عمليات المحفظة ومضاربات البورصة ، يمكن أن يمرض عليه الحظر لأنه باختصار " قد يضر بالمركز الاقتصادى للبلاد " و" قد يحبط مناخ الاستثمار " و" الثقة الواجب توافرها فى معاملات البنوك " ، وقد يؤدى إلى عزوف هيئات التمويل والدول المانحة ، عن تقديم الدعم الضرورى للمؤسسات التى تتلقى هذا الدعم ، ويحيط بها شبهات الفساد .  
وبالفعل فقد عبر رئيس الوزراء د. عاطف عبيد ، عن تيرمه من حملة

د. فتحي سرود



ترقى إلى مرتبة الحماية العظمى الهيازة الملاكي

ولم يشغل أنصار القانون المشهور أنفسهم بالإجابة عن هذه الأسئلة ، ودخلوا بنا في جدل عقيم حول الهيازة " الملاكي" لهذه الرئائى ، دون أن يوضحوا أبداً ، هذه الصلة التى أتى بها القانون بين تهميم الهيازة الملاكي ، وتهميم الاخلاص والنشر ، مع أن الهدف من تهميم الهيازة الملاكي هو إتاحة ، وليس حظر ، هذه الثروة الرئائيقية لكل الباحثين ، كما أنهم لم يشغلوا أنفسهم أبداً بمراجعة القيود الضيقة على حرية تداول المعلومات والآراء فى القانون الحالي ، بما يوجب تنقية القوانين الحالية من هذه القيود ، وليس إضافة قيود أشد قسوة إذ يكفى أن عقوبة الجهر بالكاذب كانت سنة سجن ، وعقوبة السب والقلوب فى القانون الحالي كانت سنتين ، ولأن فان عقوبة النشر بناء على الرئائى والمستندات أصبحت ٥ سنوات كاملة !

وبينما كانت نقابة الصحفيين تفتح أن تتضمن التعديلات على التشريعات الصحفية الخاصة بقضايا النشر ، عقوبة لمن يحظر المعلومات عن الصحفي ، نص مشرع قانون الرئائى على عقوبة شديدة قاسية تصل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لمن يسهل للصحفى الاطلاع على هذه الرئائى

### مركز البلاد

ومعنى هذا القانون الذى يدعى حماية الذائكرة القومية أن أى مستند يكشف عن التلاعب بأموال المودعين فى

## مصر

### النيل المصري يكتسح المؤامرات الصهيونية والأمريكية (٢-١)

••

### وسيظل يجري حاملا الخير والنماء

عربان نصيف



٥  
محمود  
أبو زيد

والاستقلالية.

**مطامع الصهيونية في مياه النيل**  
ليس من قبيل المصادفة أن تكون مياه النيل مطمحا - ومطمعا - صهيونيا متواصلا قبالشكلة الإسرائيلية - في أحد محاورها المهمة - مشكلة سكانية، بمعنى عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية لتوسعتها السكانية / التهجيرية، نتيجة الاحتياج المائي اللازم للزراعة وللحياة اليومية.

**هيرتزل .. يطلب سيناء**  
**ومياه النيل**

ففكرة مشروع تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء - لتوطين اليهود فيها تعود إلى عام ١٩٠٣، من خلال المشروع الذي أعده «تيسودور هرتزل» (الأب الروحي للصهيونية والقائد الأول -فكريا وحركيا- لقيام «وطن قومي» لليهود، والذي أحرى المناوشات حوله مع القاتنين على حكم مصر آنذاك وهما اللورد كرومر وطريرس غالي باشا، مدعوماً أصحاب كبار البنوك العالمية الاستعمارية

أن النيل هو مصر، فمما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل، دوماً من منطقاً خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من التي يربطها بها النيل».

ومن هنا، ونتيجة هذه الأهمية للنيل تجاه مصر، بل نتيجة التوحد بين النيل ومصر على جميع المحاور الداخلية والخارجية، ظهرت المقولة الحقة التي يرد بها الباطل «إن من يملك السيطرة على ماء النيل، يملك التحكم في مقدرات مصر».

ومن هنا - أيضاً - كانت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية -القديمة الجديدة- المتواصلة -وبمختلف الوسائل- على النيل المصري.

ومن هنا - للمرة الثالثة - كانت قدرة النيل المصري والشعب المصري على اكتساح هذه المؤامرات، وعلى أن تظل تلك المياه الحرة - تشق أرض مصر- بتواصل ويعنق وبحساب أيضاً -حاملة معها النماء والغذاء، مدعمة للوجودان المصري بالزمن من روح الإباء

كم كان الوطني الشهيد عبد العظيم أبو العطا دقيقاً رقيقاً شامل النظر- في أن واحد- وهو يحدد -بكلمات دالة وحكيمة - العلاقة بين نهر النيل ومصر، بقوله: «نهر النيل بالنسبة لمصر والمصريين، ليس مجرد محرى مائي عابر في طريقه إلى متهده، شئ ما يمكن أن تستمر الحياة به أو بدونه، إنه مصر .. الوجود المصري أرضاً وحياة هو الذي كان الملتصق حيث تجمع الناس حوله ليستقروا ولينتكروا الزراعة واستئناس الحيوان وتشيد أول منزل وأول قرية. هو الذي أوجد هذا الرباط القوي الذي لا يتفصم بين سكانه ليغدوا شعباً متماسكاً متحضراً يسبق العالم ويذهله .. نهر يتفاعل مع أهله فيعطيهما الخير في سخاء ليمتحوه الحب والولاء إلى حد القداسة عرفانا بالجميل».

ويضيف العالم الكبير الراحل جمال حمدان، بعداً آخر شديد الأهمية في مجال دور النيل بالنسبة لمصر، وهو البعد الخارجي حيث يرى -بحق- أنه «لأن مصر هي النيل أو



الصهيونية.

وكان هذا المشروع يقوم على أساس قيام مصر بتوجيه جزء من المياه التي كانت تصب أثناء الشتاء في البحر الأبيض المتوسط إلى سيناء - عبر ترعة الإسماعيلية وقناة السويس - خاصة أن مصر لم يكن لديها آنذاك خزانات على نهر النيل كافية لتخزين كميات كبيرة من المياه.

ولم يقدر النجاح لهذا المشروع نظرا لطبيعة العلاقات بين دولتي الانتداب (فرنسا والمجترات) في المنطقة التي لم تسمح بذلك من ناحية، وللنقصات الاستعمارية بين الاحتلال الإنجليزي - الراعي أساسيا في مصر - وبين القوة الصهيونية الوليدة التي قتل لمصلحته خطرا كبيرا حالا ومستقبلا من جهة أخرى، وبعض الأسباب الفنية كصعوبة تنفيذ فكرة إعداده الأنفاق تحت قناة السويس (في ذلك الوقت)، أو ما هو متعلق بكميات مياه النيل التي طلبتها الصهيونية لرى سيناء (وطنها القومي المأمول !!) من زاوية ثالثة.

وكان قيام الحرب العالمية الأولى نهاية فعلية لهذا المشروع. ولكن المطامع الصهيونية في مياه النيل، ما كان لها أن تنتهي.

## السادات يريد إهداء ماء النيل للصهاينة (تنازل عن لا يملك لمن لا يستحق)

١- طرح «الشيخ كالي» -المهندس في شركة «تاحال» وقريب الصلة بالأوساط الإسرائيلية الحاكمة- في عام ١٩٧٦ مشروع «لخاص بنقل ٨٠٠ مليون متر مكعب من مياه النيل المصرية إلى إسرائيل سنويا بواسطة أنابيب تحت قناة السويس وقر في قناة الإسماعيلية إلى خان يونس ويبلغ طولها ٢٥٠ كيلو مترا.

وقد عرّض في مقاله المنشور آنذاك في جريدة «أوت» تحت عنوان «مياه السلام» رؤيته -التي تعبر عن التوجه الصهيوني في هذا الشأن- بأن «حل مشكلة المياه في إسرائيل- التي ستضطر إسرائيل لمواجهةها ليعض سنوات قادمة -يوجد في إحضار مياه من نهر النيل إلى القننيل الشالي».

٢- نشرت صحيفة «مصاريف» الإسرائيلية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ ما نصه «كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة أشهر أن هناك اقتراحا إسرائيليا بأقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل»، وأضافت الصحيفة «إن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية سبق أن قدمها المهندس «الشيخ كالي».. وقد تم تصورا اقتصاديا للمشروع».

## للإمارات بدأت

عام ١٩٠٣

## فكرة قدمها

## تيودور هيرتزل

## للورد كرومر

## ويطرس عالي

## لتحويل مياه

## النيل لسيناء

## وتدطين اليهود

## فيها

يطالبه -مقابل مياه النيل- بما يتعارض مع «القطاعات الوطنية» الإسرائيلية!، وأعلن ذلك في رسالته إلى يسجين في ١٣ أغسطس ١٩٨٠.. «إنني عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر القننيل حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنات في أرضكم، ولكنكم أنسأتم فهم الفكرة وراء اقتراضي وقتل إن القطاعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع، وفي الواقع فلم يدر هذا بخدي».

## شعب وادى النيل يستطع مشروعات السادات

«رفض الشعب الأثري ومنجستمر هيلامهرام، محاولة السادات توصيل مياه النيل إلى إسرائيل وأعلن متجسستو أنه- للحصول دون ذلك- سيقسيم عددا من المشروعات والخزانات على بحيرة تانا والنيل الأزرق. وعندما أعلن السادات أن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة في مياه النيل، أكد الرئيس الأثري أنه لا يحارب مصر، بل يحارب مؤامرات إسرائيل والسادات.

كذلك كان للسودان موقف حازم ضد دعم الكيان الصهيوني بمياه النيل.

• ما إن حاول الرئيس السادات تحويل الحلم الصهيوني القديم تجاه مياه النيل إلى واقع صمماش يعنى لإسرائيل المزيد من استغلال المهاجرين اليهود، والمزيد من إقامة المستوطنات، والمزيد من التعصف العنصري الاستعماري ضد أبناء فلسطين والشعب العربي عامة، حتى كان للشعب المصري وقفة حازمة ضمت كل قري الوطن:

«جماهير الشعب المصري عامة والفلاحين على وجه الخصوص.

• الأحزاب والقوى السياسية واليقراطية.

• الاتحادات والنقابات المهنية والعالية والفلاحية.

• عقل مصر ووجدانها المتمثل في مفكرها وكتابها ومنتقها وفنانيها.

• العلماء والتهراة و المياه و الري من داخل وزارة الموارد المائية ومن خارجها-

كأينا -مخلصين لدرسة الري الوطنية المصرية.

• الروح الوطنية المقاتلة في القوات المسلحة المصرية، والتي تم إبلاغ السادات-

سواء من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، أو من الفريق عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع آنذاك- أنها ترفض هذا التصرف وقد يكون لها- إزاء حدوثه- تصرف عكس شديد.

٣- نشرت مجلة « أكتوبر» المصرية في أكتوبر ١٩٧٩، موضوعا عن هذا القرار تحت مسمى «مشروع زعم» حاول فيه أن تحيط عملية تحويل مياه النيل إلى إسرائيل بإطار من التسامح والتراحم الديني.

٤- وكان ذلك بعد إعلان الرئيس أنور السادات وهو في حيفا- في ٦ سبتمبر ١٩٧٩ أنه يعتزم توصيل مياه النيل- التي ستدري سيناء -إلى صحراء القننيل في إطار التعاون مع إسرائيل وكدليل على حسن الجوار، وأن ذلك سوف يتم بالفعل بعد عام ١٩٨٠، عندما ينتهي العمل من إنشاء البحارة التي ستجمل مياه النيل تحت قناة السويس.

٥- في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٩ أعلن السادات أنه أعطى إشارة البدء في حفر ترعة السلام.. وطلب من المختصين عمل دراسة ميدانية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس لتكون في متناول المؤمنين التردددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى..

.. وعندما تظاهر يسجين برفض أو عدم الانضمام بهذا التنازل الخطير (كمجردة نقل !! للحصول على المزيد من المكاسب) حرص السادات على استرضائه مؤكدا له أنه لا

..وانهزمت المؤامرة.

..وظل النيل يجري حاملا لمصر الحبر والنساء ، دون أن تذهب قطرة منه إلى العدو الصهيوني حتى لا يحيلها إلى أسلحة دمار في مواجهة شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.

## مؤامرات الاستعمار على النيل من خلال الوثيقة بين دول حوض النهر وبين مصر

حاول الاستعمار دائما الوقعة بين مصر من ناحية والأقطار الجنوبية التي تشارك معها في مياه نهر النيل واستخدام هذه المياه كسلاح سياسي ضد مصر.

### \* مع السودان

انتشر الاستعمار فرصة الأزمة المفتعلة التي قامت بين مصر والسودان في فبراير ١٩٥٨- بعد أن أدخلت حكومة السودان جزءا من الأراضي المصرية في عملية تقسيمها للدوائر الانتخابية السودانية -للدس بين البلدين الشقيقين وللإصرار الماني مصر . وبالفعل قام السودان في يوليو من ذلك العام بتجاوز الحدود التي كانت قائمة آنذاك للتخزين في خزان « سدر ».

وراجعت مصر تلك الأزمة على محورين:

-التمسك بحقوقها المكتسبة وفق الاتفاقيات القائمة.

-الحرس في نفس الآن على تهجم- وتجاوز- الأزمة.

وبالفعل ، انتهى الأمر بتراجع السود و توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩ ، اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل .- التي نصت على اتفاق مصر على إنشاء السد العالي كحلقة أولى من سلسلة مشروعات التخزين لمسمر-لكلا القطرين-لجاء النيل ، وكذلك مشروعات ضبط مياه النيل وزيادة إيراده لصالح التوسع الزراعي في البلدين ، ولعل مشروع قناة جوهيلي هو من هد بدايات مشاريع تقلييل العائد من مياه النيل لصالح شعبي البلدين

### \* مع أوغندا

لعل أعظم أزمة مصرية- أوغندية بشأن مياه النيل ، هي التي قامت عام ١٩٩١ - وحاولت الدوائر الاستعمارية استغلالها في مواجهة مصر -حيث فوجئت مصر في أوائل ذلك العام ، بأن أوغندا تقيم -بالتنافس للاتفاقيات -مشروعات جديدة على بحر النيل دون التنسيق مع باقي حوض النهر ، وأن هذه المشروعات تصير لصالح مصر باعتبارها دولة المصب بالنسبة لنهر النيل.

وكان تسريع إدراك مصر لأبعاد التصرف -المستهدف منه- وتعاملها القوي والحازم مع بنك التنمية الأفريقي الممول لهذه المشروعات ، ولحرصها في الوقت نفسه على



الرئيس أنور السادات

وإذا كان الموقف الأتسوبي في ٧٩ / ١٩٨٠ ، ميرا - و مصر- رقص مد مصر لإسرائيل بمياه النيل كتصرف منفرد من مصر فإن ما سبقه -وما لحقه- من مواقف ليس له من تبرير أو تفسير سوى باعتباره وسيلة رئيسيه وجبوية للضغط الأمريكي على مصر خاصة مع ادراكنا أن المياه الواردة إلى مصر من أثيوبيا تبلغ -حدها- ٨٥٪ من إجمالي حصة مصر من مياه النيل.

-فالملك الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية سقده عام ١٩٥٩ ، أول دراسة متكاملة حول ما أسماه « الاستغلال الرشيد » لماء النيل الأزرق ، وبقصر فيها إقامة ٢٦ سدا ، تحت دعوى تمكين أثيوبيا من التوسع الزراعي وإضافة ٩١ ألف هكتار في حوض النيل الأزرق ، ٢٨ ألف هكتار في حوض

عده اتساع شقة الخلاف ، أثره الفاعل في حسم الموضوع بتعهد أوغندا «بعدم تنفيذ مشروعات على النيل إلا بموافقة مصر» ، وإعلان مصر أنها لا تقانع في إقامة أوغندا لمشروعات مائية بشرط عدم تأثير ذلك على حصة مصر.

### أثيوبيا .. حالة خاصة

ألغت أثيوبيا- من طرف واحد- اتصاقيات ١٩٠٢ ، ورفضت الاشراف بشرعية اتفاقيات ١٩٢٩ ، واعتبرت اتفاقيات باطلة وكأنها لم تكن . وقد قام ذلك الموقف الأتسوبي المتعنت على محورين:

١-عدم الاعتراف بوضع النيل كنهر

دولي.

٢- رفض اتفاقيات تقاسم مياه النهر.

## السادات (أراد إهداء مياه النيل للصهاينة

### ليسهل بناء أحياء جديدة للمستوطنات

ومن المهم الأخذ بالنموذج المكسيكي في هذا الشأن.

« خطأ تقديم المياه للفلاحين لرى أراضيهم بالجان، وضرورة تسخير هذه المياه، وإذا كانت «العبوة» التي ستوق على الدولة غير الملتزمة بهذا البرنامج، معروفة دون إعلان، وهي الحرمان من «نعم» البنك الدولي وبنية العسرات الأمريكية. فبان الكفاية» للدول الشاطرة والمطبعة!! التي ستلتمز هذه التوجهات، أعلنها السيد سراج الدين في هذا المؤتمر وأسام مندوبى أغلب الدول الفقيرة في العالم. وهي «رعاية البنك الدولي» لهذه الدول ودعم معدلات استثمارها في المجال المائي.»

٤- الإلحاح -شكل مباشر أو من خلال المؤسسات الدولية وخاصة المائية منها- على مصر -تحت دعاوى استكمال برامج تحريرها الاقتصادي وتشرفها بالاتحاد بركب العولة والسوق العالمية الموحدة- بخصخصة عملية إدارة المياه وتركها للخبرة الدولية الخاصة بعبء عن بيروقراطية وفساد وتخلف الإدارات الحكومية.

وتواصل هذا الضغط -في ذلك الاتجاه- وتصارفهم بوزء في المؤتمر الخاص بالمجلس العالي للمياه المتعقد في مارس عام ٢٠٠٠ في مدينة إلاه في هولندا.

### أصوات الوطنية المصرية.. تواجه المخطط الأمريكي

وكما وقفت مصر- بكل قواها الوطنية الاجتماعية والسياسية والعلمية- طوال أعوام ٧٨-٧٩-١٩٨٠- ضد محاولات السادات لصنع الصهيونية المعاصرة واحتلالها الاستعماري، بمياه النيل وقفت أيضا- بإصرار وصمود- ضد المؤامرة الأمريكية على مقدرات النيل المصري -والشالي مقدرات مصر وحياتها ومستقبلها- والرامية إلى:

« تعديل الاتفاقيات المائية لكي يستفيد منها الكيان الصهيوني.

« خصخصة إدارة النيل وتركها لمؤسسات الحرية الأمريكية.

« تسخير المياه وبيعها للفلاحين.

فلقد فأت على القوى الشائرة على مصر ونيلها- مهما بلغت قوتها الدولية وضغوطها المحلية- أن مصر تحظى -ضمن ما تحظى-

الأنهار الدولية «لضمان حق بعض الأطراف في مياه أطراف أخرى تلقى بجباها الفائضة في البحر».

« الاتفاقية المعنونة «الاتفاقية الدولية الإطارية للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية»، التي قدمت لها إحدى اللجان الفنية بالأمم المتحدة-بتوجيهات أمريكية -عام ١٩٩٧.

٣- عقد المؤتمر الدولي للرى والصرف بالقاهرة -برعاية البنك الدولي -وشراكة مندوبى ٥٦ دولة من آسيا وأفريقيا، وطرح «اسماعيل سراج الدين» ممثل البنك الدولي- لحاور مخططات البنك بوضوح، والتي تتحدد فيما يلي:

« تعديل أسلوب توزيع المياه بين الدول، حيث إنه يتهم «بطريقة ونسب غير عادلة».

« لم يعد من المناسب أن تدار المياه- في الدول النامية -من خلال حكوماتها، ويجب أن تدار في كل دولة منها من خلال مؤسسات أهلية غير حكومية ذات خبرة فنية دولية،

بارو، بينما الهدف الحقيقي هو استهلاك أثيوبيا حوالي ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا، بما كان يمكن معه- لو لم تعوق الأزمات الاقتصادية والسياسية أثيوبيا من إقامة أغلب هذه السدود- وقوع كارثة حقيقية للمصالح المائية المصرية.

-تتوالى الإصرار الأمريكي على تنفيذ المؤامرة من خلال دراسة «دالي وايتجنسون» عام ١٩٨٥، والبعثة الأمريكية للبحث الميداني لأخدود النيل الأزرق عام ١٩٩٠، بالإضافة إلى دراسات مكاتب الخبرة الأمريكية -المدمومة بمعونة فنية إسرائيلية -والخاصة بأربعة مشروعات (سد قنشا، والسيلبرد، سينث، وخور الغاشي)، والتي بإمكانها أن تؤثر -حال قيامها -بقدر ٧ مليار متر مكعب تخضع سنويا من حصص مصر من مياه النيل.

المخاطر الأخيرة من ناحية أثيوبيا ثم كان آخرها ما نشر على صفحات مجلة الجغرافيا الدولية الأمريكية المتخصصة واسعة الانتشار في ديسمبر ٢٠٠٠، عن تجديد أثيوبيا لإعلانها- أو تهديدها -بإقامة السدود المهذرة لمياه النيل المصرية على النيل الأزرق.

### أبعاد المؤامرة الأمريكية على النيل المصري

وتواصل التآمر على النيل المصري، ولا يقتصر على محاولة الإمداد المباشر لإسرائيل بمياه النيل، أو بالتهديدات الأثيوبية التي هي في جوهرها ضغوط أمريكية، بل يتخذ صورا ووسائل وآليات وضغوط أخرى مختلفة، لعل أهمها محاولة قيام معاهدات دولية جديدة تنفق مع هذا المخطط ومحاوله أن يعرض على مصر ما يسمى «تسخير المياه» وبيعها للفلاحين ولدول الجوار، بخصخصة إدارة مياه النيل، تركها للقطاع الخاص والشركات العالمية.

١- البروفسور «ج. أنثوني آلن» -الخبير المائي العالمي وثيق الصلة بالصندوق والبنك الدوليين، يحاول أن يطرح -ويزر- في الندوة الدولية عن «الحيوب والماء والقرار السياسي» التي عقدها «مركز الدراسات العربية في لندن» في مارس ١٩٩٦، قضية «تحرير وتسويق المياه»، مغلفا إياها بالآطر العلمية واعتبارات كفاءة وعدالة توزيع المياه.

٢- تكثيف الضغوط على مصر، من كل من البنك والصندوق الدوليين وهيئة التنمية الأمريكية، لتعديل الاتفاقيات المائية الدولية، من خلال النقل الأمريكي في الأمم المتحدة، ولقد مثل ذلك بوضوح في:

« المشروع الأمريكي، المقدم عام ١٩٩٦ إلى الأمم المتحدة يطلب تغيير اتفاقيات

## مدرسة الرى المصرية

## تصت لكل المحاولات

## الامريكية لتوصيل

## مياه النيل إلى

## إسرائيل..

## أو خصصتها..

## أو بيعها للفلاحين



مجلة «أكسبر» - أن ينشر خبراً في الصفحة الأولى من هذه المجلة عن أمنية السادات بأن يتوضأ الفلسطينيون بماء النيل حتى يصلوا في المسجد الأقصى!! وما حفلت به الصحف العربية والمصرية - بعد نشر الخبر - من هجوم على هذا الموقف من السادات ، هذا الهجوم الذي يصفه السيد / أنيس بلقفي «السخافات والهيافات» ويدلل على ثقافة الموضوع بأن عضوة بالكنيسة طلبت منه أن يقول للسادات « إننا في إسرائيل لا نريد بلهارسيا من مصر! » وكشف أن السادات وأنيس والمحاضرين ضحكوا كثيراً من هذا التعليق الطريف!

فليضحكوا مع أصدقائهم الصهاينة كما يشاءون ، أما نحن - أبناء مصر - فسيكون ضحكنا أكثر وأعظم - دائماً - ونحن نهزم المخطط الأمريكي / الصهيوني وعملاءه ..

#### المراجع الأساسية لهذا الجزء

- \* كتب :
  - ١- جيب عائب- المياه في الشرق الأوسط- مركز الدراسات بالأهرام- ١٩٩٦.
  - ٢- حمام رضا- معارض التخریب الصهيوني - مطبوعات ملتقى الحوار العربى - ١٩٩٦.
  - ٣- عميد الصواب عبيد الحى - النيل والمستقبل - الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٨.
  - ٤- عبد الله مرسى العقالي - المياه العربية - مركز الحضارة العربية - ١٩٩٦.
  - ٥- كامل زهيرى - النيل في خطر - العربى للنشر - ١٩٨٠.
  - ٦- مجموعة باحثين - فلسطين والعالم العربى - مركز البحوث العربية ٢٠٠١.
  - \* أوراق بحث : ندى «المياه والحرب والقرار السياسى» - مركز البحوث العربية بلندن- ١٩٩٦.
  - \* دوريات : الأهرام - الأخبار - الأقباط - الأقاليم - البصار.
  - \* رسالة : من الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية - والرى إلى الكاتب - ٢٠٠٠ / ١١ / ٢٠.

#### فى العدد القادم

- الجزء الثانى من هذا الموضوع وحتى يظل نيل مصر ، خير المصيرين »
- «التعهدات الأثيوبية .. بين التسهيل والتعريض»
- \* السودان .. عقق مصر الرئيسى .
- \* سياسات التطبيع .. تمكن إسرائيل من مياه النيل .
- \* وما زال المخطط الأمريكى .. يتآسر على مياه النيل .
- \* لن تهلل مصالح الفلاحين والزراعة .. تحت دعوى الأمن المائى .
- \* الرزق المختلفة لعلماء مصر .. حول مستقبل نهر النيل .

والداخلية أيضاً - على أن موقف مصر من هذا المخطط يمثل فيما يلى :

- ١- قسمة مياه النيل خاصة بدول حوضه فقط . ولا حق لأى طرف آخر فى مياهه ولا حتى فى مجرد التدخل فى هذا الأمر .
- ٢- نحن قادرون - بخبرة آلاف السنين - على إدارة مياه النيل ، ولن نتنازل عنها لأى مستثمرين أو مكاتب خيرة ومؤسسات خاصة دولية أو محلية .
- ٣- لن نسمح مياه النيل ، ولن نخصصها ، ولن نبيعها للفلاحين .

تواصل التصك بهذه القيم المائىة / الوطنية . ونستغل ذلك أساساً فى تأكيد د . محمد أبو زيد وزير الموارد المائية والرى المصرى (الرئيس المنتخب لمجلس المياه العالمى) ، على ما يلى :

- ١- لن نسمح بوصول قطرة واحدة من مياه النيل إلى إسرائيل . (على الرغم مما كان إدراكه من صعوبة هذا الموقف ، حتى ظل ما يسمى سياسة التطبيع مع العدو الصهيونى ، خاصة فى أقرب مجال للرى والمياه وهو المجال الزراعى .
- ٢- لا تصغير لمياه النيل ولن تباع للفلاحين المصريين .

على الرغم من كل الضغوط بهذا الشأن - عالمياً ومحلياً أيضاً - والتي تبرز أحياناً بأسلوب الادعاءات غير الحقيقية بتغير موقف مصر من هذا الأمر ، كالموضوع المنشور فى جريدة الأخبار فى ٢٠٠٠ / ٩ / ١٥ حول اتجاه مصر لخصخصة مياه النيل .

#### الشبكة السوداء - أنيس منصور

إذا كنا نحاول إنهاء هذا الجزء من الموضوع الجدا - جذبة الخرس على نيل مصر وجبانته - ببسمة رقيقة ، فلأنفس لم نجد سوى ضحكة سوداء قدمها لنا السيد أنيس منصور أحد أبرز مفلسى وصناع ما يسمى سياسة «التطبيع» مع العدو الصهيونى .

فياستطراف - تقبيل وعجوج - كتب فى ٢٠٠١ / ٢ / ٦ ، عن تكليف الرئيس السادات له - عندما كان مسؤولاً عن تحرير

بحوز أساسى من محاور قراها الوطنية على مدى تاريخها الحديث ، وهو « مدرسة الرى المصرية الوطنية » . الخريصة على مصالح مصر ومياهه نيلها ، أياً كانت اتجاهاتهم الحزبية والعهود التى يمارسون فيها مسئولياتهم .

فدعما - وتفتيحاً - لوقف الشعب المصرى الرافض لهذا المخطط ، كان خيراً المياه والرى من أبناء هذه المدرسة الوطنية المتصيرة ، المواقف الحاسمة ضد هذه المؤامرة ، كما يلى :

\* «التحفظ والرفض» - بالتشويق مع الخارجية المصرية - فى صياغة المشروع الأمريكى المشبه المسى «الاتفاقية الدولية الإطارية» . وأوداه فى الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ .

«الصدى» «للفكر المائى» الذى كان مطرباً تسييد ، اضراً بالمصالح المائية لصم والدول النامية عموم .

وتضخ - كشال بارز على ذلك - نفسه د . محمود أبو زيد (فى مؤتمر المياه والحرب والقرار السياسى عام ١٩٩٦) ، للفكر الذى يحاول تحت دعائى - التطوير التقنى لإنتاج المياه - إهدار مقومات الشعوب ، بتأكيد فى تعقيد - كرنس للكرز القومى ليحوت المياه أنذاك - على حثه .

أنشوى ألن بانه «إذا كان البحث قد تولى انتاجية لمياه مغفوره متفوق - يسبح - مناقشة ويمكن أن يختلف تناوله من مفردات لآخر - يوم الأمر يستلزم التعميق على الدوام فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - احدين فى الاعتبار المؤثرات الوطنية والإقليمية» .

«المواجهة الصليبية والمخاضة للمخطط الأمريكى / الصهيونى تجاه النيل المصرى .

ولقد نخل ذلك بالوقفه الصليبية مصر وسئل د . عبد الهادى راضى - على رأس علماء - انباء والرى وتعمر عن الموقف المبدئى للشعب المصرى وقواد الوطنية - فى صراحة هذا لحفظ واشيولة دون نقاذ أى محور من محاوره . وإعلان الثابت والإصرار العملى - برع كل الضغوط الخارجية

## الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار اللحوم والألبان

استهلاك البروتينات الحيوانية لدى الشعب المصري مشكلة ذات أبعاد ومحاور وأسباب وأثار.

فالماشية المصرية وخاصة الأبقار والجاموس هي المصدر الأساسي للحوم الحمراء والألبان وفي مصر نحو ٢٧٢٢,٠٠٠ رأس من الجاموس و ٢٧٧١,٠٠٠ رأس من الأبقار و ٢٤٧٨,٠٠٠ رأس من الأغنام و ١٢٧,٠٠٠ رأس من الماعز و ١٢٧,٠٠٠ رأس من الجمال وبذلك يصبح إجمالي عدد الحيوانات والماشية بما يقرب من ١٧٩,٠٠٠ رأس حسب آخر الإحصائيات المتاحة.

والماشية من أبقار وجاموس تنتج ما يقرب من ٤٥٠ ألف طن من اللحوم الحمراء و ٢٤٠,٣٠٠ طن من الألبان سنويا بمعنى آخر أن الماشية تنتج نحو ٧٨٪ من الناتج المحلي من اللحوم . ليكون نصيب الفرد من اللحوم المحلية سنويا ٨,٧٣ كيلو جرام و ٤,٦٩ كيلو جرام من الألبان وهذا المتوسط منخفض للغاية إذا ما قورن بالدول الأخرى وإذا كانت قد حدثت زيادة طفيفة في أعداد الماشية في الآونة الأخيرة إلا أن إنتاجها يتصف بالضعف الشديد حيث يقدر متوسط إدرار البقرة المحلية من اللبن سنويا ٧٠٠ كيلو جرام على حين أن البقرة الأجنبية تعطي حوالي ٦٥٠٠ كيلو جرام . أما متوسط إدرار الجاموسة من اللبن فلا يتعدى ١٢٠٠ كيلو جرام سنويا وهذا يعادل نصف إدرار الجاموس في باكستان والعراق . أما متوسط إنتاج اللحم فهو ليس بأحسن حالا فإنتاج اللحم من وحدة الماشية المصرية نصف ما تنتجه الوحدة منها في الماشية الأجنبية فمتوسط نمو الإنتاج الحيواني في مصر لا يتعدى ١,٥٪ من اللحوم والألبان في السنوات الأخيرة وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل.

(١) السلالة : فلقد عرفت مصر



صعدوا وهربوا فتفاوتا حادا بين طبقات الشعب . ذلك أن هناك طبقات محدودة تستطيع الحصول على اللحوم والألبان مهما كان سعرها حيث تستهلكها بصفة منتظمة يوميا . بينما توجد طبقات كبيرة من الشعب تحصل على هذه المنتجات على فترات متباعدة وطويلة أسبوعيا أو شهريا أو في المواسم والأعياد . وهذا التفاوت في الاتساع يزدى إلى جعل الاستهلاك يتضخم تضخما شديدا لدى الخاصة بينما يتضائل تضائلا شديدا لدى القاعدة الشعبية بالقاهرة والإسكندرية وحدها واللبن يقدر عدد السكان فيهما بنحو ربع سكان مصر يستهلكون نحو ٦٠٪ من الإنتاج المحلي والمستورد من اللحوم على حين أن باقي سكان محافظات مصر يستهلكون نحو ٤٠٪ . وداخل هذه النسب تفاوتات معدلات الاستهلاك حسب الطبقات الاجتماعية . ومشكلة النقص في

ما لاشك فيه أن الانتاج الحيواني في مصر يمثل مشكلة محورية في الزراعة المصرية من جهة وفي مدى توافر الأمن الغذائي بالنسبة للمواطن من جهة أخرى . فإذا كان الإنتاج النهائي يتجه نصفه تقريبا نحو توفير الغذاء اللازم للحيوانات والماشية إلا أن الانتاج الحيواني يعجز عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للإنسان من البروتينات الحيوانية . لذلك فحل المشكلة الزراعية ربما يبدأ بحل مشكلة الإنتاج الحيواني.

فأسعار اللحوم الحمراء والألبان تتزايد بصورة يصعب بل قد يستحيل على معظم المواطنين ملاحقتها . فإذا كان سعر كيلو اللحم في سنة ١٩٧٤ جنيتها واحدا فإن سعره وصل في أوائل الثمانينات إلى خمس جنيهات ليقتفز السعر في نهاية التسعينات ليصل إلى تسعة عشر جنيتها في الأحياء الشعبية للقطع العادية أما في الأحياء الأرستقراطية وبعض القطع الممتازة يصل سعر الكيلو إلى خمسة وعشرين جنيتها لدرجة أن أصبح سعر كيلو اللحم هو المحدد لأسعار كثير من السلع والخدمات الأخرى فكثيرا ما يردد الناس عبارة « شوف كيلو اللحم بكام ».

وهنا نشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك اللحوم والألبان يعبر عن حجم الطلب الحقيقي عليها ( الاحتياجات ) بقدر ما يعبر عن استهلاك ما هو متاح من هذا الانتاج بالأسواق وهذا المستوى في الأسعار.

ويقدر متوسط استهلاك المواطن في مصر من اللحوم الحمراء بنحو ١٢ جراماً في اليوم وهو يقل عن الحد الأدنى لاحتياجات الفرد . والذي تقدره منظمة الصحة العالمية بأنه يجب ألا يقل عن ٣٣ جراماً في اليوم. علما بأن هذا المتوسط لاستهلاك الفرد في مصر ١٢ جرام يوميا" يتفاوت

أحمد الحديثي

الماشية منذ آلاف السنين لذا تأقلمت سلالات الأبقار والجاموس المصرية مع الظروف القاسية السائدة . فقد كان ولازال في بعض الأماكن الغرض الأساسي من تربية الماشية بأن تكون حيوان عمل بجانب إنتاجية متواضعة من اللحوم والألبان . ومن ثم كان الانتخاب خلال زمن طويل على أساس القدرة العالية للعمل ولم تبدل سوى جهود متواضعة لتحسين القدرة الإنتاجية الوراثية . فالماشية المصرية ماشية غير متخصصة وإن الكفاءة التحويلية لها منخفضة للغاية . والكفاءة التحويلية تعنى قدرة الحيوان على تحويل أقل قدر من الغذاء إلى أكبر قدر من اللحوم والألبان فهو في الماشية المصرية (١-٨) على حين أنه في الماشية الأجنبية (٥-٦) .

(٢) يتنافس الإنسان والحيوان على الغذاء الناتج من الأرض الزراعية . وهذا بالطبع أدى إلى وضع الإنسان في الأولوية في استهلاك البروتينات النباتية وكذا التشريبات . وذلك باعتماد الإنسان على الحبوب والبقول في معظم غذائه وبالطبع إنتاجنا المحلي من الحبوب والبقول لا يكفي الاحتياجات محلياً مما يستلزم إلى استيراد نحو ٦٠٪ من الحبوب والدقيق من الخارج و٣٠ - ٤٠٪ من الفول ومن هنا أصبحت عملية تحويل البروتينات النباتية إلى بروتينات حيوانية داخل جسم الحيوان ومردود ذلك في صورة لحم ولبن عملية صعبة ومكلفة لعدم توافر هذه المواد كعلائق للحيوانات .

(٣) إن نحو ٩٥٪ من اعداد الماشية في مصر في حياة أفراد معظمهم فقراء . ذلك لأن حيازة الماشية ترتبط بحيازة الأرض الزراعية . فإذا كانت معظم الحيازات الزراعية في مصر (٩٥٪) تقل مساحتها عن خمسة أفدنة . علاوة على تشتتها وتجزئتها وافتقتها وهذا بالطبع لغرض استمرار بعض العمليات الزراعية البدائية التي يستخدم فيها الحيوان أحياناً . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم توافر الغذاء الكافي للحيوانات من ناحية أخرى وهذا معناه صعوبة إحداث أى تنمية حيوانية بالصورة المرجوة لصعوبة استخدام الأسلوب العلمي في الانتخاب والتحسين الوراثي والوقاية والعلاج والارشاد البيطري .

(٤) عدم توافر الغذاء اللازم

للحيوانات وأيضاً سوء أو نقص مكوناته أثر بالطبع على إنتاجية الماشية فالنتاج من البرسيم يكفى نحو ٨٠٪ من الاحتياجات الغذائية في فصل الشتاء . أما بالنسبة للأعلاف المركزة والتي تستخدم في الموسم الصيفي فهناك عجز ملحوظ في توافرها وذلك للعجز في المواد الخام التي تدخل في تصنيعها " الكسب - الأذرة - النخالة - وجع الكون .. إلخ" أما العلائق المألثة من أتبان وقش الأرز فهي لا تكفى أيضاً نحو ٦٠ - ٧٠٪ من الاحتياجات وذلك لقلة الناتج منها من جهة وأيضاً للتنافس بين بعض الصناعات الناشئة مثل صناعة الورق ومواد البناء " الخشب الحبيبي " أو حرقها بالحقول .

(٥) ارتفاع تكاليف التغذية بصورة ملحوظة فشلا سعر قيراط البرسيم (٣٠-٤٠ جنيها) حمل التين (٣٠-٥٠ جنيها) - طن العلف من (٥٠ - ٦٠٠ جنيه) - ولما كانت التغذية تمثل نحو ٨٠-٨٥٪ من تكاليف الوحدة المنتجة في صورة كيلو اللحم أو كيلو اللبن وهذا يوضح دور تكاليف التغذية على سعر المنتج .

(٦) ذبح العجول والبقول في عمر ٣٠ - ٤٠ يوما بوزن لا يزيد على ٤٠ - ٥٠ كيلو جرام للعجل الواحد على حين لو ترك العجل البعل وقت تربيته وتسمينه حتى سن ٢٤ شهراً حيث يصل وزنه إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ كيلو جرام ويكفى أن نقول إن عدم ذبح نصف مليون عجل يتلو ستويا وتركها حتى

يتم تسمينها تعطى نحو ٢٥٠-٣٠٠ طن لحم كاملة البروتينات . هذا علاوة على النواتج العرضية الأخرى من جلود وأسمنة بلدية .. إلخ

هذا يوضح مدى الخسارة الفادحة والجسيمة من هذه العادة السيئة .

(٧) انتشار ظاهرة ذبح إناث الماشية داخل وخارج السلخانات وهذا معناه إهداراً لثروتنا الحيوانية . حيث وجد أن معظم المناطق الريفية يعتمد في توفير لحومها على ذبح الإناث وذلك لانخفاض أسعارها بالنسبة للجزائر محققاً من وراء ذلك أرباحاً عالية كما وجد أيضاً أن الإناث التي تذبح داخل السلخانات حوالى ٢٠٪ منها عشار أضف إلى ذلك ما يذبح خارج السلخانات ليتضح مدى الأضرار من الثروة الحيوانية سواء للثلاث الكبيرة أم للولادات المحتملة .

(٨) انتشار ظاهرة المشاركة على الماشية في الريف المصري حيث تقدر أعداد الماشية التي يحوزها أفراد المشاركة بنحو ٥٠٪ من جملة أعداد الماشية وحيث إن الشرك " المزارعين ومعظمهم فقراء " يلجأون إلى التخلص من العجول الصغيرة الرضيعة وذلك بالبيع للتاجر والجزائر حتى يستفيد الشريك من الألبان لحاجته وحاجة أسرته .

(٩) أما من تسويق اللحوم والألبان فهي من العمليات المعقدة في مصر . حيث تمر بسلسلة طويلة من الحلقات التسويقية تبدأ بالتاجر الصغير وتنتهى بالجزائر ويالغ اللبن حيث وحدث بعض الدراسات الاقتصادية أن نحو ثلث ثمن كيلو اللحم أو اللبن تذبح إلى جيوب التجار والسمارة دون استفادة للمنتج " المزارع " أو المستهلك .

أخيراً نقول إن معالجة هذه الأسباب التي أوجعناها والتي بالطبع أدت إلى الارتفاع الجنوني في أسعار اللحوم والألبان . ليست بالأمر السهل في ظل ظروف موارد أرضية ومالية ومالية محدودة - مع عدم توافر العلم والتكنولوجيا الحديثة اللازمة للتنمية الحيوانية سواء من حيث التحسين الوراثي أو توفير الأعلاف بأسعار معقولة أو توفير الوقاية والعلاج البيطري .

**القاهرة والإسكندرية**  
**تستهلكن ٦٠٪**  
**من الإنتاج المحلي**  
**والمستورد من اللحوم**  
**وباقى سكان مصر**  
**يستهلكون الباقى**

# من يدارى على الفساد فى مصر؟

د. أحمد محمد صالح

٣١٤ مليون دولار نظير إيجاز نحو ٣٠٪ من مشروع خط أنابيب نطط لصالح شركة البترول الإندونيسية الحكومية (بشرومين)، وقدر الخبراء حجم العمل المنجز بنحو ١٠٪ مما يقلص حجم مستحقات الشركة كثيرا. وأكد مسئولون فى مكتب المدعى العام استمرار التحقيقات فى القضية، ولكنهم لم يؤكدوا ما إذا كانت الحكومة متعنتا بالفعل من السفر إلى الخارج لمدة عام. وقد حصلت عائلة سوهارتو وأصدقائها على ثروة طائلة أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق. وقدوت مجلة تايم الأمريكية عام ١٩٩٩ ثروة العائلة بنحو ١٥ مليار دولار.

استرداد وأولاده



لرئيس الإندونيسى الأسبق سوهارتو بالحصول على ملايين الدولارات بطرق غير شرعية من مشروع خط أنابيب نطط فى حادرا لصالح شركة النفط الحكومية. وهذه آخر تهمة توجه لأحد أبناء الرئيس الذى حكم إندونيسيا لأكثر من ثلاثة عقود. ووصلت سبتي هارديانتي ووكمانا (توتوت) التى كانت تشغل منصبا وزاريا فى حكومة والدها الأخيرة إلى مكتب المدعى العام فى جنوب جاكرتا برفقة حراسها الشخصيين. وكانت توتوت قد تخلقت مرتين فى السابق عن حضور التحقيقات أمام المدعى العام.

ويتركز التحقيق بشأن حصول شركة كانت تنسول توتوت رئاستها عام ١٩٨٧ على مبلغ

العالم كله يواجه الفساد والامساد بكل قوة وجرم، فتجربى فى أندونيسيا الان مواجهة برلمانية متهمه الرئيس الأندونيسى عهد الرحمن واحد بالفساد والمحسوبية والتورط فى فضائح مالية، والكذب على الشعب، وقامت فى أندونيسيا انتعاضة شعبية تطالب بإلغائه، وذلك بعد أيام من الهدوء النسبى فى أزمة الفلبين التى قادت الانتفاضات الشعبية فيها إلى الإطاحة بالرئيس الفلبينى جوزيف استرادا بتهمة الفساد واستغلال سلطاته، وهى تكاد تكون نفس التهم الموجهة للرئيس الأندونيسى. ويجادل استرادا فى أنه ما زال رئيسا وهو بالتالى يتمتع بالحصانة من المحاكمة رغم الإطاحة به بواسطة ثورة شعبية حانداه الجيش. وقال وزير العدل الفلبينى هيرناندو بيرز ان استرادا سيمسح دور إدانته بالسرقة أو قصاب نساء أكر لأنها حرة كبرى غير مشموله بالكفالة. سيعهد بسير عودة استرادا للحكم فى الظروف الحالية. ودفعت تداعيات محاكمة الرئيس الفلبينى جوزيف استرادا المتهم بقضايا فساد وزناوى برئيس ثالث أكبر البنوك الفلبينية للاستقالة. بعد مزاعم بمثل الادعاء باستخدام استرادا وبعض المؤسسات البنكية فى التعامل مع مكاسب عمليات قمار غير مرخصة. وكان مثل الادعاء قد اتهموا الرئيس استرادا وعدة مؤسسات باستخدام مروع البسك لإبداء أموال صنعت من عمليات القمار كما وجهوا اتهامات لمسنولى البنك بمرقعة محاولات التدقيق فى سجلات البنك فى انتهاك لحكم أصغرته المحكمة العليا. ويقول الادعاء ان الوثائق تتضمن نسخة لشبكة بقيمة ثلاثة ملايين دولار يشتبه بأن استرادا حره باسم مستعار لشر. سرل فدم لإحدى عشقته

وهى ٢٠٠١-٢٠٠٢ قرر البرلمان الإندونيسى توبيع الرئيس عبد الرحمن واحد لسوء تصرفه إزاء فضيحتى فساد. وهى الخطوة الأولى فى مسار قد تنتهى إلى إزالة أول رئيس منتخب ديمقراطيا فى البلاد. وهى ٢٠١٧-٢٠٠١ وجه الادعاء العام فى إندونيسيا الاتهام إلى توتوت الابنة الكبرى



عبد الرحمن وحيد

مونتيسينوس - رئيس الاستخبارات في حكومة فوجيموري - أدت إلى الإطاحة برئيس السيرو أليرو فوجيموري وقد اختفى مونتيسينوس منذ عزمه عن منصبه في سبتمبر / أيلول الماضي بعد فضيحة تلقي رشوة والإفرا - بطريقة غير مشروعة وكان قد تولى منصبه لمدة عشر سنوات إبان حكم فوجيموري

روايات إسرائيلية دعى حملتها ضد الفساد ، وأعلنت شحنة مكافحة الفساد الإداري ضبط شبكة تضم ١٤ من أفراد الشرطة اعترفوا بتورطهم في قضايا فساد واحتلاس المال العام ومن بين المعتقلين رئيس قسم حوارات مطار دبي . وقد نشرت الصحف الإماراتية أسماء الموظفين الأربعة عشر الذين قالت إنهم يعملون في دائرة الجنسية والإقامة في مطار دبي الدولي ونشرت صور عدد منهم ومن بين المعتقلين ثلاثة ضباط برتب مقدم ورائد وملازم ثان قاموا « باختلاس المال العام الذي كان يجب أن يورده لمصالح إيرادات الحكومة » . وكانت السلطات الإماراتية أعلنت قبل ذلك توقيف عدد من كبار الموظفين المتهمين بالفساد في دبي . بينهم رئيس المنظمة العالمية للجمارك ومدير الموانئ ، والمحارم في دبي وبعض مساعديه متهمه جمع عشرات الملايين من الدراهم بشكل غير مشروع

ومن ٢٣-١-٢٠٠١ قالت مصادر في أوكرانيا إن نائبة رئيس الوزراء السابقة جوليا تاميوشينكو اعتقلت في كيبف ، وذلك عقب أسابيع من إهانتها بتهمة فساد وأوصح متحدث

الباح حينذاك ، وبعد نوكاغا ثالث وزير مستقبل من حكومة موري التي تشكلت في أبريل / نيسان الماضي ، خلفاً «دواء» المزيد من الشكوك بشأن مستقبل الائتلاف الحاكم في الانتخابات البرلمانية في يوليو / تموز القادم .

وكان البرلمان في بيرو قد فتح تحقيقاً حول فضيحة فساد سياسي تورط فيها فلاديمير

وأدانت محكمة إندونيسية أحد أبناء سوهارتو ، وقضت بخيسته ١٨ شهراً ، غير أن تومي سوهارتو وهو النجل الأصغر للرئيس اختفى عن الأنظار ، كما اعتبرت السلطات أخوا سوهارتو غير الشقيق برويسوتيدجو مشتبهاً به في قضية فساد أخرى . وتنتال اتهامات الفساد الرئيس سوهارتو نفسه (٧٩ عاماً) إلا أن المحكمة العليا رفضت في وقت سابق من الشهر الجاري تقديمه للمحاكمة بسبب اعتلال صحته . وقد درج الرئيس الإندونيسي على إعلان ملاحقات الشرطة لنجل الرئيس الإندونيسي السابق في العديد من المناسبات العامة للتأكيد بأن حكومته مهتمة بمعالجة الفساد في البلاد ، خاصة تجاه حاشية سوهارتو المتهمه بممارسة فساد واسع في فترة حكمه الذي امتد إلى ٣٣ عاماً وفي ١٩٩٠-٢٠٠٠ نشرت وكالات الأنباء ، أن أربعة أحزاب معارضة في اليابان وافقت على تقديم طلب لحجب الثقة عن حكومة موري رئيس وزراء اليابان قبل مناقشة البرلمانية . بعد تفاؤل شعبيتهما وتوجيه انتقادات ساسية لها وكانت آخر موجة انتقاد تعرض لها موري بسبب مواصفته لعب الغولف رغم سماعه حبر عرق غنية صيد يابانية اصطلحت بمواصفة نوبة أمريكية قبالة سواحل هاواي ، إضافة إلى فضائح فساد طالت بعض أعص ، حكومته أجيلاً . وكانت المعارضة اليابانية قد حددت نقاطاً ماضيات البرلمان حول البرلمانية ما لم تظهر الحقيقة بشأن ما تعتبره فضيحة فساد طالت أعضاء في الحزب الليبرالي الحاكم . واعتبر المراقبون ذلك بمثابة تسخين للأجواء المتوترة حول حكومة يوشيموري موري ، مما قد يؤثر على شعبيته ، قبل خمسة أشهر من الانتخابات المقبلة . وطالبت المعارضة بتقديم عدد من السياسيين في الحزب الحاكم للتحقيق بشأن علاقاتهم بفضيحة رشوة من شركة كي . سي . دي للتأمين

وشدد سكرتير عام الحزب الليبرالي المعارض على ضرورة الاستماع لأقوال شهود عيان في البرلمان حول الفضائح قبل مناقشة البرلمانية . وأكد سكرتير عام الحزب الديمقراطي الدعوة نفسها ، وطالب بمواصلة الضغط حتى استقالة حكومة موري . وقد طالت الفضيحة عدداً من أركان حكومة موري ، إذ أرغمت وزير الاقتصاد فوكوشيرو نوكاغا على الاستقالة الشهر الماضي . وكانت أنباء قد ترددت عن تلقي نوكاغا ١٥ مليون ين (ما يعادل ١٢٨.٢٠٠ دولار) من شركة كي . إس . دي وكرت وسائل الإعلام اليابانية أنه قال إن أحد موظفيه تلقى المال دون أن يتم إخطاره إلا بعد مضي وقت طويل ، وأنه قد

**ترتيب مصر في**  
**تقارير منظمة الشفافية**  
**ترجع من رقم ٥٣ عام**  
**١٩٩٦ إلى ٦٣ عام**  
**٢٠٠٠ والسبب**  
**انتشار حالات الفساد**  
**الحكومي**



## مقاومة الفساد عمل سياسي يحتاج استنفار الوطن كله شعبا وحكومة..

أنه سيرفض الإلزام، بشهادته إذا طلب منه ذلك ويعتقد القضاة أن حزب شيرواك طالع في الشائعات وأوائل التسميات حين كان شيرواك رئيسا للبلدية باريس بأموال غير مشروعة من شركات ميان مقابل إعادة التعاقد معها ومنحها امتياز بناء مدارس في باريس، واقتسام الأرباح مع الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه اليوم رئيس الحكومة ليونيل جوسبان. ويقول شيرواك إنه لا يعتقد أن حبه شريك في القضية، وقال إن هذه المسألة تستهدف التشكيك في النظام السياسي الفرنسي. وكان اسم شيرواك قد ورد في أربعة تحقيقات منفصلة حول قضايا فساد مما أدى إلى تزايد احتمالات استدعائه للمثول أمام القضاء كشاهد. ويقول شيرواك، قانونيون إنه رغم أن المحكمة الدستورية كانت قد منعت شيرواك العام الماضي من المثول أمام المحاكم كمتهم خلال فترة رئاسته، إلا أنهم لا يجدون في قرار المحكمة ما يحول دون مثوله كشاهد في القضية.

وفي ١٩-٢٠-٢٠٠٠ أعلن رئيس مكتب مكافحة الفساد في الحكومة الباكستانية الجنرال خالد مجبول أن حكومته لن ترمي أي اتفاق للعفو عن رئيسة الوزراء الباقية بظهير بوتو أو زوجها المسجون حاليا والذي أدين بالفساد عام ١٩٩٩. وقبل ذلك نُشر يوم ١٠-١٢-٢٠٠٠ أن السلطات الباكستانية أبعثت رئيس الوزراء السابق نواز شريف ١٩ فردا من أقاربه إلى المملكة العربية السعودية. وكانت محكمة باكستانية قد أصدرت حكما بالسجن مدى الحياة على شريف بعد إدانته بقضايا فساد ومحاولات اغتيال مشرف. وتضمن الحكم الصادر بحق شريف منعه من ممارسة السياسة لمدة ٢١ عاما «ومصادرة ممتلكات له تبلغ قيمتها ٨٣ مليون دولار». ويرافق شريف إلى منفاه عدد من أقاربه، منهم زوجته كلثوم، والوالد وابنه وشقيق أصغر له كان أدين معه في قضايا الفساد وسوء استغلال المنصب.

وفي ١٢-٢٠-٢٠٠٠م، ناشد القادة الدينيين في جنوب أفريقيا الرئيس ثابو مبيكي بضمان الشفافية في التحقيقات الجارية حول مزاعم فساد تشوب صفقة سلاح كبيرة. وقال بيان صادر عن مجلس كنائس جنوب أفريقيا إن هناك شعورا عاما بأن هناك شيئا مريباً قد جرى، وأن مؤسساتنا الديمقراطية قد تم تجاوزها، وأن هناك قوى مضللة ومؤذية موجودة، وأن الإجراءات الصحيحة قد تم الاستخفاف بها. وحذر القادة الدينيين من أن جنوب أفريقيا أصبحت متقسمة حول القضية

بعد أن أعربت وزيرة في الحكومة وأحد المحاميين البارزين عن حوب تقديم الرئيس للشهادة. ودعت وزيرة البيئة الفرنسية دومينيك فويان الرئيس جاك شيرواك للإدلاء بشهادته أمام المحكمة بخصوص فضيحة الرشوة العالقة بحزبه، وأكدت فويان أن العدالة ستبين الحقيقة. وأضافت أنه لا عضاضة في أن يمثل الرئيس شيرواك أمام المحكمة ليدلي بشهادته رغم الحصانة التي يتمتع بها خلال فترة رئاسته. وكان شيرواك قد أعلن في مقابلة تلفزيونية

باسم حزبه أن اعتقالها جرى في مكتب المدعي العام حيث كانت تخضع للاستجواب. ولم يعط أي تفاصيل إضافية. وتغنى تايوشتنكو التهم الموجهة إليها وتصفها بأنها من تدبير خصومها السياسيين. ويأتي اعتقال تايوشتنكو في ظل صغوط داخلية يتعرض لها الرئيس ليونيد كوتشما، واحتجاجات تطالب باستقالته. وينهم المدعون في أوكرانيا تايوشتنكو بسرقة العار الطبيعي الروسي وتصديره بطرق غير قانونية وبيعهم

لمصحاتها  
الشخصية،  
وطبسا من  
كرتسا  
إقالتها ليحول  
بينها وبين  
استعمال  
معدودا الرئي  
في التأثير  
على معربرات  
التحقيق في  
القضية

وشرب يوم  
١٧/١٢/٠٠  
٢. ونجحت  
عنوان شيرواك  
مستطاب السب  
بتوضيح حول  
فضائح مالية،  
ن الرئيس  
الفرنسي جاك  
شيرواك يتعرض  
للمسحوط  
مستراة من  
أهل الادلاء.  
بشهادته في  
قضية تتعلق  
بعضية مالية  
تتعلق بحزبه.

### ◆ قفا الحكومة ◆





الرئيس مبارك

وطالبوا بأن يكون التحقيق نزيها وشافيا احتراماً للرأي العام وضماناً لسلامة الإجراءات التي تتخذ وحراً على القائمين بمسئولية التحقيق. وكان وفد من قيادة دينيين ومسبيين ويهود ومسلمين وبهايتين وهندوس التقى الرئيس مبيكي الجمعة الماضي. وجاء موقف القادة الدينيين بعد إعلان الرئيس مبيكي في وقت سابق إبعاد لجنة مكافحة الفساد عن التحقيقات الجارية بشأن صفقة سلاح لمباريات الدولارات مع شركات أجنبية. ويصدم الرئيس مبيكي بهذه الخطوة صغوطاً شعبية واسعة وتوصيه برلمانية بأن تتدخل لجنة القاضي ولیم هيث الخاصة بمكافحة الفساد في التحقيق الجاري حول الصفقة. وهاجم مبيكي القاضي هيث. المعروف بحماسة الشديد في محاربة الفساد، لتجديده للسلطات الرسمية، وإعلانه أنه لن يسمح لخل هذه الأعمال المريبة بالاستمرار. وجاء موقف مبيكي من القاضي هيث استناداً إلى قرار للمحكمة الدستورية في نوفمبر / تشرين الثاني الماضي بعدم دستورية اللجنة التي يرأسها. وقد منعت المحكمة الحكومة مهلة ستة لاستبداله بشخص آخر. وكانت صفقة السلاح التي تبلغ قيمتها ٩٠٥ مليار دولار قد جرى التوقيع عليها في ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٩٩. وتشمل شركات من ألمانيا وإيطاليا والسويد وبريطانيا وفرنسا وحرب أفريقيك. ووس المفترض أن تقوم تلك الشركات باستثمارات تفرغ ٦٥ ألف فرصة عمل. ولكن هناك مزاعم بأن الفساد والرشوة تغييب بالصفقة، وأثارت الكثير من الاهتمام على الصعيد الشعبي.

وفي ١٨ / ٢٠٠٩ أعلن أن صندوق النقد الدولي يوقف مساعدته لكتيكتا على خلفية ما أسماه انتهاكات خطيرة في جهوده لمكافحة الفساد. تأتي هذه الخطوة بعد أقل من ستة أشهر على تجسيد الصندوق خطراً كان قرصه على مساعدته لنيروبي، والذي استمر ثلاثة أعوام. وقد اتخذ الصندوق قراراً هذا بعد قرار المحكمة الدستورية أواخر العام الماضي بتجريد هيئة مكافحة الفساد من سلطاتها المتعلقة بالتحقيق وتقديم الادعاء. ضد من يشتبه في ضلوعه في قضايا فساد. وبرت المحكمة قرارها بالقرول إن هذه الصلاحيات تعتبر تعدياً على سلطات جهاز القضاء، والشرطة.

وهو رئيس القضاة الكينيون بالقاء جميع القضاة المرفوعة إلى المحكمة من قبل هيئة مكافحة الفساد التي اعتبرت المحكمة الدستورية

تشكيلها إجراء غير قانوني في ديسمبر / كانون الأول الماضي. وكانت المحكمة الدستورية قد سحبت من هيئة مكافحة الفساد الكينية سلطات التحقيق والادعاء. وقالت إن تلك الصلاحيات تنتهك سلطات القضاء والشرطة. وأن بعد هذه الباتوراسا السريعة حول الشفافية والكيفية التي يواجه بها العالم حالات الفساد والإفساد. ورغم أن معظم الدول التي ذكرت في متن المقال ترتبها متقدم من مصر في مقياس الفساد يعني دول أكثر نظافة، يجعلنا نساءل هل نحن في مصر نستعير الفساد؟ وتعايش معه.

فمثلاً في عام ٢٠٠٠ فقط كانت قضية نواب القروض الذين استولوا على ١٢٥٠ مليون جنيه دون ضمانات وقضية مصطفى البليدي الذي استولى على ١٤٨ مليون جنيه، وقضية محمود وهبه الذي امتنع عن سداد مديونيات تقدر بـ ٣٨٧ مليون جنيه. وغيرهم كثير مثل هروب جاني الصواري تاركاً مديونية تقرب من المليار جنيه. هذا غير القصة المعروفة بأن ٦٧٪ من مأسوري ضرائب مصر مشروطون في جرية الرشوة. وأخيراً نشر أن شركة الحديد والصلب تخسر مليارات سنويا. وكانوا منذ عشرين عاماً أعلنوا أنه سوف يتم إصلاح الشركة، عشرين عاماً! من المستول؟

وهذه الأمثلة تجعلنا نقف ونفكر! فعلى الرغم من كل مظاهر آليات الفساد والإفساد التي

نعيشها يوميا كمواطنين منذ عشرات السنوات، ويتحدث الناس في الوطن عن الفساد الذي أصبح حقيقة أدسة، ولكن الجميع لا يفعلون شيئا لمواجهة هذا الفساد غير المسبوق، ويكتفون بالكلام السري عنه، وإارسون الإفساد لتسهيل أمورهم الحياتية في المواقع الحكومية.

وفي تقارير منظمة الشفافية الدولية عن سنوات ١٩٩٦ / ٩٧ / ٩٨ / ٩٩ / ٢٠٠٠ كان ترتيب مصر على التوالي ٥٣ / ٦١ / ٦٣ / ٦٤ / ٦٥. وتفسر التقارير تدني ترتيب مصر في مقاييس الفساد بانتشار حالات فجة من الفساد الحكومي. ونحن لا نحتاج شهادات أجنبية لإنهاء الفساد. بل يكفي حديث الرئيس مبارك الذي قال فيه بوضوح وصراحة منذ عدة أسابيع في حديث صحفي لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إننا شطار حينما نتحدث عن الفساد وضعف الإدارة، وهذا أمر موجود في العالم كله، واسترسل قائلاً إنني لا أرى الفساد فكل من يرتكب جرماً يحاسب عليه، وكل من يفسد يقدم للمحاكمة وتتخذ ضده أقصى الإجراءات. فهذا المطلوب منا كحكومة. ولكن المزمع أن البعض يداري على الفساد!! هذا ما قاله الرئيس مبارك، ويجب أن نقف عند الإشارة الأخيرة في حديثه: من هم الذين يدارون على الفساد؟ وبارون عن من؟ ومن هم الذين يسهلون ويساعدون الذين هربوا بالملايين من أموال البنوك خارج مصر والحقيقة تأتي وتستعد للهرب؟ كل ذلك والوطن واقف في تاحة تفرج. تحت مزاعم أن القضاء وحده يكفي لمقارمة الفساد، والحقيقة أن مقاومة الفساد عمل سياسي يحتاج استنفار الوطن كله شعباً وحكومة.

فلم نسمع عن انتفاضة الناس واحتجاجاتهم ضد الفساد كما يحدث في دول آسيا! لماذا! ثم نسمع أن البرلمان المصري وقف ودرس حديث الرئيس، وطالب الحكومة بحاسبة من أشار إليهم الرئيس!؟ والعجيب أن من ضمن التهم الموجهة للرئيس الأندوسيين وأيضاً الفلبينيين هي الكذب على الشعب. ونحن في الوطن كسديو علينا عشرات السنوات وأخذوا يعدون بأن الرجا. قادم، واتضح الآن كذبهم! فمن نحاسب! ومن المستول عن الحاسبة! ونصدق من! الواقع يقول إن الكل يكذبون ويغفون على حقيقة الأوضاع المتدنية للوطن! فما الحل!؟

٥٥ عاما على توهج اللجنة الوطنية للطلبة والعمال

## سنوات مد اليسار المصري وجزره

د. وليد عبد الناصر

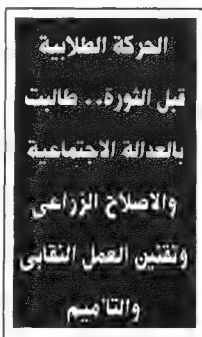
العمال في إدارة أماكن العمل ، بل وإلى بناء قطاع عام يقود عجلة التنمية ، مع ضمان معاشات وتأمينات اجتماعية وغطاء تأميني صحي شامل للمواطنين ومجانبة التعليم على مختلف مستوياته ووضع حد أدنى للمرتبات وحد أقصى لساعات العمل ، وإنهاء الدور القائد في الاقتصاد والسياسة والمجتمع للطبقتين الإقطاعية والرأسمالية على حد سواء ، بل والدعوة إلى تأمين بعض المصالح الاقتصادية الخاصة مثل المصارف والمؤسسات والصناعات الكبرى ، ووضع حدود قسوى للتفاوت بين الدخل والرواتب . وامتدت هذه الشعارات على الصعيد الداخلي لتصل إلى حد رفع مطلب إقامة ديمقراطية شعبية ، وهو المطلب الذي كان بدأ يتبلور في الدول التي سارت على النهج السوفيتي عقب إنتهاء الحرب الثانية أو الأحزاب الشيوعية التي كانت تحاول إعادة هذا النموذج في بلدانها . وعلى الصعيد الخارجي ، بدأت الدعوة- ولو مستترة- للتحاليف مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية الوليدة ودعم حركات التحرر الوطني عبر العالم ،وتصعيد المواجهة مع الغرب من مجرد الدعوة لإنهاء الاحتلال وعدم التحالف مع الدول الغربية إلى تصنيف مصر ضمن الجبهة العالمية المعادية للغرب . ولا يمكن فهم ما تقدم من شعارات ومطالب مستجدة على أجندة الحركة الوطنية المصرية سوى في ضوء ما أحدثته الحرب العالمية الثانية ونتائجها من تحولات جذرية على الصعيد الدولي ودلالات ذلك ليس فقط في أوروبا ، بل في مختلف أنحاء العالم .فيمكس الدعاية الغربية الكثيفة التي شكلت ستاراً من التعصيم على أي إنجاز محقق في الاتحاد السوفيتي قبل الحرب ،فقد أتاحت تطورات الحرب واضطرار الدول الغربية

استجها-شعارات تطالب بحق تقرير المصير للسودان.

وفي واقع الأمر ،لأن حزمة متكاملة من المطالب السياسية- الداخلية والخارجية- والاقتصادية والاجتماعية كانت تأخذ طريقها إلى المقدمة ضمن شعارات الحركة الوطنية المصرية ،وشملت- بالإضافة إلى ما سب ذكره وشكل أكثر تفصيلا -الدعوة إلى إصلاح زراعي يتضمن إعادة توزيع الأراضي الزراعية بعد وضع حدود قصوى على الملكية الزراعية وتوفير الحماية للعمال الزراعيين ، وإلى تنبى برنامج تصنيعى طموح برعاية الدولة يخرج مصر من حالة الاعتماد على ما تفعله الأسواق الدولية بسلعة واحدة تصدرها هي القطن ، وإلى الاعتراف بتقنين حرية العمل النقابي وتمديدته واستقلالته وديمقراطيته ، ومشاركة

لم يكن عام ١٩٤٦ عاما عاديا في حياة مصر على وجه العموم،وحركتها الوطنية بشكل خاص، واليسار المصرى بصفة أكثر خصوصية

فعمدا شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء ، كانت مصر تشهد إزهاصات انبعاث الحركة الوطنية من جديد ليس فى كواليس الحكومة والأحزاب الشرعية ، بل على مستوى الشارع المصرى وأساسا بواسطة قوى لم تكن تحظى بالاعتراف القانونى ، وبدأت هذه القوى تأخذ زمام المبادرة وتطرح بدلا للصيغ التقليدية للخطاب والعمل السياسى والمطالب الشعبية التى عرفتها مصر منذ ثورتها الشعبية عام ١٩١٩ . فقد اقتضت شعارات السياسة ، سواء فى دهايزها أو فى الشارع المصرى ،فى السبق على مطالب الاستقلال ووحد وادى النيل (مصر والسودان) ، إلا أن الفسفة تحولت شكلا ومضمونا ،كما وكيفا ، فلم يعد الاستقلال السياسى والعسكرى هو وحده المقصود ، بل امتد ليشمل الاستقلال الثقافى ، بل وتحديث قوى سياسية (الإخوان المسلمون/ مصر الفتاة- الحزب الاشتراكي) عن الاستقلال الثقافى والمضارى . إلا أن الجديد والمهم كان أن الحركة الوطنية فى طورها الذى تبلور بدأ من نهايات الحرب العالمية الثانية دفعت بشعارات داخلية تضمنت مطالب العدالة الاجتماعية وإنهاء أوضاع الظلم الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى السائدة ، وشعارات خارجية كان منها ليس مجرد العمل لإنهاء الاحتلال البريطانى لوادى النيل بل عدم الدخول فى أى علاقات تحالف مع بريطانيا أو الولايات المتحدة أو التكتل الغربى بشكل عساق . وترددت للمسرة -ولو على



## ■ دور التنظيمات الشيوعية في حرب التحرير الوطنية .. أضاف إلى رصيدها الكثير وأسهم في تعميق جذورها الشعبية.

## ■ اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تعرضت لانشقاقات عديدة لكنها ظلت قوية .. وقمة المواجهة مع السلطة كانت مع أحداث ٢١ فبراير ١٩٤٦.

وكانت أحداث ٢١ فبراير ١٩٤٦ هي قصة المواجهة بين اللجنة والسلطة الحاكمة في مصر في ذلك الوقت وتجسدت خلالها جميع شعارات ومطالب اللجنة إلا أن مرحلة جزر داهمت اليسار المصري ، وارتبطت بشكل أساسي ومباشر بتصاعد وتيرة الأحداث في فلسطين وارتفاع حدة التعاطف في الشارع المصري مع ما يجري للعرب هناك على يد اليهود وتشكيلاتهم العسكرية ، خاصة مع تزايد المواجهات المسلحة بين العرب واليهود في فلسطين والشعور بالخطر المحدق الذي يتهدد عربيه فلسطين مع تقدم اليهود في مسيرة النجاح لتحسين أوضاعهم وترجمة وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ إلى حقيقة على الأرض : أي وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد وصلت تطورات الوضع في فلسطين إلى قمتها مع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي أضاف شرعية دولية على مطلب اليهود بتأسيس دولة في فلسطين مع الإقرار بقضية دولة عربية أيضا هناك ووضع نظام دولي خاص لمدينة القدس . ثم اندلاع الأعمال العسكرية أولا بين المقاومة العربية من فلسطين ومن بقية الأقطار العربية وبين الميليشيات اليهودية ، ثم حرب فلسطين بين الجيوش العربية ودولة إسرائيل بعد إعلان قيامها في مايو ١٩٤٨ .

ومع كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها كانت المواجهة الشعبية المصرية في تصاعد دعما للعرب في فلسطين . ويوضح ذلك ما لا بدح سجالا لشك أن الوعي العربي للشعب المصري سابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مع عدم إنكار أن قضية فلسطين كان لها بعد ديني لدى الشعب المصري في ضوء وجود القمصان الإسلامية والمسيحية هناك . وبينما كانت التوجهات العامة للشوارع المصرية مناهضة لأطماع اليهود في فلسطين ، وتطوع آلآ المصريين - سوا من التنشيط لتيارات سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين أو من ذوي الشارع الوطنية والقومية من غير المتنشيط سياسيا أو حتى من ضباط الجيش - في صفوف المقاومة العربية التي حاربت في فلسطين مع أهلها

بحيث لم يعد من السهل التعرف على فصائلها أو تحالفاتها بوضوح . علما بأنها كانت جميعا مشجوعة عن الشريعة . ولم يقتصر الوجود الشيوعي على العمل السياسي والحزبي ، بل شمل أيضا نشاطا صحفيا فعالا ومتنوعا نجح في تحارب عقبات المظهر والرقابة ، وربما كان له الدور الأكبر في كسب أفضية شعبية لصالح اليسار . ولم يكن يزوغ قوة اليسار في مصر في أعقاب الحرب الثانية متحصرا فقط في الفصائل الشيوعية المختلفة ، بل عكس شكلا جوهريا شمل أيضا تيارا حديدا داخل حزب الوفد الذي عرفه الناس لمفرد لسر فقط على أنه حزب الأغلبية ، بل أيضا على أنه حزب ليسرالي . إلا أن تيارا يساريا من الشباب - خاصة الطلاب - صعد في صفوف الوفد بقيادة رموز مثل مصطفى موسى وعبد الحمن حمودة ويعرف هذا التيار تاريخيا باسمه الطويلة الوفدية ورغم عدم إنسلاخه تعظيم عن الوفد الذي كانت قيادته تنسجه بينا عبر منح مناصب قيادية لمخصيات بسبب اسماها الأسمى وقوتها الاقتصادية دور اعتبار لدور وطني أو نضالي لها كسب ضد هذا التكتل الجيسوري تنظيمات ومجموعات أخرى متعددة ، وكان أحيانا تنضم إليه . عناصر الحزب الاشتراكي ( مصر الفتاة سابقا ) ، أحيانا أخرى يتراجعون ويتنصرون إلى تحالفات مع قوى سياسية أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين أو غيرها .

وتجسد الوجه الجديد للحركة الوطنية المصرية تنظيميا في عدة أشكال كان من أهمها : اللجنة الوطنية للطلبة ثم لاحقا اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال التي عكست تحالفا اجتماعيا بنفس القدر الذي عبرت به عن ائتلاف سياسي . وكان لها دور كبير في العامين التاليين لانتهاه الحرب العالمية الثانية في إسقاط حكومات الأقلية المتشائمية التي حاولت تقرير اتفاقيات مع المحتل البريطاني والحفاظ على هيبة الحكم الملكي في مصر . ومن أهمها حكومة إسماعيل صدقي ، كما كان لشعارات اللجنة الوطنية العليا وأفكارها صدى متزايدا على صعيد المشهد السياسي المصري . وبالرغم من تعرض اللجنة الوطنية العليا لانشقاقات عديدة وتأسيس لجان أخرى بواسطة قوى سياسية منافسة ، فإن تأثيرها كان الأقوى

الرأسمالية الكبرى وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لتحالفت مع الاتحاد السوفيتي في ضوء معطيات المواجهة مع دول المحور ( ألمانيا / إيطاليا / اليابان ) ، ثم الانجاز الذي حققه الاتحاد السوفيتي في معركة ستالينجراد وذر القوات الألمانية والدور المحوري للسوفيت في المساهمة في تحقيق هزيمة النازية والفاشية في أوروبا وصولا إلى دخول الجيش الأحمر برلين . تقول أتاح تلك التطورات الفرصة للامهاد السوفيتي لتوظيف السماح التسي في الإعلام العربي بنقل أنباء الانتصارات السوفيتية لتسويق غرضه الفكري والسياسي خارجيا بهدف كسر العزلة المفروضة عليه من الغرب .

وفي المسألة المصرية . كانت الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية مؤهلة للتأثير بانتشار التوجهات اليسارية عبر العالم . بعد عقود كانت كلمة الاشتراكية ، فيها محل إداة وانها ، وكانت كلمة الشيوعية تعامل كمرض معد أكثر منها كحركة سياسية ودون أي شام تحاجها . فالغرب العالمية الثانية كان لها أثرها في تراجع حد في تجربة ب . اقتصاد إسمالي وطني في مصر ، وهي تجربة بدافا طلعت حروب مد عقد العشرينات ، ومعها ظهرت أسعد الفظ وعمت الغرضي لبرصة المصرية ، وكان أول صرحا مد الانهيارات لطلقات الدنيا ونسوطي . في الحضر والريف من موظفين وعسامل وفلاحين ومهنيين وحرثيين . وبالتالي جاء التأثير اليساري على بيئة مستعدة للتجاوب خاصة وأن عدد المتعلمين كان في تزايد وتصاعد مع أعدامهم وعيهم السياسي والفكري ليس فقط ما يجري في مصر . بل أيضا بما يدور حولها في فلسطين ودولها . بالإضافة إلى اساع قاعدة الطبقة العاملة الصناعية في العقدن التاليين لإعلان استقلال مصر طبقا لتصرح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

ويذكر ما أنه تأسس حزب شيوعي مصري مد عام ١٩٢٢ . ثم طورت الكثير من التنظيمات التي نشت الفكر الماركسي والتي عانت بدورها حالات انشقاقات وإعادة توحيد بوتيرة متساعة

العرب قبل اتخاذ الدول العربية قرار الحرب رسمياً ضد دولة إسرائيل بعد إنشائها، فإن موقف غالبية التيارات الشيوعية في مصر جاء مفارياً لذلك إلى حد كبير.

وبمعنا هنا أن توضح عدداً مهماً من التنظيمات الشيوعية في مصر التي نشأت ويزعت في الأربعينيات كان يحتل موقع القيادة فيها اليهود - ومعظمهم من ذوي الأصول الأوروبية - ولم تشر هذه المسألة حساسية تذكر في صفوف القوى الوطنية المصرية من جهة تفاعلها مع تلك التنظيمات، كما لم تشر أي حرج تلك التنظيمات على صعيد الشارع المصري، ربا لأن الأولوية كانت للقضية الوطنية ثم الديمقراطية فالعدالة الاجتماعية حيث لم تكن مواقف تلك التنظيمات أقل قوة - إن لم تكن أكثر - من بقية القوى الفاعلة في ساحة العمل الوطني في مصر. كما ربا يرجع السبب في غياب أي حساسية تجاه سروق اليهود في تلك التنظيمات إلى التعاطف النسي مع اليهود خلال الحرب العالمية الثانية بسبب نجاحهم في الترويج الإعلامي والسياسي على الصعيد العالمي ما تعرضوا له من «مذابح» على يد الألمان الهتلرية وبغية القوى النازية والقائصة في أوروبا، حيث أدركت قطاعات من الشعب المصري - خاصة تلك التي هلت بدرج من التعليم وطورت قدراً من الوعي - أن العلماء للسامية وإن بدأ باليهود قد ينتقل لاحقاً للشعوب العربية.

وقد بدأت إرهاسات ما يفسر عادة على أنه سوء تقدير غالبية التيارات الشيوعية في مصر إزاء تطورات القضية الفلسطينية بمواقفها تجاه الهجوم على منشآت مملوكة لرأسماليين يهود مصريين خاصة فروع لمصانع أو محلات تجارية خاصة بهم، وقد انتهت تلك التيارات من أسمتهم بالقوى الهتلرية في مصر، وأحياناً جماعة الإخوان المسلمين، بالمتولية مع تلك الأعمال واعتبروها إثارة لنمرات قومية شوفينية تحول اتجاه اهتمام الشعب المصري بعيداً عن قضية التحرير الوطني لمصر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، و«تزييف» وعي القوى الشعبية المصرية بإثارة نغرات دينية ووطنية على حساب وحدة الشارع المصري لتحقيق مطالبه الوطنية، بل وانتهت هذه الأعمال بشن صف القوى الوطنية.

وبهذا، فضل الشيوعيون المصريون أن يتخاضوا عن واقع أن معظم هذه الهجمات طالت مصانع «رأسماليين مصريين يهود» - أي بعدما الطبقي - لصالح تفسيرها بيهود ديني وقومي متشدد، أي أنها مجرد أهداف يهودية، وهو تدبير لم تشارك فيه قطاعات أخرى من القوى الفاعلة سياسياً في عهد حيتنا.

وجاء موقف غالبية التيارات الشيوعية في

## موقف الأحزاب الشيوعية من قضية فلسطين في الأربعينيات

مصر إزاء التطورات اللاحقة في فلسطين ليزيد الوضوح تعقيداً لها في الشارع المصري ويضع الفرصة لحصرها لسحب البساط من تحت أقدامها بعدما حققته من نجاحات واختراقات سياسية وفكرية، شعبية وإعلامية، بارزة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧. فجميع التنظيمات الشيوعية في مصر أصبحت عن إرسال متطوعين إلى فلسطين للقتال بجانب العرب، ولم تقم بأي جهد لتعبئة موارد مالية أو إرسال مساعدات لعرب فلسطين، إلا أن الشيوعية بدأت تنظر لرؤيتها لتطور الأوضاع في فلسطين من منطلق ما قلبه عليها انتصاراتها المذهلولوجية. فهي - نتيجة لتفسيرات معيبة للموقف النظري للماركسية إزاء المسألة القومية والدين - سعت إلى بسط تفسير أي طبق لتلك الأحداث، فبعضها رأى في الحرب الجارية في فلسطين بين العرب واليهود حرباً يقودها «الرجعيون» الذين يعبرون عن عصبية قلبية وقومية ودينية على الجانبين الفلسطيني والعربي - خاصة في ضوء علاقات مفتى فلسطين الأسبق أمين الحسيني مع ألمانيا الهتلرية - وكذلك اليمين اليهودي، وذلك باعتباره حرباً يمسك كاسب للطرفين ولكنها تأتي على حساب مصالح الطبقة العاملة العربية واليهودية على حد سواء.

والبعض الآخر ذهب إلى حد اعتبار أن إنشاء دولة إسرائيل يطرح أسلاً في انحصار القوى التقدمية في المنطقة ويجعل من الدولة الوليدة جبهة تقدمية وسط بحر من الحكومات الرجعية العربية. وهذه وجهة نظر تشابه في هيكلها وإن لم يكن في مضمونها مع ما يردد بعض الليبراليين في الغرب اليوم من أن إسرائيل جزيرة ديمقراطية وسط بحر الدكتاتوريات العربية ولا جدال في أن أصحاب هذا الرأي في صفوف التنظيمات الشيوعية المصرية كانوا متأثرين بالدور القيادي لدى تأسيس دولة إسرائيل للقوى العنصرية والاشتراكية وارتباط ذلك بتجربة «الكيبوتزات» وغيرها من المفاهيم ذات الجذور اليسارية.

كما تأثرت آراء التيارات الشيوعية في مصر بشأن فلسطين بموقف الاتحاد السوفيتي تجاه دولة إسرائيل، حيث سارع بالاعتراف بها، وحكم ذلك وجود علاقات بين قيادات سوفيتية وبعض قادة الدولة الوليدة التنمين لقوى عمالية واشتراكية، وكذلك تقدير السوفيت في عهد ستالين بأن الحكومات العربية هي حكومات رجعية تدور في

ذلك الغرب ولا أمل في التعامل معها أو الزهان على تحولها سلمياً أو تروبا إلى الطريق الاشتراكي في المدى المنظور.

وقد أدت هذه المواقف إلى تراجع الشعبية الواسعة التي كانت التنظيمات الشيوعية المصرية قد اكتسبتها بشكل تراكمي منذ نهايات الحرب العالمية الثانية، كما أثقت تلك المواقف بظلال كشيعة على المستقبل السياسي لتلك التنظيمات حتى عام ١٩٥٠، حين سحقت فرصة جديدة لليسار المصري لإحياء تقدمه والبناء عليه. فمن جهة، كانت التعبئة الشعبية بشأن قضية فلسطين قد تراجعت نسبياً في أعقاب اتفاقيات الهدنة في رودس عام ١٩٤٩، ومن جهة أخرى، كانت انتخابات نيابية وديمقراطية قد جرت في ذلك العام وجاءت بحزب الوفد صاحب الأغلبية تقليدياً إلى الحكم من جديد وبذات حكومة الوفد بنجاح ديمقراطي في إطار المواجهة المزدوجة مع الاحتلال والنساي بما سمح بهماش واسع نسبياً من حرية الحركة السياسية والإعلامية للتنظيمات الشيوعية. ومن جهة ثالثة، عادت القضية الوطنية إلى المواجهة من جديد، وهذا التالى برز مرة أخرى موقف اليسار التقدمي في ظل الشأن والمتسلسل مع مشاعر الشارع المصري.

وكانت نقطة التحول النوعية التي تقلت اليسار المصري من مرحلة جزر إلى مرحلة واحدة جديدة هي قرار حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ بما أعطى الضوء الأخضر لبد، المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني في منطقة القناة وإنطلاق ما جرى العرف على تسميته تاريخ مصر بحرب التحرير الوطنية.

وفي سبيل تلك الحرب، شارك اليسار بمطوعيه ومجموعاته - مثله مثل قوى وطنية أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) ووطنيين غير منتسبين لتيارات سياسية - حصل الجميع على التدريب والسلاح من ضباط وطنيين بالجيش المصري كاتواطلا حركه الضباط الأحرار التي قادت حركة الجيش التي عرفت لاحقاً بشورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وقد أضاف دور التنظيمات الشيوعية في حرب التحرير الوطنية الكثير إلى رصيدها وسهم في تعميق جذورها الشعبية وروابطها التنظيمية بمواقفها، كما سمح بمنع معاصرها قروا للتدوير والتضليل، إلا أن هذه الفرصة لم تستمر طويلاً، نظراً لاندلاع حربين القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية وإقالة حكومة الوفد والعودة إلى حلقة مفرغة جديدة من حكومات أحزاب الأقلية المتناحبة وقبضة حديدية امتدت حتى يوليو ١٩٥٢.

## إدارة بوش .. ما بين العراق وإسرائيل



شارون طلب من  
الأمريكيين الفصل بين  
العراق والفلسطينيين..  
والا يقيموا عرفات  
بأكثر من حجمه..  
وأن يتعاملوا معه  
كقائد منبوذ في  
العالم العربي

رسالة حيفا

نظير مجلى

أن استغل هزيمة زعيم حزبه ، بنيامين نتنياهو (سنة ١٩٩٩) وتولى رئاسة الحزب، وحدد لنفسه هدف الوصول إلى رئاسة الحكم . وكان ذلك حلماً يبدو وهماً ، لم يصدق أحد في إسرائيل أنه سيتحول إلى حقيقة . حتى شارون نفسه اعتبره مغامرة لا شيء يضمن نجاحها . وجاءت المصادفة حين منى إيهود باراك بذلك الفشل الذريع في الحكم ، وانسحب بنيامين نتنياهو من المنافسة، ففتحت الطريق أمام شارون.

وكان من الطبيعي أن يدبر باراك معركة ضد شارون ، من خلال تاريخه الأسود ، رغم أنه صديق الشخصى ، فحاول تخويف الناخبين من خطر حر شارون المنطقة إلى حرب كارثية

المتحدة تقدم مساعدات سنوية ثابتة لإسرائيل بقيمة ٣ مليارات دولار (١٨ مليار مساعدات عسكرية و١٢ مليار مساعدات مدنية) . وبدأ ما يسمى بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين .

وقد سار على هذا التقليد رؤساء الحكومات اللاحقون ، مناحيم بيغن ، واسحق شامير ، وشمعون بيريز (ثم وابين ثالثة) وبنيامين نتنياهو وإيهود باراك . وأصبحت تعرف تلك به زيارة الولاة . يعرض فيها كل منهم سياسته ويستمع للصانع

لا أن شارون جاء إلى هنا يحمل مهمة إضافية وأساسه هي تبييض سمعته وتنظيف تاريخه الدموي . وهي المهمة التي بدأها منذ

رئيس الوزر ، الاسرائيلى ، اوتيل شارون ، توجهه إلى الولايات المتحدة في زيارة تقليدية لكنه أراد لها أن تكون تقليدية تقليدية ، لأن كل رؤساء الحكومات الاسرائيلية ، اعتادوا على القيام بزيارة إلى الولايات المتحدة حال انتخابهم . منذ سنة ١٩٧٤ ، استحقق وابين هو الذى بدأ هذا التقليد افقى حينه ، كانت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية قد شهدت نقلة نوعية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٤ ، إذ دخل الأمريكيون إلى المعارك ضد مصر بطائراتهم وطائراتهم . وبعد الحرب قامت الولايات المتحدة بتعريض إسرائيل عن خسائرها . وانتخب السيمير الاسرائيلى فى واشنطن (وابين) رئيس للحكومة وبدأت الولايات



جورج  
ديبور  
بوش

ومن خطر تجنيد العالم كله ضد إسرائيل بسبب تطرفه وسياساته الغامرة. إلا أن شارون سار على هدى وارشادات رجل الإعلام الأمريكي، «أورفونكلشتاين»، الذي نصحه بأن يتحول إلى شارون جديد. فبدلاً من شارون المرتبط اسمه بمجازر صبرا وشاتيلا في لبنان عام ١٩٨٢ (حين هاجمت قوات الكتائب اللبنانية مخيمى اللاجئين الفلسطينيين قرب بيروت، تحت إشراف شارون شخصياً عندما كان يومها وزيرا للدفاع في إسرائيل، وقتل الآلاف يومها) طرح شارون على أنه شخصية جديدة شعاره «السلام الآن».

وقاز شارون بنسبة عالية لم يسبق لها مثيل في الانتخابات في إسرائيل، أو حتى في الديمقراطية الغربية (٦٨٪). وكانت تلك خطوة ضرورية وأساسية من أجل تغيير النظرة إليه في دول الغرب، التي تحترق الحسم الديمقراطي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا، يوجد شارون حساب عسير مع وسائل الإعلام والعديد من الشخصيات الأمريكية التي تحفظت عليه وهاجمته ودخل معها في معارك قضائية لأن بعضها اعتبرته مجرم حرب.

لقد انتظر هذه الساعات التي يدخل فيها واشنطن، من مطار اندروز العسكري، على بساط أحمر. ويصل إلى البيت الأبيض بركب ملوكي.

لقد أعند شارون جيئدا تلك المرحلة. وأكمل مهمة الاعداد لهذه الزيارة. إلى مجلس الأمن القومي في إسرائيل، الذي يعتبر جسماً مهنيًا مستقلاً وقرر بناءً على توصيات رئيس هذا المجلس الجنرال عسوزي ديان، أن يخرج على التكاليد فيصل إلى واشنطن من دون لائحة مطالب. ويقال إنه لم يلق لقاءً مع شخصين مع كبار رجال الأعمال الأمريكيين في بورصة ولوسئستريت في نيويورك، كي لا يبدو أنه جاء ليطلب منهم شيئاً (الاستثمار في إسرائيل). فقد قرر أن هدف الزيارة الأساسي هو تغيير وجهة النظر الغربية (والأمريكية أساساً) تجاهه.

اللائق أن شارون وجد، خلال التحضير لزيارته وخلال الزيارة نفسها، أن هذه المهمة أسهل بكثير مما توقع. فادارة الرئيس جورج بوش ووسائل الإعلام الأمريكية والكونغرس والبرلمان الإسرائيلي في الولايات المتحدة، استقبلوه بحفاوة مفاجئة وغير عادية. فقد كانوا هم أيضاً معنيين بتشجيع شارون على الانخراط في الاستراتيجية الغربية المعتدلة ودفعه إلى الالتزام بهذه الاستراتيجية والامتناع عن روح الغامرة التي تميز تاريخه وعما ساسته. ولم يتسددوا في قبول بعض أفكاره السياسية والاستراتيجية. فجنى وزير

المهاجرة الأمريكي، كولون باول رأيه في أنه لا يجوز أن تستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين «في ظل استمرار العنف» وأن المفاوضات يجب أن تستند إلى الاتفاقات الموقعة في أوسلو وتوابعها وأن التفاهات الأخيرة التي تحققت في كامب ديفيد مع اليهود باواك ثم في واشنطن وطابها، غير ملائمة لإسرائيل (مع أنه قال إنه في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل وحودها).

وخلال لقائه مع المسؤولين الأمريكيين، من جورج بوش إلى وزير دفاعه ورئيسة مجلس الأمن القومي في ادارته وإلى وزير خارجيته، وافقوا مع نظريته بأنه الأدهاب العربي والإسلامي، الموجه حالياً ضد إسرائيل بشكل أساسي، من شأنه أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها ويتغلل إلى دول الغرب، ولذلك يجب وضع خطة شاملة لكافحته يكون لإسرائيل فيها دور مركزي، وعليه تقرر إقامة «هيئة تنسيق عليا إسرائيلية أمريكية لكافة الأدهاب».

وعندما شاهد شارون هذا التجاوب معه، فجراً وطرح فكرة مضادة للموقف الأمريكي

فيسما يتعلق بالأزمة مع العراق. فاسرائيل شارون قلقة من توجه إدارة بوش وضع قضية العراق في رأس سلم الاهتمام. وقلقة أكثر من قيام هذه الإدارة بالربط ما بين قضية العراق وقضية المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين والتسوتر الحاصل على الأرض الفلسطينية. فعندما زار كولون باول الشرق الأوسط، بعد شهر من توليه المسئولية، قال: «إن التسوتر في الأرض الفلسطينية يؤثر بشكل سلبي على الحركة العالمية ضد نظام صدام حسين في العراق». وفهم الاسرائيليون الرسالة كما هي. وتذكروا كيف أصر الرئيس بوش الأب، سنة ١٩٩٠، على منع إسرائيل من الرد على القصف الصاروخي العراقي على تل أبيب وحيفا «خوفاً من أن يس ذلك في التحالف الغربي- العربي ضد العراق». ولم يستبعدوا أن يقدم بوش الابن اليوم على نفس التصرف. مما سيستجيع العراق على ضرب إسرائيل من جديد في أول صدام عسكري جدي في المنطقة.

لذلك حاول شارون إقناع بوش ومساعديه خلال زيارته، بأن يفصل بين الأمرين فصلاً



صدام حسين

**التقاهم ، حضروا من الفصل بين قضيتي العراق وفلسطين ورفضوا ضم إسرائيل إلى التحالف ضد العراق بأي شكل من الأشكال العسكرية ، وطلبوا منه أن يسعى إلى وقف الحصار الإسرائيلي الخناق على الفلسطينيين.**

لهذا ، لم يرد الأمريكيون ، ونجماهم! مطالبا طرحه شارون أمامهم بالبحر ، يدعو فيه إلى ابلاغه مسبقا بأي هجوم على العراق : «هناك خطر بأن يرد العراق على أي هجوم أمريكي ، بقصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ ، ويجب أن نكون مستعدين للصرد ولرد . وأنتم لا ترضون بأن تكون محط سهام العراقيين ، من دون أن ترد بشئ يردعهم » ، قال ، فصرف المسئولون الذين التقاهم وكأنهم لم يسمعوا هذه الملاحظة . وبذلك لم يحقق مراده في هذا الموضوع.

وعندما سئل شارون عن ذلك أجاب: «حسنًا ليس متوقعًا أن يتجاوب الأمريكيون مع كل طلباتنا . ولكن الزيارة بشكل عام كانت أكثر من ناجحة» . ولعل أبرز الدلائل على أن شارون عاد من واشنطن بشعير تام بالراحة ، إنه أطلق العنان لأفكاره اليمينية المناهضة للسلام ، وراح يشن هجوما شرسا على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصيا ، ويتهمه «بمعلقة مسيرة السلام» و «وضع العراقيين أمام استئناف المفاوضات» و«اختيار العنف طريقا لتحقيق المكاسب السياسية» .

فإنهم لا يريدون الإقدام على ذلك في هذه الزيارة . ويريدون إيقاع مكاسب أخرى لشارون في زيارته القادمة .

**وهم -ثانيا- لا يريدون زيادة عيار استهدافهم بالمصالح المصرية ، إن لم يكن من أجل الأنظمة العربية المصدقة بحمل الأكل من أجل تخفيف العناء لأمريكا المنتشر في أوساط الشعوب العربية** ، خصوصا في هذا الوقت ، بالذات حيث العديد من القادة العرب رحبوا بقرص جورج بوش على منافسه الديمقراطي ، آل غيور والواشنطن الأمريكيين العرب ، كما هو معروف ، منحووا غالبية أصواتهم (٦٠٠/٦٦٪) للرئيس بوش في حين غالبية اليهود (٨١٪) منحو أصواتهم لخالفه الديمقراطي

وتريد إدارة بوش ، ثالثا ، سماع رأي الأصدقاء العرب في هذا الموضوع . وحسب اللقاءات الأولية التي أجراها كولين بول في الشرق الأوسط ، فسإن القادة العرب الذين

تماماً . وقال شارون أن معلوماته الاستخبارية تفيد بأن التحالف العربي مع الولايات المتحدة سيظل كما هو في كل الأحوال . ولن يصاب بالتفكك إذا ما تصاعد التوتر في الأراضي الفلسطينية . وبما قاله شارون للرئيس بوش ومساعديه إن الدول العربية ، المتحالفة مع الولايات المتحدة ضد العراق ، تتخذ موقفا سلبيا من القيادة الفلسطينية عموما والرئيس ياسر عرفات بشكل خاص . فسوريا تكره عرفات ولا يمكن أن تنقف إلى جانبه بأي شئ وكذلك لبنان . ودول الخليج تستبصره حليفا لصدام حسين ، من جراء مواقفه المتضامنة مع العراق والمظاهرات الفلسطينية التضامنية التي ترتفع فيها إلام العراق وفلسطين وصور عرفات إلى جانب صور صدام حسين . والأردن يرى في سيطرة الفلسطينيين على غور الأردن ، غربي النهر ، خطرا على النظام الهاشمي . لدرجة أن مسئولين أردنيين توجهوا لإسرائيل بطلب رسمي ألا تتسبب من هذه المنطقة في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ودول المغرب العربي المعتدلة تصحير عرفات مخادعا وتصدق الادعاء الاسرائيلي بأنه معنى بإثارة التوتر والواجبات لكي يضغط على الحكومة الاسرائيلية في غرفة المفاوضات . وترى هذه الدول أن عرفات أصابع أتمن القرص حينما رفض التوصل إلى اتفاق مع باراك . ولبيبا والسودان تعبران عن عرفات خائنا للقضية الفلسطينية والعربية . وحتى مصر ، التي تساند فلسطين ، قيادة شعما ، في السنوات الأخيرة ، أكثر من أي بلد عربي آخر ، ليست راضية عن سياسة عرفات . وترى أنه لم يتصرف بحكمة مع باراك واقتراحاته الجبرية.

**لهذا ، طلب شارون من الأمريكيين ألا يقيموا عرفات بأكثر من حجمه وأن يتعاملوا معه كقائد شبه منبوذ في العالم العربي ، بمصالحة تتناقض مع المصالح العربية ، وإذا حصل أن وقعت صدامات متصاعدة بين إسرائيل والفلسطينيين فإن العرب سيكتفون بالاحتجاج الاعلامي . ولن يلزموا الإدارة الأمريكية على موقفها «الجيد» من هذه الصدامات . بل رجا هناك من سيرحل لها . فلا مجال للخرب الأمريكي إذن . ولا حاجة براشنتون أن تربط ما بين الأحداث في الساحة الفلسطينية وبين تطور الأزمة مع العراق**

هذه هي الرسالة الأساسية التي وجهها شارون إلى إدارة بوش ، بعد أن أيقن أنها مسحت له تاريخه الأسود وكيف رد الأمريكيون .

في هذا الموضوع ، لم يعط الأمريكيون أي رد قاطع ليس لأنه لا يوجد رد فهم -أولا- يريدون الاكتماف ، بتحقيق شارون في أن يكسب شرعيته كقائد سياسي عادي في إسرائيل وليس كمجره حرب . وحتى لو كانوا سيستجوبون مع مطلبه

**القادة العرب حضروا كولون**  
**باول من الفصل بين**  
**قضييتي العراق**  
**وفلسطين .. ورفضوا ضم**  
**اسرائيل للتحالف ضد**  
**العراق ..**



## سقوط حزب العمل



**تتابع حزبي العمل  
والليكود على تولي  
السلطة منذ  
مفاوضات مدريد ..  
دليل على عمق  
ازمة المجتمع  
الاسرائيلي  
والحزبين الرئيسيين  
فيه .**

- سأتى بالكوارث وسيصيب المشروع الصهيوني الذي بنوه بأنفسهم بأفدح الأضرار . ولاغربة أنه بعد أكثر من ٥٢ عاما على نشوء الدولة العبرية ، فقد اعتمدت دعاية باراك الانتخابية على نفس هذه المفاهيم واستغلت شخصية شارون وماضيه لإثارة الفزع من أى تغيير محتمل !

طبعاً لم يكن هذا هو الجانب الوحيد الذي طرحه باراك فى حملته الانتخابية ، وإنما أضاف إليه شعارات السلام والأمن والانفصال عن الفلسطينيين ، وهى نفس الشعارات تقريبا التى بدأ بيلوريتها حزب العمل فى مؤتمره الرابع فى أواسط الثمانينات ، عندما طرح شعار السلام عبر الحل الوسط الإقليمي مع الأردن على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٨٣ ، وبعد ذلك وفى مطلع التسعينات وعلى ضوء التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ فى أوسلو ، أصبح الحل الوسط الإقليمي الذى يريده مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وفى إطاره جرت المفاوضات معها ، والتى أسفرت عن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فى إطار حل مرحلي ،

الحزب وفى المجتمع الإسرائيلى نفسه ، وعدم قدرة برنامج حزب العمل وصيغة الحل النهائي الذى طرحه ، على إخراجه من هذه الأزمة . وهذا ماحاول التغيير عنه إيهود باراك فى كتاب استقالته عندما قال إن المجتمع الإسرائيلى لا يزال غير جاهز لتقديم التضحيات المطلوبة من أجل السلام . ويمكن للمنتعج لمسيرة الصهيونية العمالية

- حزب مبايى فى البداية ثم حزب العمل - منذ العام ١٩٤٨ ، أن يلاحظ أن قادة هذا الحزب ، قد اعتبروا أنفسهم المؤسسين الوحيدين لدولة إسرائيل ، وأنهم الوحيدون القادرون على ممارسة الحكم فيها ، وأن وصول غيرهم من يصفونهم بمدعى الخبرة إلى سدة الحكم - مثل حزب حيروت ومن ثم الليكود

طرح نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ، التى أنت بآرييل شارون رئيسا للوزراء ، أسئلة كبيرة حول مصير حزب العمل الإسرائيلى ومستقبله السياسى ، وذلك بعد التصدعات والانقسامات التى بدأت تظهر فى صفوفه ، وتهدد بانتهاء دوره السياسى على الساحة الرسمية فى إسرائيل ! ويبدو أن السبب الجوهري لهذه الأزمة ، ليس فقط مجرد فشل هذا الحزب فى الانتخابات ، أو بسبب الصراع الدائر على قيادته ، أو لمواقف زعمائته من اقتسام مقاعد حكومة الوحدة الصهيونية وإنما لانتهاء المهمة التاريخية الأولى التى أضعها لنفسه والتى تمثلت بإقامة الدولة الصهيونية ، وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ، وفشله فى إنجاز المهمة الثانية التى كلف نفسه بها والتى تمثلت بقرض صيفته للسلام والأمن على الفلسطينيين العرب . وبالتالي فقد جاءت نتائج هذه الانتخابات والصراعات التى خلفتها لتعكس الأزمة العميقة فى قيادة هذا

رسالة القدس

حناء عميرة

**المستوطنات والبناء الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة.** وبعد تسلمه للحكم لأول مرة في العام ١٩٧٧ ، وضع خطة طموحاً بالتعاون مع قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ومع منظمة غوشي إيومئيم الصهيونية النطرية ، لإقامة عشرات المستوطنات الجديدة ، حيث لم يكن يتجاوز عدد المستوطنات في تلك المرحلة العشرين مستوطنة فقط ، ولتوطين مليون ونصف المليون مستوطن يهودي جديد ، ويهدف القضاء نهائياً على أية إمكانية لحل سياسي بعيد المناطق الفلسطينية المحتلة إلى أصحابها.

لكن هذا البديل الذي طرحه الليكود اصطدم بمواقف كثيرة وضغوط دولية ومقاومة فلسطينية تكثرت باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في العام ١٩٨٧ والتي مهدت لمفاوضات السلام وسقوط حزب الليكود في العام ١٩٩٢.

ومنذ سنة ١٩٩١ وحتى الآن ، وهي الفترة التي شهدت بدء مفاوضات السلام في مدريد وتوقيع الاتفاقات الانتقالية بعد ذلك ، يمكن القول إن حزب العمل والليكود قد رابعا على السلطة بشكل دوري ، فقد جاء رابعاً من العمل بعد شامير من الليكود ، ثم جاء فتحياهم بعد شمعون بيرس الذي خلف راينين اغتيلته ، وبعدها حل باراك مكان فتحياهم والآن جاء آرئيل شارون بعد باراك.

وقد عبر هذا "التبادل" بين الحزبين الكبيرين عن عمق الأزمة التي يعانيان منها ومعاني منها المجتمع الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية ، وعن التراجع الكبير في مكانة هذين الحزبين لصالح عدد غير قليل من الأحزاب الصغيرة الأخرى . الأمر الذي لا يمكن أن يعزى فقط إلى تغيير أسلوب الانتخابات واعتماد أسلوب المباشر لرئيس الوزراء كما حاول أن يفسر ذلك بعض المحللين ، وإنما لأسباب أبعد من ذلك بكثير أدت إلى تآكل قوة هذين الحزبين بشكل تدريجي طيلة السنوات الماضية.

وعلى سبيل المثال وفي إطار تراجع الحزبين . فقد حصل حزب العمل على ٣٦٪ من أصوات الناخبين الإسرائيليين في العام ١٩٩٢ ، وعلى ٢٦٫٨٪ من الأصوات في العام ١٩٩٦ وعلى ٢٠٫٢٪ من الأصوات في العام ١٩٩٩ ، بينما حصل حزب الليكود خلال نفس الفترة على ٢٦٫٢٪ من الأصوات في العام ١٩٩٢ ، وعلى ٢٥٫٢٪ من الأصوات في العام ١٩٩٦ وعلى ١٤٪ من الأصوات في العام ١٩٩٩ . هذه النسب لا تنطبق على نسبة المصوتين لرئاسة الوزراء أما في الانتخابات الأخيرة لرئاسة الوزراء في إسرائيل ، فقد فاز شارون بنسبة



شارون

**العسكري ، واستبعاد أي سلام لغوي مع العرب" ، من إيمانه في الحكم لمدة ١٩ عاماً (١٩٤٨ - ١٩٧٧) ، لكن نتائج الانتخابات الأخيرة أثبتت فشل هذه الترقّعات.**

ومقابل ذلك فقد حاول حزب الليكود ببقائه التناحبي مناهج بين - استحق شامير - بنهايمين فتحياهم - ثم الآن آرئيل شارون ، أن يشكل بديلاً لنسبة حزب العمل من خلال التأكيد على شعار أرض إسرائيل الكاملة ورفض

وتأجيل الموضوعات الأساسية والتي لم يكن بالإمكان استيعابها في حدود برنامج الحل الوسط الإقليمي ، إلى مرحلة لاحقة سببت مرحلة مفاوضات الحل النهائي.

وقد كان واضعاً منذ البداية أنه بدون ادخال تعديلات جذرية على برنامج هذا الحزب بالهداء الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاستحاب الشامل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ وحل مشكلة اللاجئين ، لم يكن في الإمكان التوصل إلى أي حل مقبول مع الشعب الفلسطيني . وهكذا نشأت مفاوضات الحل النهائي التي دخلها باراك بخطوطه الحمراء المعروفة كترجمة للحل الوسط أو اقتسام الضفة الغربية وهو الحل الذي نادى به حزب العمل دائماً ، واندلعت الانتفاضة في نهاية أيلول من العام الماضي.

وعلى هذا الأساس فقد تعرضت شعارات حزب العمل ومفاهيمه القاصرة حول الأمن والسلام إلى فشل ذريع أمام صدور الشعب الفلسطيني ورفضه القاطع لهذه المفاهيم . وهنا يمكننا القول إن سقوط حزب العمل في انتخابات العام ١٩٧٧ قد سجل علامة فارقة في تاريخ هذا الحزب وجاءت عودته إلى الحكم بعد ذلك في العام ١٩٩٢ ، أي بعد ١٥ عاماً ، وكانت عودته مع بدء مفاوضات السلام ، ويعد منه بتحقيق الأمن والسلام وفق برنامج ومفاهيم ، واعتبر أن هذه المهمة تستحقه من البقاء في الحكم لسنوات طويلة قادمة ، مثلما شكلته مهمته الأولى التي حدها دافيد بن غوريون " بإقامة الدولة والمحافظة على أمن إسرائيل وتطورها

**حال الليكود ليس أفضل من العمل لكن مواقفه المتطرفة وشعاراته الشوفينية استمتمت قوة من الانتفاضة في ظل انهيار برنامج اليسار الصهيوني.**

## وحدة المازومين " العمل والليكود " لن تخرج إسرائيل من الازمة ولكنها ستجمدها لبعض الوقت

نحو حكومة " الوحدة الصهيونية " مع الليكود وهذا يرتقي من الناحية العملية لمستوى الحكم بالإعدام على مستقبل هذا الحزب.

وعلى الإشارة أيضا إلى أن حال حزب الليكود ، ليس بأحسن من حال حزب العمل ، بعد فشل مايسعى بشروع أرض إسرائيل الكاملة ، وإن كان أقدر منه على المواصلة والاستمرار بسبب مواقفه الأيديولوجية وشعاراته الشوفينية المتطرفة ، والتي استمدت قوة وزخما على خلفية المظاهر العسكرية للانقضاض وسبب انهيار برنامج اليسار الصهيوني الذي تبناه حزب العمل.

ولهذا فإن مصلحة الليكود في حكومة الوحدة الصهيونية تشبه مصلحة حزب العمل ، وقد تزيد عليها بسبب حاجة شارون إلى علاقات حزب العمل العربي والدولية وللظهور أمام العالم بمظهر مناسب ومقبول هو غير المظهر الشطرنج الذي قد يؤدي إلى عزله، وفرض تسويات معينة عليه كما حصل مع سلفه نتنياهو . هذا إضافة إلى ضغوط الجمع الصناعي الإسرائيلي الذي يتطلع إلى فترة استقرار نسبية وتأمين بيئة مناسبة لتوسيع نشاطاته.

أما الحل الوسط التاريخي بين الحزبين والذي يصلح أساسا لبرنامج حكومة الوحدة ، فقد تقتل في صيغة الحل المرحلي طويل الأمد من الفلسطينيين التي طرحها شارون أي الحكم الذاتي طويل الأمد ، ومثل هذا البرنامج بشكل تراجمها نسبيا لكلا الحزبين عن برنامجها الأساسي ، كما أنه يشكل استبعادا لأي اتفاقية سلام عادلة وشاملة يمكن التوصل إليها في هذه المرحلة.

وفي المحصلة فإن التحالف بين الليكود والعمل لن يشكل نهاية المطاف ، فوحدة المازومين لن تؤدي إلى الخروج من الأزمة ، وإن كانت تستعمل على تجميدها لفترة من الزمن قد تطوّر أو تقتصر ، نتيجة لتفاعل الكثير من العوامل الداخلية الإسرائيلية التي قد تظهر على شكل انقسامات داخل حزب العمل وغيره ونشوء تشكيلات وتحالفات جديدة أكثر قربا ونجوايا مع متطفي السلام العادل ، وكذلك أيضا نتيجة لعوامل خارجية سيكون في مركزها صدور الشعب الفلسطيني وتكسبه بأهدافه وبرنامجه السياسي الراعقي القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وقدرته على تجنيد الدعم والتأييد لتنفيذ هذا البرنامج ، ورفع وتائر التعاون والتنسيق مع امتداده العربي وعلى الصعيد الدولي ، من أجل عزل حكومة شارون وإغراق ماضى التاوراة أمامها نهائيا.



شارون وباراك

ومهيمنة على جيرانها العرب ، وهو البرنامج الذي تبناه من أجل تصعيد مهمته التاريخية الثانية ، وتعزيز ميراث وجوده ودوره وقائه في السلطة ، والمحافظة على تميزه عن حزب الليكود. أما مقزى هذا السقوط فهو أنه جرد حزب العمل من ميراث وجوده ، ووضعه أمام مفتقر طرق صعب على عليه إما مواصلة السير نحو تنفيذ المهمة الثانية التي بدأها، وهذا يتطلب ادخال تعديلات شاملة على برنامجه ، وإما الهروب إلى الأمام

٩٢٪ من الأصوات وحصل باراك على ٣٧٪ فقط من الأصوات . ولكن إذا ما دققنا بهاتين النسبتين وقارناهما بنسب الانتخابات السابقة للعام ١٩٩٩ فإننا نستنتج بأن باراك قد فقد خلال ١٨ شهرا من فترة حكمه حوالي ٨٠٠ ألف صوت أي أنه تراجع عن ١٧ مليون صوت إلى ٩٠٠ ألف صوت فقط . بينما حصل شارون على ١٦ مليون صوت ، وهو رقم أقل من عدد الأصوات التي فاز بها باراك في الانتخابات قبل الماضية . وهذا يعني أن الانتخابات الأخيرة قد سجلت سقوطا مدويا لباراك وحزب العمل ، أكثر مما يمكن اعتبارها انتصارا لشارون وحزب الليكود وسياسة أرض إسرائيل الكاملة.

وهنا تستوجب الملاحظة بأن المقاطعة العربية للانتخابات في إسرائيل لم تكن السبب الوحيد لسقوط باراك ، وبالمقابل لم تكن مشاركة المواطنين العرب لتنفذه من مصيره المحتوم . لكن هذه المقاطعة قد عبرت لأول مرة عن أن الأصوات العربية ليست احتياطاً في جيب حزب العمل وأنه لا يستطيع التركيز إليها مادام يواصل التشرخ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

والمهم في الأمر هو أن سقوط حزب العمل ، قد جاء على خلفية فشله في فرض برنامجه الضيق والمنقوص للحل النهائي على الشعب الفلسطيني ، مع تحويل إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية مقبولة

**المقاطعة العربية  
للانتخابات في  
إسرائيل لم تكن  
السبب الوحيد  
لسقوط باراك...  
لكنها كشفت  
لجميع أن الاصوات  
العربية ليست  
احتياطيا في جيب  
حزب العمل**

# جدل عاصف يثيره نشر قوائم المتهمين بالتطبيع في الأردن



الملك عبد الله

**مقاومة التطبيع** والتي تضم ممثلين عن اللجان العاملة في مقاومة التطبيع المنشقة عن النقابات المهنية الثلاث عشرة التي يضمها الاتحاد العام للنقابات المهنية في الأردن وقد ضمت القوائم أسماء كتّاب وصحفيين قبل إنهم قاموا بزيارات متكررة للكيان الصهيوني أو إنهم حضروا حفلات أقامتها السفارة الإسرائيلية، كما ضمت ممثلين قدموا عروضاً في إسرائيل، وعددا من النواب في البرلمان الأردني زاروا إسرائيل. كما ضمت القوائم أسماء شركات قامت اللجنة بإنهاء تعاملها مع إسرائيل أو أن وأسمائها تشترك فيه جهات إسرائيلية. وخلال يومين من تاريخ النشر كان رجال الأمن يقبضون على جميع أعضاء اللجنة النقابية لمقاومة التطبيع وعددهم سبعة بمن فيهم على أبو سكر رئيس اللجنة. ونجها من الاعتقال المهندس على حنجر الذي كان يقوم بزيارة

جوا على رأس وفد كبير ضم سبعة وزراء، ليكون بذلك أول رئيس وزراء عربي يخترق الحظر الجوي الدولي المفروض على العراق منذ العام ١٩٩٠، وهي خطوة لقيت تأييد المعارضة وارتياحها، وخلال الأشهر السبع التي مضت من عمرها لم تقترب الحكومة من الملفات الساخنة التي يمكن أن تفسر الخلاف بينها وبين المعارضة مثل ما عرف بمهنة النقابات، أي محاولة مع النقابات من العمل السياسي، وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب (راجع المصدر قبل الماضي) ومن بين هذه الملفات التي استمر الحوار في شأنها طويلا من الحكومة والمعارضة ملف قوائم الجهات والأفراد المتهمين بالتطبيع مع العدو الصهيوني، وهو ملف قديم يعود إلى ما قبل تشكل الحكومة الحالية. وقد كانت «لجنة مقاومة التطبيع التابعة للنقابات المهنية» ولجان أخرى تعمل في مجال مكافحة التطبيع تحتفظ بقوائم بأسماء «المطبعين» منذ مدة طويلة. لكنها لم تنشرها. وبقي الجدل حول نشرها أو عدم نشرها مستمرا بينها وبين الحكومة.

## نشر القوائم

لكن درجة السخونة ارتفعت إلى ذروتها في شهر يناير الماضي حين تسربت بعض الأسماء لشركات وجهات وأشخاص قبل إنهم منضمون «بالتطبيع مع العدو الصهيوني» إلى الصحافة وذلك نقلا عن قائمتين ضمت أولاها نشر «المجاهدة» الصادرة عن اللجنة النسائية لمقاومة التطبيع، والثانية نشر «المقاومة» التي تصدرها اللجنة النقابية

فور فوز السيد صالح العرواطي بمنصب نقيب المحامين في انتخابات نقابة المحامين التي كانت على مدى نحو ثلاثين عاما معقلا للقوى القومية واليسارية، أطلق النقيب القديم الجديد تصريحات قال فيها: إن النقابة سوف تواصل طريقها في مكافحة التطبيع مع العدو الإسرائيلي وكان تعبيره التطبيع «قد أخذ منحى سلبيا في شهر يناير الماضي حين نشرت على الملأ قوائم قبل إنهم «لمطبعين» أردنيين، مما أوصل لعبة الشد والشد بين الحكومة الأردنية والمعارضة إلى درجة من السخونة لم تكن متوقعة، خاصة أن الحكومة الحالية للمهندس علي أبو الراغب تعتبر من صوة أو أخرى الأقرب إلى روح المعارضة، إذ إن هناك بين أعضائها الحكومة من كان محسوبا تاريخيا على المعارضة، فالمهندس علي أبو الراغب كان تاريخيا قريبا من التيار القومي، ووزير العدل السيد فارس النابلسي هو بن الرعيص التاريخي للمعارضة الأردنية في الخمسينيات سليمان النابلسي، لدى شكل قول، وآخر، حكومة وطنية ضمت ممثلين عن حزاب المعارضة في المملكة من لعام ١٩٥٦، وهي حكومة لم تستمر طويلا فأخضعت في لعام ١٩٥٧ بعد صعدة أشهر من تشكيلها، ووزير الثقافة محمود الكايد تاصل في صفوف المعارضة في الخمسينيات وقضى سنوات في سجون بتهمة الشيوعية والذكور صالح أروشيدات وزير النقل هو ابن الأمين العام، لاتحاد لمحامين العرب في الستينات والشعبية، الوطنية الأردنية شفيق أروشيدات، ووزير لصناعة والتجارة وأصف عازر كان فبادي في حرب البعث حتى أواسط لستينات

لهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة علق كثيرون آمالا على الوزارة التي بدأت بداية مشجعة حين قام رئيس الوزراء بزيارة بغداد

## رسالة عمان

صلاح يوسف

للعراق آنذاك.

وقد أحيل خمسة من المعتقلين إلى المحكمة بتهمة الانتماء إلى منظمة غير مشروعة هي «اللجنة الثاقبية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني» في حين وجهت لرئيس اللجنة على أبو السكر وللمهندس على حضر تهمة حيازة متفجرات. وقد أكدت ابنة المهندس حضر أن المتفجرات قد «وضعت» في المنزل وأنها لم تكن هناك من قبل، ولم تردود في اتهام رجال الأمن الذين فتشوا المنزل بأنهم وراء ذلك في مقابلة معها على إحدى القضايا.

الحكومة عللت القبض على أعضاء اللجنة بأنها جاءت بعد أن تعرض بعض من نشرت أسماؤهم في القائمتين إلى محاولات اغتيال، وهو أمر لا يمكن للحكومة السكرت عليه، كما قال وزير الإعلام السيد طالب الرفاعي في مؤتمر صحفي، والذي اعتبر نشر القائمتين نوعاً من التحريض على العنف ضد هؤلاء الأشخاص.

وأتت الحكومة أن ما يقوم به التهمين بالتطبيع إنما يأتي في إطار اتفاقية للسلام بين الأردن وإسرائيل، ولا يتعارض مع الدستور ولا القوانين الأردنية السارية، فهو بالتالي عمل مشروع.

وقد صرح وزير الإعلام في مؤتمره الصحفي المشار إليه قاتلاً: إن القوائم نشرت على الرغم من مناشدة الحكومة للقائمتين المهنية عدم نشرها لما قد يحدده ذلك من بيلة وتشريش.

أما أوساط المعارضة فنقدت رأيت أن الحكومة تسرعت بالقبض على أعضاء اللجنة، وأنه كان في إمكانها حل المشكلة بطريق الحوار بدلاً من المواجهة. وأصدرت اللجنة العليا للتنسيق بين أحزاب المعارضة بياناً اعتبرت فيه أن «الاعتقالات تشكل اعتداء صارخاً من الحكومة على الحريات العامة وعلى مؤسسات المجتمع المدني، وتلجأ منها للدفاع عن فئة على حساب فئة أخرى صادرة للرأي الآخر».

وكان بادياً حرص الحكومة على أن تكون إجراءاتها في إطار القانون، فأخالت قضية المعتقلين إلى القضاء، وأقربت عن رئيس اللجنة على أبو السكر بكفالة مالية، وأعلنت أنها ستفرج بكفالات عن المعتقلين الآخرين.

### تساؤلات حول الاتهامات

لكن القضية لم تنته عند هذا الحد فقد كتب بعض الصحفيين الذين وردت أسماؤهم في قوائم التطبيع مهاجماً اللجنة الثاقبية لمقاومة التطبيع ومستهجماً إياها بالإرهاب والترويع، ناهيك عن تهمة أخرى بالدعوة إلى

**تدمير الاقتصاد الوطني !! في إشارة إلى اعتبار اللجنة أن مدينة الحسن الصناعية بؤرة من بؤر التطبيع**، وتضم مدينة الحسن الصناعية ما يعرف بالمناطق الصناعية المزهلة، والتي تنتج مصنوعات برأسمال أردني أمريكي إسرائيلي مشترك ويسمح لمنتجاتها بدخول السوق الأمريكية من دون رسوم جمركية، ويعمل فيها أكثر من عشرة آلاف مواطن أردني، واتهم هؤلاء اللجنة بأنها تريد قطع أرواق العاملين في المناطق المزهلة في بلد ترتفع فيه نسبة البطالة إلى أكثر من ٢٥ في المائة.

وإن كان من الطبيعي أن يهجم بعض المطبعين فعلاً للهجوم على اللجنة لأن أسماهم وردت في القوائم، فإن رد الفعل من أشخاص وشركات وردت أسماؤهم في القوائم أشارت إلى أن هناك شيئاً ما خاطئاً في القوائم والأسماء المنشورة فقد احتج عدد من الشركات على نشر أسمائها في القوائم تأييداً للتهمة المشينة، ويادر عدد من الشركات المنشورة أسماؤها في القوائم إلى رفع دعاوى قضائية على اللجنة الثاقبية بتهمة التشهير، وقد ذكر أن سوريا منعت إحدى الشركات التي ورد اسمها في القوائم من إدخال منتجاتها إلى سوريا، ولدى التحقق من ذلك اتضح أن الشركة لا علاقة لها مع إسرائيل من قريب أو بعيد، واحتج آخرون على نشر أسماء قريبة من أسمائهم في القوائم من دون توضيح ما سبب لهم إحراجاً، وذهبت مناشداتهم اللجنة لتصويب الوضع أذواج الرأب، في حين طالبت نقابة الصحفيين الأردنيين بحذف اسم صحيفة الأسواق ورئيس تحريرها مصطفى أبو لبة من القائمة والاعتذار لأن اللجنة لم تراجع القائمة في هذا الشأن ولم تستفسر منها على حقيقة التهمة الموجهة للصحيفة اليومية ورئيس تحريرها وهدد أبو لبة برفع قضية تشهير على اللجنة.

واعتقدت بعض الأوساط المحسوبة على المعارضة هذه الطريقة التي تم بها التعامل مع قضية التطبيع وتساؤل البعض عما إذا كانت تهمة الاستباح والتقدم الطبي في الكيان الصهيوني علناً والتي كتبت كسبب لاتهام طبيب بالتطبيع كافية لتوجيه مثل هذه التهمة الخطيرة له، وتساؤل آخرون عن معنى ورود أسماء كتب قريباً وأعلنت تربيتها أو تربته في الصحافة، فما الداعي إلى نشر أسماء من تاب من المطبعين.

### تجاوزات

ونشر تادر عمران، وهو منخرج وممثل أردني معروف ورد اسمه في قوائم المطبعين إصلاً مندوز الأجر تحت عنوان «مواطن يطلب إنصافاً» قال فيه إنه ضد اعتقال أعضاء اللجنة، وقال «إنني أعلن هنا أنني لم

أمارس أي شكل من أشكال التطبيع» وإن التهم التي أُلصقت بي ليس لها أساس من الصحة فليس لي علاقة بأي فرقة يهودية. ولم تتصل بي لجنة مقاومة التطبيع ولم أقم بزيارات متعددة للكيان الصهيوني. حتى أنني لم أذهب للوداع الأخير لأي وأبي قبل وفاتها في الحليل، لأنني أرفض أن أعود لبلدي من خلال حدود وضعها المحتلون.

وطرح عمران عدداً من التساؤلات في هذا الصدد منها: هل يكفي أن أرفع على هذه اللجنة قضية اكتسبها وأثبت أن اللجنة كانت مخطئة؟ وقد نشرت عن أنني أخون وطني في مجتمع تهمة الفضائح ولا تهمة البراءة. حتى المحطات الفضائية التي بثت الأسماء المنشورة في القائمة لم تكتسح بكل الوثائق التي حاولت إبطالها لها «وأضاف» وهل أستطيع أصلاً أن أقدم إلى المحكمة لإظهار براحتي؟ وقال «منذ أسبوع وأنا أحاول أن أبعد محامياً يتولى الدفاع عن قضيتي، إلا أن المحامين الذين اتصلت بهم تهربوا من هذه القضية. مدفوعون بواجبهم الزماني».

– إرهاب سياسي اجتماعي فمن يدافع عن مستهم بالتطبيع سيحكمون مطيعاً أمام مجتمع محيط يهتف من أبطال.

– إرهاب قانوني يحتمل في المادة ٦٢ من قانون نقابة المحامين والتي تعني أنمو على الخاص إلى إيقيل الدعوة ضد زميل له أو ضد مجلس الثاقبية قبل إجرائه من قبل التبه.

ويقول تادر عمران حتى حق في الدفاع عن نفسي كضحية يجب أن أخذه من الجلال ونقابة المحامين وسعادة نقابة المحامين طرف في هذه القضية، ويتساؤل ليس في هذا تجاوزاً لكل الحقوق وسلطة تسوق كل السلطات؟.

وأشار قانوني أردني يارز في مقال كتبه في صحيفة يومية إلى أنه حتى مجرمي الحرب النازيين في نورمبرج وجدوا من يدافع عنهم في محاكمتهم التاريخية.

ويبدو أن مجلس النقابة في الاتحاد العام للنقابات المهنية قد شعر بأن شيئاً ما خاطئاً قد اكتنف عملية النشر فصرح عزام الهندي رئيس المجلس قاتلاً: «إن المجلس هو المسئول الأول عما يسبب بلجنة مقاومة التطبيع وإننا متفقين على أن القائمة الأخيرة التي نشرتها اللجنة رعا وقعت فيها تجاوزات حيث نشرت فيها أسماء شخصيات وشركات نحن غير متأكدين من أنها تتعامل مع إسرائيل والأصاف إنهم مجلس التنسيق» يدين في الاستعداد للإفادة فيها وإن المجلس على استعداد للاعتذار لمن ورد اسمه خطأ في القائمة».

# التقرير الاستراتيجي السوداني الاول

المجازات الجبهة الاسلامية  
زيادة سعر الدولار إلى  
٢٦٠٠ جنيه سوداني - زيادة  
المعز في الميزان التجاري  
وميزان المدفوعات - انتشار  
حالات الفساد المالي  
والإداري

جميع الأطراف  
معرفة حرة  
الجوهر  
كل تقرير  
المصدر

الحكومة والمعارضة  
السودانية في أزمة ..  
والانشقاقات طالت  
من في الحكم ومن  
في المعارضة .. سواء  
في الشمال أم في  
الجنوب

، وأنصارها بها ، ومن خلال خطب أُلقيت في المساجد ، يفتد كل طرف فيها أسباب الخلاف من وجهة نظره ، ويحشد أنصاراً حولها . كما نشر التقرير التشكيل الوزاري وتشكيل هيئة قيادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، وأساء مساعدي الرئيس البشير ومعاونيه ، وهي التشكيلات التي قُتت في أعقاب هذا الصراع ، وتبين بوضوح أنها تشبهت بوزراء ومستشارين وأعضاء قضاة في الحزب كانوا من أقرب المقربين إلى د. حسن الترابي ، وأن الانقسام في النخبة الحاكمة لم يحسم بعد ، وأنه انقسام شديد العمق.

وفي نفس هذا الباب ، تابع التقرير أنشطة " التجمع الوطني الديمقراطي " المعارض ، خلال العام محل الدراسة ، مع إشارات عابرة إلى بعض وثائقه في السنوات السابقة ، كنوع من التأكيد على مرجعيات " التجمع " وهي الحل السياسي الشامل للأزمة السودانية ، كما أورد في هذا السياق ، المذكرات والمبادرات التي تستهدف التوصل لهذا الحل والدعوات التي انطلقت للتوفيق بين تلك المبادرات ، سعياً للتوصل إلى منبر تناهض واحد ، تمسّد له كل الطاقات لاجتياح . كما تضمن هذا الجزء ، وصدا لأنشطة المعارضة السودانية ، في الداخل والخارج ، سواء في علاقاتها بالسلطة ، أم علاقاتها ببعضها البعض ، وسواء كانت منضوية تحت لواء التجمع ، أم كانت خارجة ،

المشكلة السودانية ، دورها معقدة ، يصعب فهم تشابكاتها ، والنظر في نُشْرُ: المطروحة لها ، دون ترتيب لأحداثها ، ودون علم ومعرفة بالتحديات التي تواجهها ، وهو ما يجتهد التقرير في أن يوفره ، في سعيه الطرح لأن يكون أول سجل سنوي يرصد وقائع وأحداث ما يجري في السودان.

**انشقاق الحزب الحاكم**  
ينقسم التقرير الاستراتيجي السوداني الأول (١٩٩٩-٢٠٠٠) إلى ستة أبواب ، يبحث أولها النظام السياسي الداخلي ، والتفاعلات التي تجري داخل أطراف هذا النظام بشكل منفرد ، وبينها وبين بعضها البعض في جانب آخر . وفي هذا الإطار يسلط الضوء على الانقسام الذي جرى داخل حزب المؤتمر الحاكم بسبب الصراع على السلطة بين قطبي حكم الإئتلاف د. حسن الترابي و« عمر البشير » ورؤية كل طرف لأسباب هذا الصراع ، الذي انتهى بعزل حسن الترابي " من قيادة الحزب الحاكم ومن رئاسة البرلمان ، ليأخذ الصراع شكلاً جديداً ، بانتقال " الترابي " من قمة السلطة ، إلى موقع المعارضة ، وتشكيله لحزب جديد ، ثم اعتقاله والإعلان عن محاكمته أخيراً . ويرصد التقرير وقائع الخلاف غير التصريحات التي أدلى كل من طرفي الصراع

بكتسب التقرير الاستراتيجي السوداني الأول ، الذي أصدره أخيراً ، مركز الدراسات السودانية " بالقاهرة الذي برأسه د. حيدر إبراهيم " أهميته من أكثر من زاوية ، فالترتيب الذي صدر تحت عنوان " حالة الوطن " يصدر خارج الوطن بالأمكانيات المتاحة ، سواء كانت إمكانيات بشرية - أعداد الباحثين - أو معلوماتية ، خاصة بتوافر الوثائق والنصوص والبيانات والصف ، التي يحتاجها هذا النوع من التقارير

كما أن التقرير ، بعد - في حدود علمي - هو الأول من نوعه في السودان وهو يشكل نقلة نوعية ، في الكتب ، والدراسات الخاصة بالمسألة السودانية ، تيسر على المهتمين بالشأن السوداني رؤية هذه المسألة من جميع الجوانب التي تحكم في تشكيلها وفي سير أحداثها ، سواء كانوا من الباحثين والدارسين والكتاب ، أم كانوا من السياسيين الممارسين ، أم من صانعي القرار . وبهذا المعنى ، فإن صدور التقرير الاستراتيجي الأول ، يمثل حدثاً ثقافياً مهماً . لأنه يقدم رؤية سودانية متكاملة ، للواقع السوداني ، تقوم على التوافق المعصري للدراسات الاستراتيجية ، الذي يفهم الاستراتيجية بمعناها الواسع ، الذي لا يقصرها على دراسة الجوانب العسكرية ، للظاهرة محل البحث ، بل يمتد ليشمل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويكتسب التقرير أهميته أيضاً من أنه يصدر في وقت تدخل فيه

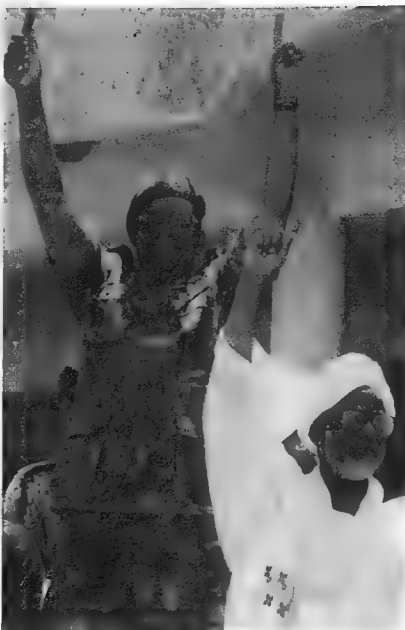
أمنية النقاش

أوضح التقرير حالات  
الفساد المالي  
والإداري ، في أوجه  
النشاط الاقتصادي  
الذي احتكرته الجبهة  
الإسلامية وأنصارها  
بعد أن اتعدمت  
الرقابة على أوجه  
إنفاق المال العام.

وفي الباب الثالث  
يرصد التقرير أبعاد  
السياسة الخارجية  
للسودان خلال عام ،  
ويصفها بأنها كانت سياسة  
المهادنة والاعتذار غير  
المباشر وتحسين الصورة  
القديمة ، خاصة بعد إبعاد  
حسن الترابي " وأنصاره  
عن السلطة كما يشير إلى  
التطور الذي لحق بعلاقات  
السودان بالدول العربية  
وخاصة ليبيا واليمن ،  
وتحسن تلك العلاقات مع  
دول الجوار الأفريقي ومع  
عدد من الدول الأوروبية  
والآسيوية ، وتآزم العلاقات  
مع الولايات المتحدة  
الأمريكية كما يسلط  
التقرير الضوء ، على  
الظروف التي واكبت  
تشكيل " الترابي " لمؤتمر  
الشعب العربي الإسلامي ،  
كشكل من أشكال رؤية  
الجبهة الإسلامية للدور  
الذي تلعبه السياسة  
الخارجية ، في ضمان

استمرار تميزها داخليا ،  
ثم التطورات التي أدت إلى إصدار قرار بحل  
المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي وإلغاء  
نشاطه.

وفي الباب الرابع ، يتناول التقرير  
قضية " الأمن القومي السوداني"  
الذي لا يمكن تحقيقه من وجهة نظره ، إلا  
بمحدوث استقرار سياسي يقود إلى تنمية  
اقتصادية ويحقق التوازن الاجتماعي ، وهي  
أمور غائبة عن الدولة السودانية ، بفعل  
استمرار الحرب الأهلية وتدهور الاقتصاد ،  
وتحول الصراع بين الحكومة ومعارضيه إلى  
صراع مسلح رهبة أعداد هائلة من قوى  
المؤلات والخبرات والكفاءات إلى الخارج ،  
فضلا عن تدهور أدوات وكفاءات القوات  
المسلحة التي تم استنزافها تماما في الحرب  
الأهلية ، يجعل مهددات الأمن القومي  
للسودان كثيرة ومتنوعة وبين تلك المهددات



الشير والترابي .. قبل الانشقاق

بعد امتثالها لتنفيذ برامج صندوق النقد  
والبنك الدوليين ، وتخليها عن دورها  
الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة في مجالات  
التعليم ودعم السلع والخدمات الأساسية  
وتحويلها إلى حكومة هدفها الرئيسية حماية  
الأمن والنظام العام وحماية الضرائب .  
وأوضح هذا الرصد أشكال القوضى  
والفساد غير المسروق في الجهاز  
المصرفي ، وأرجعه إلى أن القاعدة  
الاجتماعية لحكم الإنقاذ قامت على شرائح  
وفئات تمت على النشاط الطغياني ، المرتبط  
بالمصارف التجارية ، التي اتجه معظم نشاطها  
إلى سوق العملات الصعبة والمجالات التجارية  
والعقارية ، وعلى النشاط الاقتصادي ، لما  
سمى بالبنوك الإسلامية ، التي تمتعت  
بامتيازات واسعة ، تجاوزت ما هو مسموح به  
في قوانين الاستثمار وخلال هذا الرصد

وينتهي هذا الباب بعرض  
تحليلي للتطورات التي  
لحقت بمشكلة جنوب  
السودان ، والانشقاقات  
التي حدثت وسط القوى  
والفصائل الجنوبية .

والنتيجة المهمة التي  
يمكن استخلاصها من هذا  
الكتاب ، أن كلا من  
الحكومة والمعارضة  
في أزمة ، وأن  
الانشقاقات قد طالت  
من في الحكم ومن في  
المعارضة ، من في  
الشمال ، ومن في  
الجنوب ، وأن  
الحكومة بجناحها  
المتصارعين ،  
والمعارضة بجميع  
أحزابها ، تستخدم  
الحركة الشعبية  
بقيادة العقيد " جون  
فرنق " في الصراع  
فيما بينها ، وأن  
جميع الأطراف بين  
فيها الحكومة  
والمشتغلين عليها  
أصبحوا  
بفكرة منح الجنوبيين  
حق تقرير المصير بعد  
أن أصبح مطلباً لكل  
الفصائل الجنوبية ، بعد أن  
كانت موافقة أحزاب  
التجمع " عليها في مؤتمر  
القضايا المصرية بسمرا في  
يونيو عام ١٩٩٥ ، مجالا  
لتشهير الحكومة وأنصارها

، على اعتماد نعر خمس سنوات ، بالمعارضة  
السودانية

### تدهور مزور

خصص التقرير ، الباب الثاني لقضايا  
" الاقتصاد والدخل القومي " وأثبت  
بالبينات والأرقام ، أن عشر سنوات من حكم  
الجبهة الإسلامية القومية ، قد أسفرت عن  
أزمة ركزت تصخفي حادة للاقتصاد السوداني  
، الذي تخلفت أوضاعه ، وضائق قاعدته  
الإنتاجية ، ووصل سعر الدولار إلى  
٢٦٠٠ جنيه ، وزاد العجز في  
الميزان التجاري ، وميزان  
المدفوعات ، بعد أن انخفضت  
حصيلة ، الصادرات وارتفعت أسعار  
الواردات ، وأدت الطبيعة الطغيانية لحكم  
الإنقاذ إلى تبيد موارد البلاد وفانضها  
الاقتصادي طوال سنوات بقائه في السلطة ،

أيضا النزاعات الحدودية بين مصر والسودان خاصة في منطقة غلاب، والمخاوف المصرية من نقص المياه المتدفقة إلى مصر، وتأثير انفصال جنوب السودان في حجم تلك الحوض.

ويتابع التقرير في الباب الخامس " واقع التنمية البشرية، برصده لأوضاع التعليم والصحة وقضية الفقر وقطاع المداخات واتجاهات الصحافة السودانية وأوضاع حقوق الإنسان والتغابات، بينما يخصص الباب السادس للملاحق المتعلقة بالنظام الداخلي وقضية الجنوب والاقتصاد القومي والزراعة والتغابات.

### الاستفادة من التجارب السابقة

عرفت المطبوعات العربية أشكالا متعددة من التقارير الاستراتيجية، كان من أبرزها مايسمى بكتب التقييم السنوي، وكانت مجلة "الهلال" وصحيفة "المؤيد" تصدران هذا اللون من الكتب في بدايات القرن، الذي يتضمن أهم أحداث العام الذي مضى والعرض أو التحليل أو بالتوثيق. ثم بدأت تظهر في مصر، في العشرينيات، مايسمى بكتب الحوادث السياسية، وهي كتب توثق لأحداث عام، كان من أبرزها حواليا "أحمد شوقي" باشا، التي تروى وقائع التاريخ المصري، من خلال سنة من السنوات، متضمنة أهم الخطب السياسية والبيانات التي صدرت وتحليلات لتعليقات الصحف.

وفي الستينيات ظهرت كتب الوثائق العربية، وكان من بينها المجلد الضخم الذي كانت تصدره الجامعة الأمريكية في بيروت، يتضمن حصرا بأهم البيانات والوثائق السياسية المتعلقة بالعالم العربي خلال عام. كما أصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتابا سنويا تحت عنوان القضية الفلسطينية، يتابع كل ماينشر سنويا في أنحاء العالم من بيانات وتصريحات وقرارات الأمم المتحدة والصحف الإسرائيلية، بشأن القضية الفلسطينية، ثم تتالت بعد ذلك الإصدارات المشابهة من عدد من دور النشر العربية.

لكن تحديث فكرة التقرير الاستراتيجي في المنطقة العربية، مع إصدار مؤسسة الأهرام عام ١٩٨٥، للتقرير الاستراتيجي العربي الأول، الذي أخذ يعين الاعتبار الأشكال الماثلة في المطبوعات الأجنبية، كما أخذ بالمفهوم الواسع للوضع الاستراتيجي للدولة، أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية، وعلاقاتها الدولية والإقليمية، وموازن القوى العسكرية بينها وبين غيرها من الدول، وتطورات النظام الداخلي، والقوى التي تحركه وتؤثر في



جون فرنك

قراراته... هذا التحديث أدى إلى أن تبرز ظاهرة لافتة للاثبات، فيتوقف عندها التقرير، ويوفر لها مبحثا خاصا. ومن الأمثلة على ذلك اهتمام التقرير، في أعداده الأولى بالتهارات السياسية التي تعمل بشكل شبه علني، لكنها محبوبة من الشرعية، واهتمامه بمجموعات العنف الديني المسلح. وبدلا من الحواليا التي تتلخص كل التفاصيل، وبدلا من الوثائقيات التي تكتفي بنشر الوثائق، بدأت مع تقرير الأهرام الاستراتيجي العربي، مرحلة الاختبار من بين التفاصيل والوثائق والمعلومات والمادة المتاحة مما ينشر في الصحف من تحليلات وآراء تعبر عن اتجاهات الرأي العام، وعلى تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها والتقارير الدولية والرسمة المحلية، وبيانات ووثائق الأحزاب، وهي مرحلة أخذت بتحليل هذه المادة وتفسيرها طبقا لرؤى، يفترض أنها متناغمة بين فريق البحث.

ولقد شجع تقرير الأهرام الاستراتيجي على أن تظهر في مصر، في السنوات الأخيرة، محاولات ماثلة لمؤسسات فردية، فأصدرت داء "المحروسة" تقريرا سنويا باسمها، وبدأت هيئة الاستعلامات في نشر كتب دورية للوثائق الرسمية التي ظهرت خلال عام. كما أخذ التيار الاسلامي، في إصدار تقرير سنوي، باسم " الأمة في عام" ينظر للأوضاع، في مصر والمنطقة، والعالم من منظور إسلامي، يعبر عن رؤية واهتمامات التيار الاسلامي. وفي هذا السياق يأتي "التقرير الاستراتيجي السوداني الأول" ليستفيد من التجارب السابقة، ويقدم إضافة إليها،

في حدود أنه جهد فردي يقوم بالجانب الأكبر فيه " جدير إبراهيم" نفسه، وفي ظروف الابتعاد عن الوطن، كما سبقت الإشارة. ولأنه التقرير الأول، فقد كان طبيعيا، أن يهتم بالتجريبية، وأن يقتصد أحيانا لبعض التفاصيل في الرؤى بين باحثيه، وأن يمزج بين مناهج البحث المختلفة، فيكتفي في بعض الأبواب باستخدام التوثيق، ويستعين ببعضها الآخر بالتحليل، ويجمع بين المنهجين في أحيان كثيرة. ولأنه التقرير الأول فقد خلا من كشاف تحليلي للأسماء والوقائع، يخرج عادة هذا اللون من التقارير قيمة مرجعية كبرى، تسهل استخدامه كمرجع دائم للشئون السودانية.

ولأن التقرير يقدم منهجه الذي يؤول إلى التوثيق، مادة أولية، للتطور الاستراتيجي للسودان خلال عام، لكنه يخلو من استخلاص شبه نهائي لهذا التطور، انطلاقا من منهج قد يكون قاسما على أن هذا النوع من المجهود العلمي، الذي يهتم في معظم الأحيان بالمشاهد، مطلوب، لفهم من يشاء مايشاء من المادة المنشورة، لكنكم رؤية تحترم القارئ، من أدوات فهم الوضع الراهن في السودان من مختلف جوانبه، وأناق تطوره، كما أن التقرير يذا انتقائيا في العودة إلى بعض جذور القضايا التي يطرحها وأصل جذور بعضها الآخر، بما أخل في قدرة القارئ على ربط مايسمى بالاتي والحاضر وبفقد التقرير جانبها من ميزته، وهو الاطلاع على خليات الحدث. كما أن الباب السادس الذي ضم ملاحق تتعلق بوثائق سياسية واقتصادية ودستورية، كان يمكن توزيع مادته في الأبواب الخمسة كل حسب موضوعه ليسر للقارئ فهم تلك الموضوعات.

لكن هذه الملاحظات تبقى طفيفة ولا تقلل من كفاءة الذين أعدوا التقرير، الذي يعد صدوره جهدا علميا رائدا وإنجازا في حد ذاته. ويشكل التقرير الاستراتيجي السوداني الأول، إضافة جديدة، للدر الذي يلعبه مركز الدراسات السودانية، على المستوى العلمي والأكاديمي، والنضالي، إذ أنه يقدم للحركة السياسية السودانية، جهدا يسهم في زيادة وعيها وإدراكها المعرفي وحفظ ذاكرتها الوطنية، كما يشجع الاهتمام بالاشان السوداني لدى الدارسين والباحثين والمهتمين بمستقبله، والذين يتوقفون شرقا إلى أن يسترد السودان عاقبته، ليصبح كما اشتى الحالون «سلة غذاء العالم».



## حول الحركة الطلابية اليمنية في مصر ودورها في بناء اليمن الحديث



مقاتلون يمنيون من الجنوب

مقدمه

نتناول هنا تاريخ الحركة الطلابية اليمنية في مصر التي ظهرت مع بداية النصف الأول من القرن العشرين. وهي الحركة التي ضمت أبناء كافة مناطق اليمن، ودعت إلى الوحدة الوطنية اليمنية، وناهضت كل دعوة تتناقض مع هذا التوجه. فقد كانت الحركة الطلابية اليمنية بمصر هي أول من أكد في العصر الحديث على «قضية وحدة الشعب اليمني ووحدة الأراضي اليمنية». وهو ما يعني أن فكر تلك الحركة قد اتسم بالعمق، كما انطوى على نظرة استشراف حول مستقبل اليمن. فسمعت حوالى نصف قرن وقف الطلاب اليمنيون في القاهرة ضد كل ما يهدد «قضية

الشعب اليمني الواحدة في كفافه ضد الاستبداد والاستعمار من أجل الوحدة والتحرير الوطني». فقد شهد عام ١٩٥٦ تطوراً مهماً في مجال البناء التنظيمي لتلك الحركة وفي مجال توجهااتها الفكرية. وتجسد ذلك في انعقاد «مؤتمر للطلاب اليمنيين النائم في مصر». وفي تشكيل المؤتمر لجنة تنفيذية لمتابعة تنفيذ قراراته.

ولا جدال في أن قيام جامعة عدن يعقد ندوة حول وحدة الأرض والإنسان في اليمن

أحمد التميمي

عبر التاريخ إما ينطوى على تقدير للذين كانوا أول من طرح تلك الأفكار حول وحدة الشعب اليمني والأراضي في العصر الحديث. كان الطلاب اليمنيون موجودون في مصر في شكل بعثات تعليمية بدءاً من نهاية أربعينيات القرن العشرين. وسرعان ما أصبح ذلك الوجود يشكل نمطاً له تأثيره الفعال على الحركة الوطنية اليمنية. ومن المؤسف أن تلك القضايا لا تلقى اهتمام الباحثين على الرغم من أهميتها على كل من الصعيد السياسي، والتاريخي، والثقافي، والفكري. وسوف نتناول دراستنا هذه نشاط تلك الحركة والفهم الذي طرحته حول «الوطن الواحد» و«الوحدة اليمنية» أو «اليمن الطبيعية»

حسب التعبير الذي استخدمته الحركة الطلابية. ومن ثم فإننا سنتناول فكر تلك الحركة وممارستها العملية التي توافقت بشكل واضح مع منطلقاتها الفكرية خاصة فيما يتعلق بتأكيد مقر الطلاب الدائم على « قضية وحدة الشعب اليمني ووحدة الأراضي اليمنية » حسبما أشرنا من قبل.

#### البنية المؤسسة للحركة الطلابية:

رابطة الطلاب اليمنيين (التنظيم النقابي للحركة):

تشكلت البنية التنظيمية للحركة الطلابية في مصر من شكلين رئيسيين. الأول عبارة عن تنظيم نقابي لرعاية مصالح الطلاب واتخذ شكل «رابطة الطلاب اليمنيين» وإلى جانب ذلك كان هناك الهيكل السياسي للحركة المتمثل في «مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم» و«لجنة تنفيذية» لشابعة النشاط وتنفيذ القرارات.

**وظهرت الدعوة إلى تأسيس الرابطة لأول مرة بين الطلاب اليمنيين في حلوان عام ١٩٥٢** حيث يوجد معظم الطلاب اليمنيين في مصر. وكان أصحاب هذه الدعوة مجموعة من زملائي بمدرسة حلوان. وكانت تضم إبراهيم صادق، وخالد فضل منصور، وطاهر رجب، وعبد شميص محمد. وقد قام هؤلاء الأربعة بالجهد الطويل والرئيسي في عملية تأسيس الحركة الطلابية اليمنية في مصر ثم انضم إليهم آخرون من أبرزهم أبو بكر السقاف وعمر الجباري. وهنا على دعوة مجموعة الأربعة انضمت اجتماع في ١٩٥٢ في دار البعثة اليمنية في ٢٨ بتاريخ رسمت بمدينة حلوان بضواحي القاهرة لمناقشة تأسيس رابطة للطلاب. غير أن ذلك الاجتماع لم ينجح ولم يتم تأسيس الرابطة في ذلك الحين. ويعود عدم النجاح إلى عدم نفع الفكرة وإلى ما ترتب على الزويزة التي نشبت بسبب إعلان عبد الله الكرشى في الاجتماع بأن اليمنى هو من يدفع الضرائب للإمام.

وكان إبراهيم صادق هو الوحيد في هذه المجموعة الذي ينتمي إلى البعثة الطلابية المحولة من لبنان إلى القاهرة. أما خالد فضل منصور فكان ضمن بعثة طبع الحكومية. وكان عبده عثمان محمد قد جا، إلى مصر لينضم إلى بعثة المملكة المتوكلية المنقولة من لبنان. كما كان طاهر أحمد رجب قد وصل إلى مصر في عام ١٩٤٧ مع شقيقة عبد الله للدراسة بالمرحلة الابتدائية على حساب والدهما ومعها قريبهما محمد عمر صبري. وحصل الثلاثة على منحة من الحكومة



على عبد الله صالح

المصرية وبعد حصولهم على الابتدائية انتقلوا إلى مدرسة حلوان الثانوية منحة مصرية أيضا. وبعد وفاة والد طاهر في ١٩٤٩ انضمت هذه المجموعة إلى بعثة الطلاب اليمنيين بعد توسط أقاربهم عند الإمام. ومن ثم تركوا القسم الداخلي بمدرسة حلوان وانتقلوا للإقامة في مقر البعثة اليمنية بحلوان، واستمروا يدرسون في نفس المدرسة.

فقد كان في حلوان ثلاث بعثات طلابية يمنية: الأولى من المملكة المتوكلية. وضمت بعض الطلاب الذين كانوا يدرسون على حسابهم الخاص أو على حساب الحكومة المصرية. وانضم أعضاء هاتين البعثتين فيما بعد إلى البعثة الطلابية للملكة المتوكلية التي تأسست في حلوان في أعقاب وصول بعثة الأريعيين طالبا الذين كانوا في لبنان منذ ١٩٤٧، فقد تم تحويل هؤلاء إلى القاهرة بعد فترة من مقتل الإمام يحيى.

وعلاوة على ذلك شملت المجموعة الطلابية التي كانت في حلوان آنذاك عددا من الطلاب جاؤا من اليمن للالتحاق بالبعثة بالإضافة إلى عدد آخر ذهب إلى مصر على حسابهم الخاص وتم صمه إلى البعثة بناء على طلبات تقدموا بها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد وصل إلى القاهرة في أول يناير ١٩٤٨ بعثة صغيرة من أربعة طلاب لكنهم لم يذهبوا إلى حلوان فقد وصلت إلى القاهرة في ذلك التاريخ بعثة من أربعة طلاب أرسلهم الإمام. أي أنهم وصلوا قبل وصول البعثة الطلابية المحولة من لبنان. وهؤلاء الأربعة هم: حسين علي الحبشي، وعبد العزيز الفتحي، وعلى عبده سيف

ومحمد عبد الله عبده. وجاء إرسال هذه البعثة بناء على نصيحة أساتذة مصريين بإرسال طلاب إلى مصر لاختبارهم من بين الذين يدرسون في عدن. وطلب الإمام يحيى من محمد سعيد موالى، الذي كان قد انتقل من عدن إلى تعز، بأن يقوم باختبارهم على أن تتوافر في كل منهم الشروط التالية

١- أن يكون من أبناء (اليمن) ويقصد بذلك الشمال أي المملكة التركلية:

٢- أن يكون حسن الحلق ومن المتفوقين. وتم اختيار عشرة طلاب قطعا شوطا في الدراسة لكن لم يسافر من بينهم في ذلك الحين سوى أربعة فقط. وذهب اثنان منهم إلى طنطا وأثنان إلى المنصورة. وكان ذلك قبل انتقال بعثة الأريعيين من لبنان إلى القاهرة. وقد شكل طلاب هذه المجموعة الأخيرة الذين انتقلوا من مدارس المقاصد الحميدة في صيدا وطرابلس بلبنان الأغلبية بين الطلاب اليمنيين المتواجدين آنذاك في حلوان في ضواحي مدينة القاهرة ولكن سرعان ما أخذ الطلاب اليمنيون يتدفقون إلى تلك الضاحية. وهو ما أدى إلى تضاعف عدد طلاب البعثة عدة مرات في فترة وجيزة. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من أعضاء بعثة الأريعيين قد اتجه بعد انتهاء الدراسة الثانوية إلى الالتحاق بالكلية الحربية في مصر وشاركوا فيها بعد في ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وكان تأسيس دار البعثة اليمنية لإقامة الطلاب قد أدى إلى تحويل مدينة حلوان إلى مركز تجميع رئيسي للطلاب اليمنيين. وأخذ الوافدون الجدد ينتشرون إلى تلك الدار. وضمت البعثة المحولة من لبنان ٤ طالبا هم: إبراهيم صادق، أحمد قائد بركات، أحمد الطل، أحمد المحنى، أحمد مفرح، حسن على السقاف، حسن مكى، حسين صلاح الدين، صالح الجسالى، طاهر الكلاي، عبد الرؤوف رافع، حسن على الكرمي، المقحفى، عبد الطيف ضيف الله، عبد الله جزلان، عبد الله الكرشى، على الجبوري، على أحمد الحضر، على السقاف، على سيف الخولواتي، على الأبيشي، على أحمد العيني، على الكهالي، على الطوى، على محمد عبده، محسن الحري، محسن العيني، محمد خشافة، محمد زارة، محمد عبد العزيز سلام، محمد عبد الفتى، محمد صانع، محمد فائق، محمد الرعدى، محمد الماخضى، محمد الأنومى، محمد الوجيه الجيد، هاشم الحوشى، هزاع جباش، يحيى جحسان، ويحيى الديلمى. وكان مدير البعثة هو يحيى

المضاحي بينما كان على الأتسي مديرها المساعد.

ومن بين الذين انضموا إلى البعثة في حلوان فيما بعد: سليمان حسن، وعبد عثمان محمد، ومحمد عبد الوهاب جباري وشقيقه عبد الله، ومحمد طه الوشلي، وفؤاد قائد محمد، ومحمد عبد الله العصار.

ووصلت أيضا إلى مصر في تلك الفترة مجموعة أخرى ضمت محمد أنعم غالب الذي ينتمي إلى نفس جيل مجموعة حسين المحيشي سبتمبر ١٩٤٨ للدراسة على حساب والده. وسافر معه عبد الفتى على ومحمد سيف. وذهبوا في البداية إلى بنى سويف ثم انتقلوا إلى حلوان وانضموا إلى البعثة.

وكانت البعثة الطلابية الحكومية الثانية من لجج، وتشكلت من خمس طلاب كانوا جميعا في حلوان وتكونت هذه البعثة الطلابية الحكومية للبحر في ١٩٤٨ من: أحمد سعيد صدقة، وخالد فضل منصور، وصالح حرصى فرج، وفضل حسين عنبول، وناصر عاصر. وبعد فترة انضم إليهم عبد الله أحمد شهاب وفيصل عبد الطيف الشعبي.

أما البعثة الحكومية الثالثة فكانت من حضرموت وتوجد في حلوان أيضا. وقد ضمت أحمد عمر بن سلمان، وصالح بن همام، وعبد الله سالم باعيا، وعمر بارحيم.

أما البعثات الأهلية فلم يتواجد منها في القاهرة في ذلك الحين سوى بعثة نادى الأصابع الأولى في عام ١٩٥١، وهي من ثلاثة طلاب فقط هم أحمد محمد ثابت، وعلى عبيد الحق، ومحمد قائد محمد. واستقروا في حلوان أيضا. وأرسل نادى الأصابع بعد ذلك بعثتين في عام ١٩٥٣ قبل أشهر من سفر بعثة الاتحاد اليمنى. وضمت واحدة الشاعر أحمد الجباري والراحل عبد الله عبد الجبار راشد بينما ضمت الثانية فؤاد قائد محمد فمرد.

أما بعثة الاتحاد اليمنى المكونة من عدد أكبر فلم تصل إلى القاهرة إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر بأكثر من عام. فقد وصلت في ١٩ نوفمبر ١٩٥٣ على وجه التحديد. وقد ضمت هذه البعثة التي وصلت إلى مصر في ١٩ نوفمبر ١٩٥٣ أحمد الشجنى، سعيد الشيبانى، عبد الوهاب عبد البارى، على أحمد العيسى، على عبد الله الأقبى، فتح الأسود، فيصل عبد المجيد الأنصج، قائد محمد ثابت، محمد غالب فارح، محمد عبد الملك أسعد، محمد نعمان القدسي، ويوسف عبد العزيز عطا. كما ضمت أيضا عبد الكريم الأرباني ومظهر



عرجارى

الأسماء. وكان عبد الله صالح من بين المرشحين لكن تم شطب اسمه. فدفع مبلغا لمزينة الإمام وسافر إلى مصر وانضم للبعثة. وبحسب توزيع الطلاب على مختلف المناطق في مصر إلى دراسة خاصة، وكانت توجد في مدينة بنى سويف على سبيل المثال بعثة طلابية مبنية أصبح الطلاب يطلقون عليها «بعثة أبناء المشايخ والأمراء». كما أرسلت رابطة أبناء الجنوب أيضا في قسرة لاحقة بعثات دراسية إلى القاهرة.

ومثال ذلك البيان الصادر عن الرابطة تحت عنوان «البعثة الدراسية لعام ١٩٥٧» المنشور في صحيفة الفجر الصادرة في عدن في العدد رقم ٧٢ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٧ وجاء فيه: يسر رابطة أبناء الجنوب أن تعلن عن قبولها للطلبة التالية أسماؤهم في بعثتها الدراسية إلى مصر لعام ١٩٥٧.

أ- طلبة يحسبون على منحة كاملة: محمد عمر متصر (حضرموت)، عبد السلام خليل سليمان (عدن)، أبو بكر ياذيب (حضرموت)، محمد عمر بلحون (عدن)، عمر

الأرباني ومحمد الشهبارى. لكن تاريخ وصولهم يحتاج إلى تدقيق. وتلا ذلك بعثة أخرى للاتحاد اليمنى ذهبت إلى القاهرة في أوائل عام ١٩٥٤. وقد رشح نادى الشباب للبحر طلاب هذه البعثة. وتشكلت من خمسة طلاب ينتمون إلى قرية واحدة وتكونت هذه البعثة من: أبو بكر السقاف، وجعفر السقاف، وعلى عيدرلوس السقاف، وعمر الجباري (السقاف)، ومحمد عمر حسن اسكندر السقاف. وينتمون جميعا إلى قرية الوطى في لجج. وقد وصلوا إلى مصر في أوائل عام ١٩٥٤ عن طريق البحر. واستقر أعضاء هذه البعثة في الدقي في القاهرة، لكن قام البعض بتأدية امتحان الشهادة الثانوية في حلوان. كما انضم إليهم فيما بعد عبد الله حسن العالم.

وفي عام ١٩٥٤ وصلت بعثة أخرى إلى مصر. ومن أعضاء هذه البعثة: أحمد الحفاد، وسلطان أحمد عمر، وعبد الرحمن على عثمان، وعبد المجيد الزنلاني، وعبد الواحد الزنلاني، ومحمد حسن باجيدي ولم تتوفّر لنا بقية

أحمد باققيه(حضورموت) .

ب- طلبة سيجلسون على منحة جزئية:

محمد عبيد محمد(حضورموت) ، صالح عبد الحشني(حضورموت) ،عبيد سالم صالح(لحج) ،بدر ناصر عوزلي(العروال) ، سلطان أمين قرشي( اليمن) ،هود حسن الزبيدي(أبين) حسن علي بن يحيى(حضورموت) ،حسن حمزة محمد ناصر( عدن) ،علي محمد زويقي( عدن) ،عبد الطيف عبيد علي(عدن).

ج- طلبة سيدرسون على نفقتهم الخاصة تحت إشراف الرابطة:

عبد الرحيم محمد عثمان( اليمن) ،حسين عبد العزيز هائل( اليمن) ،محمد بن عمر بن سهل( حضورموت) ،حسن عبيد باهارون(حضورموت) ،أحمد غالب عفيفي( ياقع) ،عبيد الجليل عبد القادر الرعدى( اليمن) ، بدر سالم ياسين( عدن).

وقد احتاج تأسيس رابطة تجمع كل أبناء اليمن الطبيعي، بعد فشل محاولة تأسيسها في عام ١٩٥٢، بحلولوا إلى مرور فترة من الوقت ودرجة أعلى من التضلع، وقد نجحت عملية التأسيس بالفعل في ١٩٥٦ بعد أن تبلورت فكرتها على نحو أفضل ، وبعد أن نهضت الحوافر والتمسورات وبعد حدوث التفاعل بين الطلاب، ولها انتمى إلى الرابطة جميع الطلاب اليمنيين في مصر من كافة التوجهات ومن كافة المناطق الجغرافية في اليمن . وكان الزاهد محمد عمر حسن اسكنتر السقاف هو أول رئيس لتلك الرابطة . وضم مجلس إدارة الرابطة في أول تشكيل لها عبد الله المقطري ،وعبد الله الكرشي ،وفؤاد قائد محمد ، ومحمد أنعم غالب ، ومحمد علي الشهاري.

وتولت الرابطة آنذاك المدايصات حول مشاكل الطلاب ومن بينها أوضاع الذين وصوا إلى مصر بدون مع على أمل الالتحاق بالجامعة بالقاهرة وهو ما أدى إلى اعتصام الطلاب بالأسفارة في ٧ أغسطس ١٩٥٦

وقد أسهه بدر بارز في عملية تأسيس هذه الرابطة عدد كبير من الطلاب وأصبحت رابطة في واقع الأمر عناية مدرسة حصل من خلالها اليمنيون على خبرة مؤسسات المجتمع لمدى وإداراتها. كما مارسوا من خلالها أنضج تجربة العمل الديمقراطية ورعاية مصالحهم والدفاع عنها . وبرز من بين الذين ساهموا في تأسيس الرابطة: أبو بكر السقاف ،وأحمد الشينجي ،بوخالد فضل منصور، وعبيد الشيباني ، وسليمان حسن، وعبيد عثمان محمد، وعبد الغني علي، وعبد الله العالم، وعبد الله شهاب، وعبد الله صالح

عبيد ،وعبد الله عبد الوهاب جباري ،وعبد القوي العنسي ،وعمر الجباري ،ومحمد أحمد عبد الولي ،ومحمد عبد الله العصار ،ومحمد عبد الله باسلامة وآخرين.

#### الهكل السياسي للحركة

مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ١٩٥٦

أسهمت الحركة الطلابية اليمنية في مصر بدور يتسم بالريادة فيما يتعلق بقضية الوحدة اليمنية. فقد طرحت تلك الحركة مفهوم الوطن الواحد ووعدة الضراب اليمنى . وكانت أول حركة سياسية يمنية تضم جميع أبناء « اليمن الطبيعي » . كما أكدت وتمسكت « بأن اليمن الطبيعي كل لا يتجزأ وقيضته واحدة ذات كفاف واحد في سبيل التحرير والوحدة الوطنية الشاملة » . وذلك حسبما جاء في قرارات مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٦.

كانت التنظيمات السياسية اليمنية تعمل في ذلك الوقت ، في إطار واقع يقوم على تجزئة البلاد وتقطيعها ما بين الاستعماري والإمارات في الجنوب والإمام في الشمال . غير أن الحركة الطلابية اليمنية تجاوزت ، منذ نشأتها ، هذا الواقع على مستوى كل من الفكر والممارسة . ويعتبر انعقاد مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٦ وتشكيله « لجنة تنفيذية » مرحلة بارزة من مراحل تطور الحركة الطلابية اليمنية بوصفها إحدى الفصائل الأساسية التي تسعى إلى إيجاد حلول جديدة تتحقق فيه وحدة تراب الوطن بعد التخليص من الحكم الاستبدادي في الشمال . ومن الاستعمار في الجنوب

وقد عانى الطلاب اليمنيون في السنوات التالية لوصولهم إلى القاهرة تحارب خصبة أسهمت في صياغة وعيهم وفي تطور فكرهم حول قضايا الوطن اليمنى والوطن العربى . فعلى بداية خمسينيات القرن العشرين شهدت مصر - حيث يعيش الطلاب اليمنيون - تجارب كانت ذات تأثيرات بارزة على النطاق العربى فقد عرفت مصر آنذاك تجربة الديمقراطية في ظل حكومة الوفد التي ألغت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، وأتاحت الفرصة للكفاح المسلح ضد القوات البريطانية بمنطقة قناة السويس . وعندما تم قطع الطريق على هذه التطورات الوطنية بحربين القاهرة في ديسمبر ١٩٥٢ سرعان ما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفي ذلك المناخ تصاعدت المشاعر الوطنية على نحو غير مسبق . وشملت هذه العملية الجمع . وعاش الطلاب اليمنيون تجربة تلك التطورات على امتداد سنة أعوام تقريبا . كما

أسهمت أعداد ليست قليلة منهم بنشاطات في الشاط العام الذى كان يجرى في مصر وفي تلك التطورات . وكان ذلك من خلال النشاط في منظمة « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » المصرية المعروفة باسم « حدوت » . وهو ما أكسبهم معرفة ونضجا وأغنى تجربتهم . وكان قادة الحركة الطلابية اليمنية بمصر يعرضون دوما على أن يسخرها وصيهم وخبرتهم لخدمة قضية مستقبل اليمن ووحدة . وقد تعرضت من قبل لهذه الموضوع في الحوار الذى نشر في مطبوعات مركز البحوث للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق.

وفي منتصف عام ١٩٥٦ عمل الطلاب على بلورة تجربتهم وتصورتهم حول قضايا المجتمع اليمنى في ضوء التطورات العربية من جانب وفي ضوء التجارب السابقة لحركة الأحرار والاتحاد اليمنى ورابطة أبناء الجنوب من جانب آخر . وفي إطار تلك العملية انعقد في منتصف شهر يوليو ١٩٥٦ اجتماع تمهيدى لعدد من الطلاب اليمنيين في منزل محمد جباري . وكلف الحاضرون لجنة ضمت كلا من أبو بكر السقاف ،وعبيد الكريم الإبراني، ومحمد عبد الوهاب جباري بالعمل على تنظيم عقد اجتماع عام للطلاب اليمنيين بالقاهرة لندوة الأرض السياسية في كل من الشمال والجنوب.

وبعد مواصلة رابطة الطلاب الفلسطينيين على أن انعقد المؤتمر بمقرها بشارع قصر النيل حصل الطلاب على مواقعة قسم الشرطة على انعقاد المؤتمر. وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٦ انعقد المؤتمر في ظل حراسة جنود الشرطة للمصارة التي يقع بها مقر رابطة الطلاب الفلسطينيين . كما تواجد بعض الضباط المصريين في غرفة خلفية تحميا لأي طارئ . وشارك في أعمال المؤتمر عبد الله فاضل فاروق وهو من المثقفين الرواد في عدن في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين . وحضر المؤتمر مندوب عن جمال عبد الناصر ، كما حضر ياسر عرفات ،والشهيد صلاح خليل( أبو إيد).

#### اللجنة التنفيذية للمؤتمر

انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من سبعة أشخاص لمتابعة تنفيذ قراراته . وتشكلت هذه اللجنة من أبو بكر السقاف سكرتيرا عاما وعضويها صادق ، وعبيد الشيباني ،وعبيد عثمان محمد، ومحمد أنعم غالب ، ومحمد عبد الله العصار ،ومحمد عمر حسن اسكنتر السقاف . وقد لعب طلاب آخرون أدوارا أساسية في المؤتمر وفي صياغة توجهاته العامة . وكان خالد فضل منصور أبرز هؤلاء



د. عبد الكريم إبراهيم

الطلاب.

وقد عبر تشكيل تلك اللجنة عن توجه الحركة الطلابية وأصرارها على تواصل النشاط وعدم انقطاعه وجسدت اللجنة التنفيذية بالفعل معنى الاستمرارية التي أرادها المؤتمر الطلابي. وعملت هذه اللجنة على عرض قضية الشعب اليمني في المحافل المصرية والعربية. وظهرت في ثقة عميقة وبقين راسخ بأن الوحدة اليمنية هي مستقبل اليمن ومن ثم فإن اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اعتبرت أن منطلق الوحدة هو السبيل الرئيسي للعمل الوطني. وقد وضع البيان رقم واحد الصادر عن اللجنة في ٥ أغسطس ١٩٥٦ تصورات أصبحت تشكل، في السنوات اللاحقة، جوهر موجهات الحركة الوطنية اليمنية. ويستطيع كل من يطلع على نص ذلك البيان أن يصل إلى نفس هذا الرأي. فقد جاء في ذلك البيان على سبيل المثال «فقضية الشعب اليمني قضية محمّدة من الاستبداد والاستعمار. والكفاح ضد الاستعمار إنما يعني استكمال الاستقلال الوطني لشعبنا مع كفاحه ضد الاستبداد من أجل استكمال السيادة الشعبية بمقام حكومة واحدة لكل اليمن يجرده التحرر من الاستبداد والاستعمار».

إن ما قامت به اللجنة التنفيذية بشير إلى النطاق الواسع لتأثيرات فكر ونشاط الحركة الطلابية اليمنية في مصر. ويلاحظ أن دور الحركة الطلابية لم يتحصّر في مجال الطلاب والدوائر اليمنية وحدها. وحسبما أشار أحد قادة تلك الحركة وذلك المؤتمر فإن اتصالات اللجنة التنفيذية لم تكن مقصورة على الجهات اليمنية والعمل الطلابي فقط. بل أيضاً قامت اللجنة التنفيذية الدائمة بالعديد من الاتصالات مع السياسيين العرب سواء في مصر أو غيرها، مع رجال الصحافة والفكر مرصعة لهم من خلال اللقاءات وطرح القضايا السياسية أو عن طريق البيانات والدراسات لقضية الشعب اليمني ( وذلك حسب مقابلة مع عبده عثمان محمد أحد أعضاء اللجنة التنفيذية نشرت في مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨). وقد نجحت اللجنة التنفيذية في نشر الكثير من المعلومات والحقائق عن الأوضاع في اليمن. وتم ذلك بالنشر في الصحف المصرية مثل صحيفتي الشعب والمساء. وهما من الصحف التي أنشأتها ثورة يوليو في مصر. كما أذاعت «صوت العرب» عدة بيانات صادرة

## عن الحركة الطلابية. بعض الدلالات التاريخية لانتقاد المؤتمر

تنطوي مسألة انعقاد المؤتمر في العديد الثالث لقيام الثورة المصرية على دلالة خاصة تشير إلى أن الثورة هي طريق النجاة للشعب اليمني. ويؤكد من أهمية هذه الدلالة حضور مندوب عن عبد الناصر للمؤتمر. وعلاوة على ذلك فإن تشكيل اللجنة التنفيذية حمل هو الآخر أكثر من مغزى. فإن تأسيس هذه اللجنة يعبر عن توجه الطلاب وأصرارهم على استمرارية نشاط مؤقّدهم وتواجده بشكل دائم تنظيم سياسي. وقد أعطى ذلك الأ للحركة الطلابية ثغلا سياسيا ظهر تأثر المباشر على الفصائل السياسية اليمنية سواء كانت في داخل اليمن أو في خارجه. وقض عن ذلك فقد طرحت الحركة الطلابية اليمنية توجهات جديدة كلية تنتهت الحركة الوطنية اليمنية.

ونحن في القول بأن البيان الصادر عن مؤتمر الطلاب اليمني الدائم قد عبر في حد ذاته، عن دخول الحركة الوطنية اليمنية مرحلة نوعية جديدة مقارنة بالراحل السابقة سواء مرحلة حركة الأحرار اليمنيين، أم مرحلة الاتحاد اليمني بفرعيه في عدن والقاهرة ورابطة أبناء الجنوب. وينبغي التنويه هنا بأن توجهات الاتحاد اليمني في عدن اختلف بدرجة ما عن توجهات الاتحاد اليمني في القاهرة خاصة في الفترة التي انفراد فيها الزيميري بتوجيه سياسة الاتحاد في القاهرة. ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن مستوى مواقف وطموحات التجار الذين كانوا يتولون مسؤولية

الاتحاد في عدن كانت تفوق كثيرا طموحات حركة الأحرار اليمنيين بينما ظل الزيميري الذي أدار الاتحاد بالقاهرة ما بين ١٩٥٢ حتى تركزت طموحاتها في إقامة إمارة ستورية. وللهذا ظل رجال ١٩٤٨ يركزون على مسألة تولي البدر لولاية المهيد. وكان أحمد الكفاح أحد الأركان الأساسية في هذا التوجه. كما لم يكن من قبيل المصادفة سعي الزيميري إلى عقد اتفاق سياسي مع البدر على سبيل الدستور الذي أصدره الأول في نهاية عام ١٩٥٢ بالقاهرة باسم «أما لنا وأما لينا» وهو دستور يقر السلطة المطلقة للإمام. كما يقول الزيميري في ذلك الدستور: «وجعلنا ذروة النظام الذي ننشده هي حقوق الإمام على الشعب».

وقد التقى الزيميري بالبدر في القاهرة في يوليو ١٩٥٤ لناقشة الإصلاحات في اليمن على أساس ما جاء في «أما لنا وأما لينا» كما سافر من القاهرة إلى السعودية في أبريل ١٩٥٥ لنفس الغرض. وقبائل هناك البدر في حضور أحمد محمد تعصان. وفي يوليو من نفس العام أصبحت يثرب وأمانينا موضع اتفاق بين الزيميري بصفته رئيس الاتحاد اليمني بالقاهرة والبدر بوصفه وليا للمهد.

لقد كانت الحركة الطلابية بمؤسساتها المختلفة أكثر الفصائل فهما لطبيعة المرحلة التي بلغتها الحركة الوطنية في اليمن شمالا وجنوبا. ولذلك كانت الأكثر تعبيرا عن الواقع. ويؤكد ذلك التوجهات والأفاق الجديدة التي تنتهت الحركة الطلابية اليمنية في القاهرة والتي سوف نستعرض بعض ملامحها في

## التوجهات الجديدة التي طرحها المؤتمر للحركة الوطنية

تناول مؤتمر الطلاب اليمنيين كافة القضايا الحيوية الخاصة باليمن الطبيعي وشمل ذلك وقوفه ضد محاولات إقامة حكم ذاتي في عدن في إطار الكومنولث البريطاني كما وقف ضد المحاولات الرامية إلى إقامة دولة اتحادية تضم عدن وإسارات الجنوب العربي، أي المحميات الشرقية والغربية.

وعلاوة على ذلك أعلن المؤتمر عن وقوفه مع نضال أبناء الجنوب من أجل التحرر الوطني. وكان التمييز الذي وضعه بين مفهوم الوحدة والدعوة إلى الاتحاد التي ترددت على لسان بعض التنظيمات في عدن يعبر عن دعي بالأبعاد التاريخية للقطعة اليمنية من جانب وعن بصيرة من جانب آخر. وكان ذلك هو ما جعل المؤتمر ولجنته التنفيذية يتناديان بالوحدة وليس الاتحاد. فهما يعتبران أن دعوات الاتحاد على سبيل المثال ليست سوى «تمزيق لوحدة شعب واحد في وطنه الواحد». وبعبارة أخرى فإن الموقف من جانب الطلاب عن رفضهم «محنة القصة الوطنية الواحدة». وقد رأت الحركة الطلابية أنه عزل الحركة ضد الاستعمار عن الكفاح ضد الاستبداد والدعوة إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة لعنن والمحميات الشرقية والغربية من شأنه أن يؤكد مزاعم الاستعمار البريطاني بوجود كيان منفصل عن اليمن لهذه المناطق اليمنية الصليبية. وفي هذا تهديد مباشر لقطعة الشعب اليمني الواحدة في كفاحه ضد الاستبداد والاستعمار من أجل الوحدة والتحرر الوطني.

وكان ذلك التوجه هو الذي قد تأكد خلال مؤتمر الطلاب الذي أذن كافة التنظيمات التي دعت إلى تكوين دولة اتحادية. وقد نص البيان الصادر عن ذلك المؤتمر على ما يلي «يستشكر المؤتمرون ويعارضون دعوة رابطة أبناء الجنوب وحزب الجبهة المتحدة (عضو المؤتمر الوطني في عدن) إلى إقاسية دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن والإسارات الجنوبية (المحميات الشرقية والغربية) لأن في هذا تمزيقاً لوحدة الشعب اليمني والوطن اليمني الواحد».

كان فكر الحركة الطلابية يتسم بالوضوح الشديد ولا يخشى الإعلان عن الاتفاق أو الاختلاف في التوجهات السائدة آنذاك في الحركة الوطنية اليمنية بشأن الوحدة اليمنية. فقد كانت الوحدة اليمنية هي المحور الذي تركز حوله التوجهات السياسية للمؤتمر الدائم

ولجنته التنفيذية. وعبرت اللجنة التنفيذية بوضوح عن القضايا التي تتفق الحركة الطلابية اليمنية حولها مع الآخرين. كما عرضت القضايا التي تعتبر موضع اختلاف. فقد رأت اللجنة أنه الوحدة الطبيعية والنسائية التي تؤكد بعض الهيئات الوطنية أمر في غنى عن التوضيح والتأكيد، وإن ما يتحصر فيه الخلاف بيننا هو سعي هذه الهيئات لإيجاد دولة مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن والإمارات الجنوبية (المحميات الشرقية والغربية). فالعمل لإيجاد هذه الدولة يعني بالضرورة وجود شعبين متميزين في اليمن، وعليه فإن تمسك هذه الهيئات بالوحدة مع سعيها لإيجاد دولة مستقلة سيجعل الوحدة في المستقبل متروكة لهذه الدولة المستقلة تقرر حسب مشيئتها كما هو الحال بالنسبة للوحدة العربية المقترحة. وهنا أمر يتنافى مع المفهوم الصحيح لوحدة الشعب اليمني ووحدة الأرض اليمنية. لا يستطيع كل من بقراً ذلك النص إلا أن ينظر بتقدير إلى تلك الرؤية الثابتة التي استشرت المستقبل على نحو يتسم بالفرد. لقد أنصف تفكير الحركة الطلابية بعد النظر. وكان قادتها يخشون أن تؤدي مشروعات «الاتحاد» تلك إلى تركيز مسألة وجود يمينيين ومن ثم تعثر كل قضية الوحدة اليمنية.

ولإجلال في أن التوجهات الجديدة التي عبر عنها المؤتمر شكلت علامة على أن الحركة الوطنية اليمنية قد دخلت مرحلة جديدة بفكر حديث وأفاق جديدة تتجاوز فكر وتوجهات حركة الأحرار اليمنيين والاتحاد اليمني من جانب وفكر وتوجهات رابطة أبناء الجنوب وحزب الجبهة المتحدة من جانب آخر. وسوف يتضح ذلك أيضاً عند الحديث عن العلاقة بين حركة الطلاب والفصائل السياسية اليمنية الأخرى خاصة الاتحاد اليمني بإعانة النعمان والزيري في مصر.

## الدعوة إلى الحوار بين الفصائل الوطنية اليمنية

دعت الحركة الطلابية اليمنية في مصر إلى الحوار الوطني بين التنظيمات اليمنية المختلفة مثل الاتحاد اليمني و«رابطة أبناء الجنوب العربي». لكن هذه الدعوة لم تجع حث إن توجهات رابطة أبناء الجنوب العربي لم تكن معنية بقضية الوحدة اليمنية. ومن جانب آخر لم تتقبل قيادة الاتحاد اليمني بعض التوجهات الجديدة للحركة الوطنية التي طرحها مؤتمر الطلاب اليمنيين العام بمصر

ولجنته التنفيذية. وهي توجهات لم تعبر عن دخول هذه الحركة منعطفًا فحسب، بل عبرت أيضاً عن ظهور قيادات جديدة. ولم تنجح عملية الحوار التي دعت إليها الحركة الطلابية ومؤتمر الطلاب. فقد تشكلت اللجنة التنفيذية لتابعة مثل هذه القضايا ومن بينها محاولة التوفيق عن طريق الإقناع والمحوار بينه الاتحاد اليمني. وبين «رابطة أبناء الجنوب العربي» باعتبار هذين التنظيمين السياسيين كانا بوجدان في مصر في ذلك الوقت. ونتيجة لتعتت رابطة أبناء الجنوب العربي إلى درجة عدم اعترافها بمبدأ الوحدة اليمنية وأيضاً عدم التجاوب من الاتحاد اليمني مع بعض ما طرح من أراء جديدة تخدم الحركة الوطنية ككل. وكان من جراء ذلك أن اللجنة الدائمة التي انبثقت عن المؤتمر الطلابي لم تتمكن من التوصل إلى تحقيق دعوة الاتحاد في العمل الوطني بين التنظيمين في ضوء قرارات المؤتمر.

وعلى الرغم من عدم نجاح دعوة الحركة الطلابية إلى الاتحاد والحوار بين التنظيمات اليمنية إلا أن هذه الدعوة انطوت في حد ذاتها على مضامين مهمة فيما يتعلق بالوحدة. فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تتم فيها محاولة تنسيق الجهود بين تنظيم شمالي الطابع وهو الاتحاد اليمني وأخر جوي التكوين، أي رابطة أبناء الجنوب في أن واحد وهو مؤتمر الطلاب اليمنيين العام بمصر. وتجدر الإشارة إلى أنه حزب الجبهة المتحدة الذي كان في تحالف مع رابطة أبناء الجنوب في إطار «المؤتمر الوطني في عدن» لم يكن له وجود في مصر.

وعلى أي حال قد كان للحركة الطلابية اليمنية تأثيرها الفعلي على بعض توجهات الاتحاد اليمني بالقاهرة. ويستطيع أي مراقب أن يستخلص نفس النتيجة إذا ما قارن بين الدستور الذي أصدره الزيري في نهاية ١٩٥٢ تحت عنوان «أماننا وأمانيتنا» وبين مطالب الشعب التي أصدرها أحمد محمد نعمان مع الزيري في عام ١٩٥٦. ففي «أماننا وأمانيتنا» الذي صدر دون الرجوع إلى الاتحاد اليمني في عدن ويحاول الزيري أن يسترضي الإمام ويسعى إلى مصالحةه. فهو يخاطب الإمام في مقدمة ذلك الدستور قائلاً:

«إلى صاحب المجلة الإمام أحمد تقدم هذا المنهج الذي انتهجته في حقوقي، وجعلنا ذروة النظام الذي ننشده هي دعوات الإمام على الشعب تسليمنا منا بحق صاحب المجلة».

وعلاوة على ذلك يقول الزيري في المادة

الثاسعة من «أماننا وأماننا» أن الإمام «له السمع والطاعة على جميع أفراد الشعب في حدود أحكام شريعة الإسلام». ويمكن الرجوع إلى النص الكامل لـ دستور «أماننا وأماننا» في مقال علي محمد عبد بختار الاتحاد اليمني من المهد إلى الحد (مجلة الكلمة، ٤٧، مايو ١٩٧٨).

أما في «مطالب الشعب» الذي صدر باسم «الأحرار الدستوريين» نيابة عن الشعب اليمني المجيد» ف نجد أن نسخة التصالح مع الإمام قد اختفت، كما ظهرت مطالب تدعو إلى تقييد سلطة الإمام. فقد نصت «مطالب الشعب» على «أن الملك يملك ولا يحكم»، كما دعت إلى «تأليف حكومة انتقالية من أبناء الشعب تقسم بإجراء انتخابات لجميعية تأسيسية»، وعلاوة على ذلك طالبت بإلغاء «الاستيلاء وإطلاق حرية التجارة، وتحرير زج الناس في السجن وقطع الرؤس إلا بحكم قضائي، والتحقيق في عمليات الإعدام التي تمت من قبل ومعاينة المسجونين عنها، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين والرهائن، وإلغاء الخطأ والتناقض والتخمين وجعل الزكاة أمارة في اليمن كلها». كما نصت المطالب على إنشاء مجالس إقليمية وبلدية وقروية على أساس النظام اللامركزي. ويوجد النص الكامل لمطالب الشعب في نهاية مقال علي محمد عبد، الاتحاد اليمني من المهد إلى اللحد - ٢، مجلة الكلمة (العدد ٤٨ أكتوبر ١٩٧٨).

بعض ما جاء في «مطالب الشعب» عن تحول هام مقارنة بما هو موجود في «أماننا وأماننا». ولذلك شكلت هذه المطالب مرحلة جديدة في توجهات الاتحاد اليمني بالقاهرة. ولم يكن هذا التحول بتأثير الحركة الطلابية وحدها وإنما بفعل تأثيرات عديدة من بينها ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وتطور الحركة الوطنية في عدن، وتميز دور الاتحاد اليمني في عدن عن دوره في القاهرة. فقد كان يختلف مع توجهات الزبيري التي أعلنتها في «أماننا وأماننا»، وعلاوة على ذلك أسهم انضمام النعمان إلى قيادة الاتحاد بعد وصوله إلى القاهرة في أغسطس ١٩٥٥ في التحول الإيجابي في سياسة الاتحاد اليمني. وينبغي التنويه بأن تأثيرات الحركة الطلابية على التوجهات الجديدة للاتحاد اليمني نشأت في التأثير العام لفكر الحركة الطلابية ونشاطها من جانب وفي انتقاده لسياسة المهادة.

لقد كان أحمد نعمان والقاضي الزبيري يتعاضدان على الدوام في القاهرة لضغوط وانتقادات من جانب الحركة الطلابية اليمنية في مصر. وينبغي التنويه بأن الحركة الطلابية كانت تدعم الاتحاد اليمني لكنها أدت في نفس الوقت على انتقاده والضغط عليه لكي

يبتنى مواقف أكثر حسما. وعلى الرغم من هذه المواجهة المستمرة والتي كانت تأخذ طابعا حادا في بعض الأحيان فإن الطلاب كانوا يلجأون إلى الاتحاد اليمني برئاسة النعمان والزبيري كلما واجهوا مشكلة مع السلطات المصرية.

#### موقف الفصائل الوطنية في عدن تجاه الحركة الطلابية.

تخلت أبرز ردود الفعل التي ظهرت في عدن تجاه الحركة الطلابية وقرارات مؤتمر الطلاب اليمني في مصر والبيان الصادر عنه فيما كتبه عبد الله باذبي بصحيفة الفجر في ٦ أغسطس ١٩٥٦، أي بعد أسبوعين من انعقاد المؤتمر. وقد أوضح باذبي أن: «البيان ككل وثيقة سياسية تدعم كفاح الشعب في الجنوب كله وتلقى أصداء جديدة من شأنها تعميق جذور حركتنا الوطنية ودفعها نحو النضج والتكامل (...) ولكم كان البيان رائعا وصادقا في أكثر من مكان» كما قال باذبي في نفس المقال: «إننا نفهم الوحدة كما أوصيها بيان مؤتمر الطلاب في القاهرة». تشير هذه الكلمات إلى أن فكر الحركة الطلابية اليمنية بمصر قد نجحوا الأفكار والصورحات التي كانت مطروحة آنذاك من قبل المنظمات السياسية اليمنية. فلم يطرح أي تنظيم يمني في ذلك الوقت قضية الوحدة اليمنية مثل هذا الوضوح والعمق سوى الحركة الطلابية. وهو ما دفع باذبي إلى أن يصف بيان مؤتمر الطلاب اليمني في مصر بأنه «بيان سابقرة خطيرة» (تلقى أصداء جديدة من شأنها تعميق جذور حركتنا الوطنية ودفعها نحو النضج والتكامل».

#### تأثير آخر بين الطلاب اليمنيين

وعلاوة على التيار الماركسي الذي قام بتأسيس هذه الحركة الطلابية ظهر في السنوات اللاحقة تيار آخر وسط الطلاب اليمني بمصر. وجاء هذا الظهور بعد أن كانت إنجازات الحركة الطلابية التي تحدثنا عنها قد تبلورت وأحدثت تأثيراتها على الحركة الوطنية اليمنية. ولم يشكل هذا التيار حركة طلابية مستقلة أخرى بل ظهر في إطار حركة القوميين العرب بالقاهرة التي كان مركزها الطلاب الشوام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما تم نشاط هؤلاء أيضا من خلالناطة الطلبة اللطيفيين بالقاهرة. ففي منتصف خمسينيات القرن العشرين انضم طلاب يمنيون بالقاهرة إلى حركة القوميين العرب. وكان فيصل عبد اللطيف الشيعي هو أول المتضيين لتلك الحركة. وكان أنشط اليمني في هذا المجال سواء في القاهرة من خلال التادي الشافعي بالشيخ عثمان بضاحي عدن. وهو الموقع الأول الذي شهد تواجد حركة القوميين العرب باليمن ومن بين أول الذين انضموا بعد ذلك إلى

الحركة: عبد الكريم الإرياني، والراحل سلطان أحمد عمر، والراحل عبد الحافظ ذات، ويحيى عبد الرحمن الإرياني. وقد أسس فيصل عبد اللطيف ومعه سلطان أحمد عمر وعبد الملك إسمايل فرعاً لحركة القوميين العرب في عدن في السنوات الأخيرة من خمسينيات القرن العشرين.

وفي صيف ١٩٦٠ أسس يحيى عبد الرحمن الإرياني مع آخرين فرعاً لحركة القوميين العرب في تعز (اليمن الشمالي آنذاك). وضمت أول خلية ثابتة، أحمد طربوش، وشمسان عبد الله، وعبد الرحمن أحمد سعيد، ومالك الإرياني.

لقد كان هذا التيار أسسوا الحركة الطلابية اليمنية في مصر التي تحدثنا عنها يتنضم كما أوضحنا من قبل إلى اليسار الماركسي. وبعد حوالي ست سنوات من تواجد هذه الحركة ظهر هذا التيار الجديد الذي تشكل من الطلاب اليمنيين الذين انضموا إلى حركة القوميين العرب والبعث في منتصف خمسينيات القرن العشرين.

#### صرح بين الطلاب الماركسيين والقوميين العرب والبعثيين بمدينة طنطا

لقد تمثل الانجذاب الأساسي للحركة الطلابية اليمنية بمصر في تأكيدها على وحدة التراب والوحدان اليمني ومفهوم الوطن اليمني الواحد من جانب وعمدة العمل الطلابي من جانب آخر. أما حركة القوميين العرب فقد أيدت تياراً ثانياً، وحاول فيصل الشيعي على سبيل المثال إنشاء «رابطة خاتبة للطلاب اليمنيين لكنه لم ينجح. وكان من نتائج وجود التيار الثاني الصدام الذي حدث بين الطلاب اليمنيين في مدينة طنطا في ١٩٥٦م حول الوضع في العراق. وقد جرى ذلك الصدام بتعرض من الأمن المصري بواسطة التجديدي أحد المصريين المشرفين على الطلاب. فقد كان يشرف على البعثة اثنان من المصريين وثالث يمني. وترتب على الصدام ترحيل السلطات المصرية ثلاثة من الطلاب (المصريين اليساريين منها). عمر المجاويز (من لم يكن من طلاب طنطا)، ومحمد جعفر زين السقا، ومحمد عبد الله باسلامه. وقد تعرض محمد جعفر زين السقا وباسلامه وعمر غزال وأخري للضرب من جانب زملائهم اليمنيين القوميين العرب والبعثيين. وجرى الترحيل بعد جس محمد جعفر زين السقا في سجن القناطر، «وبوجه باسلامه إلى السفارة اليمنية واختفاء عمر المجاويز لفترة عن أعين البوليس ثم تعرضه للإذنا» بقسم شرطة الدقي - وتم سفرهم على طائرة يمنية صغيرة وانتقلت من القاهرة إلى أسوان ثم إلى أسسمرة. وواصلت بعد ذلك رحلتها إلى تعز. ونتج عن هذا الإعدام موجة احتجاج من جانب الطلاب

اليمينيين في مصر.

وقرر حوالي ٢٤ طالباً **ينبأ العودة إلى**

**اليمين احتجاجاً على موقف السلطات المصري**

، وسامسأروا بوابسة باخرة إلى الحديدة

، واستقبلهم هناك عبد الله الصيقل وهاشم

طالب ، ثم انتقلوا إلى حمص ، وذهب هؤلاء

الطلاب فيصا بعد في بعثات إلى الدول

الاشتراكية أساً.

ومن بين الذين عادوا من مصر احتجاجاً :

أبو بكر السقاف، أحمد الشجني ، أحمد

الحري، جعفر عبدالرؤس السقاف ،حامد

محمد علوي ، حمود محمد طالب ، خالد

فضل منصور ،عبد السلام الحداد ،عبد الله

بكسر ،عبد الله صالح عبده ، عبد الرحمن

البصري ،علي حميد شرف، علوي جعفر رـ

،علوي ماضي ،علي حميد شرف ،عمر غزـ

محمد أحمد عبد الولي ،محمد عمر حسن

اسكنبر السقاف ،وليد عبد الملك أسعد.

دور أعضاء الحركة الطلابية في بناء

**اليمين والوحدة**

اكتسبت الطلاب اليمينيون في مصر

خبرات خاصة ودعياً متميزاً . ويهود ذلك إلى

المناخ السياسي والثقافي الذي كان سائداً في

مصر في ذلك الحين . كما يعود ذلك أيضاً إلى

الخبرة المكتسبة من خلال العمل في رابطة

الطلاب اليمينيين ومؤتمر الطلاب اليمينيين

الدائم بمصر ولجنته التنفيذية . وكان **جميع**

**أعضاء اللجنة التنفيذية مؤقراً الطلاب**

**اليمينيين الدائم بمصر من الشيوعيين وأنصارهم**

كـما أسهم في تعميق الوعي بشكل عام

النشاط الذي مارسه بعض الطلاب من خلال

تنظيم **الحركة الديمقراطية للشعر الوطني**،

**فقد كانت «حدوت»** تسمح لأبناء البلاد

العربية المقيمين بمصر بالانضمام إلى صفوفها.

ومن بداية الحركة الطلابية اليمينية في

حلوان ظهر تلاحم بين الطلاب اليمينيين

والمصريين والعرب المتواجدين بحلول خاصة

السردانيين . وكما من بين أشكال ذلك

التفاعل نشاط **نادي الشباب الديمقراطي** الذي

تشكل بمبادرة من الطلاب الشيوعيين ..

وينبغي التنبه أيضاً بأن وجود تجمع للطلاب

اليمينيين الماركسيين بالقاهرة في منظمة

عضوية أعداد ليست قليلة منهم إلى منظمة

حدوت قد ساعد هو الآخر على تبلور توجهات

الحركة الطلابية التي تحدثن عنها طوال

الصفحات السابقة.

لقد لعب اليمين أسسوا حركة الطلاب

اليمينيين في مصر فيما بعد أدوار رئيسية

تتعلق بمستقبل اليمين . والجدير بالذكر أن

هؤلاء المؤسسين كانوا ينتمون إلى الحركة

الشيوعية . وقد غطت أودهم في مجال بناء

اليمين الحديث مجالات عديدة من بينها

**لمشاركة في صياغة الأهداف العامة للمرحلة**

**التاريخية الجديدة، والتحصين للثورة في**

**الشمال والجنوب ، والنقاع عنها بما في ذلك**

**ملحمة النفاق عن صنعاء أثناء حصار**

**لـسبعين روى بناء مؤسسات الدولة الجديدة**

**بعد ثورة سبتمبر في الشمال ونجاح الكفاح**

**السلط وتحقق الاستقلال في الجنوب.**

كما شاركوا ومعهم الكثير من أبناء

الحركة الطلابية بدور أساسي في صياغة

جوانب رئيسية من ثقافة المجتمع اليميني

الجديدة . وفي مجال الثقافة والفكر والأدب

نذكر أبو بكر السقاف ،وعمر الجاوي ،ومحمد

أحمد عبد الولي الرائد في مجال الرواية

اليمينية وصاحب رواية **يوتون غرباء** «ومحمد

أنعم غالب «ومحمد علي الشهابي . غير أن

محمد أنعم يعتبر أيضاً من بين مجموعة

الشعراء ، بالحركة الطلابية . وقد عبر ديوانه

«غريب على الطريق» عن جوانب هامة في

التاريخ الاجتماعي لليمين الحديث . كما يعتبر

شعره عن قضايا التاريخ الاجتماعي تهجاً

اتبعه شعراء آخرون . وتتميز في هذا المجال

أغنية البالة عن المهاجرين التي نظمها **مظهر**

**علي الإرياني** المحقق المشهور . والجدير بالذكر

أنه كان من أعضاء البعثات الطلابية اليمينية

بالقاهرة.

وقد ضمت مجموعة الشعراء التي نعتها

الراحل **إبراهيم صادق** رائد الشعر الحديث في اليمين

وصاحب ديوان «عودة بليس» وأغنيته «أنا يمني

أسأل التاريخ » و«يا طير كم أحسك حركتك في

يدك» التي غناها **محمد مرشد ناجي**، ومن أعضاء

**المجموعة عبده عثمان** محمد وهو من أبرز رواد

الشعر الحديث ومن الشعراء الغنائيين أيضاً . وهو

صاحب مجموعة «لمطحن في السحن» ومجموعة

«الحدار والمشتقة» ، وديوان «أرأب يتلکم» . وقد

صدر هذا الديوان بالاشتراك مع عبد العزيز المقالح

وهو بالإضافة إلى ذلك صاحب أغنية **أحمد قاسم**

يا حلو يا أخضر اللون وأغنية «يا بدر يا عبدة»

كما ضمت هذه المجموعة **محمد الشيباني** الشاعر

الغنائي والمفكر الاقتصادي المعروف ، ومن بين

أعماله أغنيته **محمد مرشد ناجي** «يا طير يا

رمادي افرج جناح وردني بلادي» و«يا نجم يا سامر

فوق المصلى» . وكان هؤلاء الشعراء من أبرز قادة

الحركة الطلابية . كما ظهر بين التمتين لتلك الحركة

الطلابية شخصيات عديدة أخرى . فما أكثر أعضاء

الحركة الطلابية اليمينية في مصر الذين لعبوا أدوار

بارزة في بناء اليمين الجديد سواء في المجال

النقابي أم كافة المجالات الأخرى.

ولم تكن مصادفة أن بعض الذين انتسروا

إلى تلك الحركة لعبوا فيما بعد أدوار هامة

في مجال العمل من أجل الوحدة اليمينية

وتحقيقها . وقد تولي البعض منهم مسئولية

ملف الوحدة في بعض الفترات ومن بين هؤلاء

الراحل **أحمد الشجني** . كما تولت شخصيات

أخرى مسئوليات مختلفة تتعلق أيضاً بهذه

القضية . ومن بينهم عبده عثمان محمد الذي

شغل منصب وزير الوحدة في عهد الرئيس

**عبد الله السلال** ، و**خالد فضل** محمد رئيس

حزب التجمع الوحدوي اليميني حالياً ، وقد

لعب بوصفه وزير العدل في اليمين الجنوبي

أثناء دورا مهمها في هذا المجال في بداية

ثمانينات القرن العشرين . وكان انتقاله لأول

مرة في حياته إلى صنعاء مرتبطاً بمهمة تتعلق

بقضية الوحدة . وغنى عن القول بأن شخصية

الراحل عمر الجاوي قد جسدت التوجهات

والتطلعات السامية نحو الوحدة اليمينية التي

عبرت عنها الحركة الطلابية اليمينية التي كان

من أبرز قادتها . ويعرف الجميع دوره الألق

في مجال العمل من أجل الوحدة ، ومحاولاته

الدائبة والجسورة لتجاوز واقع التجزئة علارة

على دوره في صياغة دستور دولة الوحدة

اليمينية التي تمثقت عام ١٩٩٠ .

كانت حركة الطلاب اليمينيين في مصر

أحد الروافد الرئيسية للحركة الوطنية اليمينية

ذات التوجه السياسي والفكري الحديث التي

برزت في ذلك الحين في كل من عدن وصنعاء

وتحصن . ويمكن القول بأن إنجازات الحركة

الطلابية اليمينية ، على كل من المستوى

الفكري والمستوى السياسي ، قد ارتبطت

ارتباطاً وثيقاً بالمسار الذي شقته الحركة

السياسية والعالية والثقافية في عدن وبغورة

١٤ أكتوبر ١٩٩٢ . كما شكلت من جانب

آخر أحد رافد الحركة الوطنية في الشمال

التي توجت بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٩٢ .

وغنى عن القول بأن هذه الحركة الطلابية

كانت أكثر الفصائل الفاعلة في ذلك الحين

تشديداً على قضية الوحدة اليمينية . فهي

حركة طليعية أسهمت في طرح مفاهيم

وحدة الشعب ، ووحدة التراب اليميني والوحدة

اليمينية . كما قدمت أيضاً الكثير من

العناصر التي شاركت بأدوار أساسية في

بعض الأحداث السياسية الفاعلة وفي بناء اليمين

الحديث . وفضلاً عن ذلك فإن القيادات

الجديدة التي قدمتها الحركة الطلابية تمثلت في

مؤتمر الطلاب اليمينيين الدائم في مصر ولجنته

التنفيذية قد أسهمت في تطور اليمين الحديث

وفي صياغة ثقافته العصرية.



## رسالة ألمانيا

كتاب انتبه وأدكه رئيسة حزب الخضر حتى يونيو ٢٠٠٠. المثل (يضم الميم) والسلطة. Das ideal und die macht.

كتاب يعبر عن هوة اليأس التي سقطت فيها إحدى مناضلات حركة الخضر بعد أن اعتلت مركز رئيسة الحزب في فترة مشاركته لأول مرة في الحكومة الفيدرالية. انتبه وأدكه تخلت عن ترشيح نفسها مرة أخرى للرئاسة في صيف العام الماضي بعد أن أدركت أن قوى أخرى في الحزب هي التي تقوده. بعد أن اكتشفت أنها وهي في موقع الرئيسة المشاركة للحزب (حزب الخضر له رئيسان أحدهما سيدة بنص لأتحة الحزب) أن وظيفتها الحقيقية هي تهدئة قواعد الحزب الساخطة بسبب تخلي القيادة عن مبادئ ومثل الحزب، وأن عليها -وهي المعلمة التي أتت للحياة السياسية من حركة أنصار السلام لتصبح عضوا في حزب الخضر- عليها الآن أن تيرر مشاركة حزبيها في حكومة تشن حرباً (ضد بورغوسلافيا) الدولة التي لم تعد تمتد على ألمانيا.



المستشار الألماني جرهارد شرودر بهم بصاحبة شوبله



لينين



كارلوس



ماركس

## الخضر بعد أن غيروا السياسة غيرت مقاعد الحكم سياستهم

الجنسيين الفرنسية والألمانية ومثل الخضر الفرنسيين الآن في البرلمان الأوروبي وهو الآخر من مؤسسي حزب الخضر. وكان زعيما طلابيا في فرنسا سنة ١٩٦٨ وعرف وقتها بدوره المعادي لليسار وللثقافات). وتأتي شهادة الإرهابي الشهير كارلوس الموجودة بالسجن في فرنسا بأن فيشر وينتيت ساعده على نقل أسلحة بسيارتها.

ومثل فيشر أمام المحكمة كشاهد في قضية أحد الإرهابيين الذي اعتدوا على اجتماع الأوبك في فيينا منذ أكثر من عشرين سنة. وكان صديقا لفيشر. وتبين أن الإرهابي المذكور كان مختفيا في فرنسا بمعرفه كوهين ينتيت ويعلم الأمن الألماني (تعال ينتيت إنه كان كسان يسمى لانتاع الإرهابي بتسليم نفسه).

وعقد البرلمان الاتحادي جلسة خاصة لمناقشة ما أراد المحافظون إثباته وهو عدم

### نبيل يعقوب

السياسة، ولا حزب العمل القاعدي الديمقراطي.

#### هجوم من أحزاب المحافظين

منذ بضعة أشهر يواصل المحافظون وبقية قوى اليمين حملتهم على حزب الخضر بالهجوم على ماضى قياداته البارزة. وعرض التلفزيون ميلسا وصورا عشر عليها «فجأة» لمظاهرة يشارك فيها يوشكا فيشر) الذي يشغل الآن منصب وزير الخارجية) وهي مظاهرة حدثت منذ ٢٥ سنة في مدينة فرانكفورت. ويصور الفيلم اعتداء فيشر على أحد رجال الشرطة. وصدر كتاب تتذكر فيه إحدى الإرهابيات السابقات أنها كانت تنام في بيت كان يسكنه يوشكا فيشر وكوهين ينتيت (الذي يحمل

وهذا الكتاب واحد فقط من المنشورات العديدة الصادرة في الفترة الأخيرة والتي تتعرض بالتحليل لحركة الخضر ولمسيرها بعد تحولات أساسية في سياسة الحزب اختفت معها معالم سياسته التي حددت هويته التي عرف بها في الثمانينات وبداية التسعينات. وبالفضل فإن الخضر الذين كانت حركتهم السياسية وكتاباتهم عاملا أحدث تغييرا حقيقيا في الفكر السياسي والاقتصادي في أوروبا والعالم بأخذ الطبيعة والحفاظ عليها في المساهمات الاقتصادية والسياسية، هؤلاء الخضر غيرتهم الآن السياسة، وبالأحرى غيرتهم مشاركتهم في الحكم. ويكاد لا يوجد مبدأ في برنامج حزبهم لم ينتهكه أو أصبح مجرد ذكر، صفات حزبهم القديمة وكأنه سخرية من واقعهم الحالي، فلم يعودوا حزب حماية البيئة، ولا حزب السلام، ولا الحزب الذي يحرم استخدام العنف في

صلاحية فيشر لتصب وزير الخارجية فلا يجوز أن يكون لميشل المانيا صلاص قسرب من الإرهاب.

حتى الآن أدت هذه الحركة إلى إصرار وزير الخارجية الحالي وزميله وزير البيئة الذي يشتركه عضوية حزب الخضر. وكان بورجن تربتين قبل انضمامه للخضر عضوا في جماعة «المصيبة الشيوعية» وهي جماعة ماوية معروفة بتطرفها لليسار وعدائها لليسار الماركسي وبوقفها السلبى تجاه النقابات.

#### جيل ٦٨ ونشأة الخضر

حركة الخضر التي نشأت في غرب ألمانيا بدأت حياتها السياسية بالمعارضة الجذرية للسياسة الخارجية والداخلية لألمانيا الاتحادية. ولدت الحركة وسط ما يسمى «جيل ٦٨» أيام حركة الطلاب الراديكالية التي بدأت عام ١٩٦٨ في المدن الجامعية في ألمانيا ونجحت الحركة التي قاومتها أجهزة السلطة والإعلام والأحزاب السائدة مقاومة ضارية في تغيير الجو السياسي في ألمانيا. فخلال مرة بدت مظاهر إدانة جماهيرية للعدوان الأمريكي على شعب فيتنام وصارت مظاهرات ضخمة في شوارع ألمانيا الغربية حاملة صبر هو شئ منه و لينين وكارل لينكشت متعددة باستغلال العالم الثالث، معارضة لسياق التسلم، ولاستخدام الطاقة النووية، داعية لنظام مواصلات وأنظمة صناعية لا تلوث البيئة إلا أن حركة الخضر منذ بداياتها فشلت في أن تجد علاقة مثمرة مع النقابات والحركة العمالية عموما.

كتب المحلل السياسي الألماني المعروف أوسكار نيسيت في كتاب صدر منذ أسابيع عن «جيل ٦٨ - المثقفين السياسيين والسلطة» أن هجوم جيل ٦٨ كان محاولة للتغلب على نظام متكلس استبدادي وبيروقراطي ترسخ وجوده في ألمانيا ما بعد الحرب - نظام لم يسمح بالنصدي الحماة للماضى النازى، ولم يسمح بمشاركة الطلاب في القرار في الجامعات والمدارس . ولم تنجح المجال الديمقراطية قاعدية، ولا تلمشت علنية بالفعل حول علاقات السلطة والسيطرة القديمة.

الحركة التي أسهمت في تحقيق إنجازات ديمقراطية مهمة في ألمانيا في صبروتها إلى حزب طرحت أيضا مشروع تنظيم سياسي يسعى لتجاوز مفهوم الحزب كما كان حتى ذلك ، وانطلق هذا المشروع من رفض المركزية، ورفض ازدواجية المناصب الحزبية والبرلمانية ، والعمل على ربط النضال البرلماني بالنضال من خارج البرلمان . ورغم كل ما أعترض هذا المشروع وما سببه من اضطراب إلا أنه كان شكلا أحسنه حركات عديدة في بلدان أوروبية

## قادة الخضر

### يعتذرون

### عن تاريخهم

### ويرهنون مستقبلهم

### للحكم



مالين أولبريخت

لاتتوازع حقوق وحريات ديمقراطية ومكاسب اجتماعية وبيئية. وفر الشكل الأشبه بالجمهية «محرره من الحدود الأيديولوجية الضيقة للحزب المقاندى» وفر إطارا واسعا للحركة من أجل أهداف مشتركة.

ولكن هذه التجربة الناجحة في المعارضة لم تعد تصلح للحكم الذى يحتاج إلى تماسك من نوع آخر .. تماسك فرضه قادة الحزب الفعلين. الصراع الذى خاضته حركة ٦٨ لم يكن هينا بخاصة لأن الدولة التي كانت بأكمها تحت نفوذ الفكر المحافظ والمعادى للشيوعية والتي اشتمت الحظر في أية كلمة للدفاع عن شعوب العالم الثالث ورأت خطر الشيوعية في شعار الديمقراطية القاعدية استخدمت ما بيدها من أسلحة الدعاية والضغط والحصار والمطاردة والقمع . وسقط ضحايا منهم الطالب بينو أوتن زوج في مظاهرة طلابية خرجت احتجاجا على زيارة شاه إيران وأطلقت النار على قائد الحركة الطلابية رودي دوتشكه ولكن هذا التصاريح ليس هو مجال النقاش والصراع الجارى حاليا . فإين الشكل السائد هو تقديم لوائح اتهام لزنق قادة

الحضر .. والفعل فجحت هذه الوصفة .

### التبرؤ من تهمة التضامن مع الثورة الفلسطينية

الذى يؤلم الكثير من الأعضاء في قواعد الحزب ومناصريه ويشيرهم هو «صلى الاعتذار عن خطايا الماضى» التي أصابت زعيم حزبهم فيشر . فهو باستثناء انكاره لأية علاقة بإرهابيين أو بتتظيم أعمال عنف في المظاهرات الطلابية يكرر بشكل متواصل ندمه على مشاركته في مظاهرات صدامية مع الشرطة «ويعمق» الاعتذار بتأكيد أسفه على أنه لم يفهم آنذاك أن احتكار الدولة للعنف هو قيسه ديمقراطية في حد ذاته . ويعتذر فيشر بمسفر سنة عندما شارك في مؤتمر تضامني في الجزائر مع منظمة التحرير .

ويقول وكيل وزارته إنه ترك صالة الاجتماع بعد قليل من الوقت بسبب الملل . وتأتى الصحافة في مشهد بعد ٣٧ سنة على أنه جلس في صالة المؤتمر منذ البداية حتى الحتام . ويغف قادة الحافظين والأحرار ليتهموا فيشر بأنه شارك وصق في مؤتمر كانت قراراته تهدف للقضاء على إسرائيل . طبع هذا الزعم لا قيمة له الآن إذ أكد وزير الخارجية ويؤكد إنلصا لإسرائيل والكل يعرف بإعلانه الشكر عن التزام ألمانيا بأمن إسرائيل ، في مواجهة هذا الموقف الدفاعي الزمن يكاد يرفض خلفه ويكسك بتلاييه ويتوسل إليه زسلا ، من الماضى الطلابى مذكبرته بأنهم لم يكونوا البادئين بالصدام مع الشرطة ، وأن هينات قضائية ووزرا «داخلية سابقين من المعسكر اليسرجوازي انقضدوا العنف الزائد الذى استخدمته الشرطة مع المتظاهرين . وإن إلقاء قبلة مولوتوف على سيارة لصحيفة «بيلد» منذ نحو ربع قرن والتي اتهم الطلاب فيها ثبت أنها كانت استغفرازا قام به عميل للشرطة . ولكن الخوف يبدو على فيشر وأخريين من أن تغلق الحملة في اضطراهم للاستغفان من الوزارة أو على الأقل ترك أثرأ يعرضهم الآن أو عند الأثرة المقبلة لتهميش أكثر لدورهم . والإنحسار التواصل في دعم الناضين لهم منذ انتخابات البوندستاغ عام ١٩٩٨ يزيد من قلقهم والمؤشرات متوافرة على جهود حزب الأحرار من أجل أن يربث الحضر كحليف محتمل للمستشار شرودر .

### صراع داخلى على الهوية

وتتراقق الحملة ضد الحضر مع استمرار

## حملة لتطويع «الخض» ليكونوا حلفاء في الحكومة القادمة

الصراع الداخلي على هوية الحزب. وكان هذا الصراع قد بلغ أعلى درجاته مع مشاركة ألمانيا في حرب الناتو ضد يوغوسلافيا، حيث شارك أعضاء الحزب وقبائلات له في مظاهرات تنظمها حزب الاشتراكية الديمقراطية وحركة السلام ضد الحرب. واستقال من الحزب مئات الأعضاء في كل المقاطعات ولا زالت مئات المقالات والرسائل تتداول وفيها يوجه الاتهام إلى قيادة الحزب بأنها تتسمك بمقاعد الحكم أكثر من تمسكها ببرنامجه الحزبي وقرارات مؤتمراته.

ورغم أن الوثائق الأساسية للحزب لا تزال تحمل الكثير من ملامح ما أعطى الحزب اسمه إلا أن الممارسة الراهنة للحزب ذهبت بسيفيته بعيدا جدا عن قناعات وأصنام أعضائه. وتعيش في الحزب الآن عدة أجنحة متجاورة أكثر من أن تكون متنازعة منها الجناح الليبرالي الذي يرى مستقبل الحزب في إيجاد توليفة بين حماية البيئة ونهج النيوليبرالية الاقتصادية، ويأمل هذا التيار أن يحصل على دعم من ناخبي حزب الأحرار الليبراليين. وهناك بقية من عناصر اليسار التي تؤكد أهمية العدالة الاجتماعية وأهمية إنشاء جسر مع النقيضات التي سادت بين الحزب وبينها تاريخيا علاقات مشوشة. وسبق الجناح القائد وهو حاح وزير الخارجية ويتم سرحانية لا محدودة. وقد تعرض لانتقادات شديدة في الصحافة. وفي فيلث لندبيته لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت. كما أثار الانتقادات داخل وخارج حزبه قوله الأخير «لا يبق لنا أن نتنفذ السياسة الأمريكية» والمناسبة هي القصف الصاروخي لجنوب بغداد.

**تقلبات الحزب ودور هم المستقبلي**  
يصف أحد نشطاء الحزب في مقال طويل نشره في الصحف وفي الأنترنت هذا التحول قائلا إن الحزب منذ أن شاركوا في الحكومة الفيدرالية انقلبوا (دون نقاش) على كل مواقفهم الأساسية السابقة. فهم على سبيل المثال كانوا يعارضون بشدة الفكرة القائلة بأن إنشاء وظائف منخفضة الأجور تمثل سبيلا لكافة البطالة. وكانوا يصغرونها بأنها

رأسمالية مانشتريّة (١). أما اليوم فهم يصمون بالجمود والنزعة الأصولية كل من يشكك في زعم النيوليبراليين بأن حل مشكلة البطالة يتطلب تخفيف الأغيا الضريبية عن الرأسماليين. هذا الزعم الذي يذكر بعبارة مارجريت تاشر الشهيرة «أعطوا المال للأغنياء، لكي تتحسن أحوال الفقراء».

هذه الحملة وهذا الضغط بسبب «عار الماضي» ماذا يعني الآن بالذات وفي منتصف الدورة البرلمانية؟

ترجع العديد من المؤشرات أن أهداف الحملة الراهنة لا تقتصر فحسب على السعي لإضعاف الحزب وأعضائه، الائتلاف الحاكم من الديمقراطي الاجتماعي والحزب، بل إنها أيضا ترمي إلى تحقيق المزيد من تطويع الحزب وجعلهم «بعد المزيد من التراجعات-مقبولين من أوساط اليمين كحلفاء» في حكومة قادمة تتشكل من المحافظين والحزب (المجدد). وليس هذا الأمر جديدا قاما. إذ ترددت وسط الحزب من القرب ومن الشرق أصوات تدعو إلى فتح المجال لتحالفات حكومية أيضا مع المحافظين.

وفي ألمانيا بتعدديتها الحزبية لعب حزب صغير هو الحزب الليبرالي (٥) إلى ٨ بالمائة من الأصوات في الانتخابات العامة) دورا مهما في السياسة إذ كان قاسما مشتركا أعظم في كافة الحكومات الفيدرالية تقريبا. واضطر الآن إلى الجلوس في مقاعد المعارضة بعد أن اختار الديمقراطي الاجتماعي التحالف مع الحزب بسبب الظروف التي سادت في السنوات السابقة للانتخابات الأخيرة واستراتيجية الأحرار التي راحت فقط على مشاركة المحافظين في الحكم. الآن غير الأحرار استراتيجيتهم وهم يخطبون ود الديمقراطيين الاجتماعيين ناصحينهم بأن يلقوا عن كاهلهم عبء الحزب ذي الماضي «المشبو» وضمينى الكفاءة في ممارسة الحكم.

ولكن خلف هذه التحولات السياسية تكمن تطورات اقتصادية اجتماعية تدفع الأحزاب لتدقيق وتعديل استراتيجيتها والبحث عن السبل لزيادة فرصها في ممارسة الحكم وتنفيذ مصالح الفئات التي تسعى

لتمثيلها وتحصل على دعمها. والمتأمل لهجمات اليمين يجد فيها هجرما على حركة صاعدة لجلب أراء الديمقراطية عارسة وليست اعلانات دعائية بارادها حقوقا اجتماعية وحرية وحقوق ديمقراطية وليس مجرد دعوة الشعب للحركة انتخابية تحظى ويمضى الشعب إلى بيوتهم بعيدا عن عمليات صنع القرار.

ولا شك في وجود صلة بين الهجمات الراهنة والدعوات إلى زيادة وتشديد الدور الأمني للدولة في تراز مع إجراءات تقليص الدور الاجتماعي لها. هذه الدعوات تتكرر مع تزايد الصعاب الاقتصادية والتوترات الاجتماعية. والمثير أنه في هذا الوقت بالذات يناقش المؤتمر الأخير للحزب في مدينة شتوتجارت ورقة تقول «إننا (أي حزب الحزب) بوصفنا قوة تستهدف تحديث المجتمع قد خلقنا الأساس لإصلاحات اجتماعية واسعة. ونحن نجد اليوم شركاتنا وشركاء أيضا حيث كان يوجد ولشركات السنين خصم فقط»

وفي أكثر من مقاطعة ترتفع أصوات وسط الحزب تدعو للتفكير في إقامة تحالفات مع المحافظين.

وفي أكثر من مقاطعة ترتفع أصوات وسط الحزب تدعو للتفكير في إقامة تحالفات مع المحافظين.

هل سيتفكر دور حزب الحزب في المستقبل على تكملة العدد المطلوب من نواب البرلمانتاغ لتمثيل واحد من الأحزاب الكبيرة من الحكم أي من الحصول على الأغلبية التي تكفل تشكيل الحكومة.. طبعاً مقابل المشاركة في الحكم؟ أم أن تاريخ مشاركته في الحكم منذ أكتوبر ١٩٩٨ قد أجاب عن هذا السؤال فعلا؟

(١) المقصود مدينة مانشتري في إنجلترا والتي يرمز اسمها في الأدب الاقتصادي لجيلال الانهيار الليبرالي في الاقتصاد في القرن التاسع عشر وهو الانهيار الذي يدعى لتحرير الرأسمال من أية قيود أو قوانين تعوق حركته وبالتيجة بسود استغلال وأسمال منفلت تمضي النيوليبرالية الحالية لفرسه.

## الانفاق الاجتماعي والفقراء في أمريكا اللاتينية



الشرطة  
تلقى القبض  
على متظاهر  
مناهض للمعلة  
في  
شيل

### بيتر شيرلوك

ترجمة: أحمد نبوي حسب النبی

على الرغم من أن مسستويات الإنفاق الحكومي الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينيات هي دول أمريكا اللاتينية تقل عن مشيلاتها في دول منظمة التعاون لاقتصادي والتنمية ، إلا أن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما يتوقع البعض . حيث قائل نسب الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كوستاريكا والأرجنتين النسبة الموجودة في أسبانيا . ومن الواضح أن الاختلافات الكبيرة بين هذه النسب في هذه الدول لا تعني أن حجم الإنفاق الحكومي الاجتماعي في أسبانيا أقل منه في كوستاريكا والأرجنتين .

وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي الاجتماعي في دول جنوب شرق آسيا تقل عن مشيلاتها في دول أمريكا اللاتينية ، إلا أنه من الواضح أن الإنفاق الاجتماعي المرتفع في أمريكا اللاتينية لم يساعد الفقراء والمهمشين بدرجة كبيرة . وفي حين انخفضت معدلات الفقر بشدة في العديد من الدول الآسيوية في العشرين سنة الأخيرة ، إلا أن عدد الفقراء قد ازداد أو ظل ثابتا في العديد من دول أمريكا

اللاتينية . وهذا لا يعني انخفاض حجم الأموال التي تنفقها دول أمريكا اللاتينية على القطاعات الاجتماعية ، ولكنه يعني ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام بكيفية تخصيص هذه الأموال في المستقبل إذا أردنا تحسين أوضاع الفقراء .

وتختلف مخصصات بنود الإنفاق الاجتماعي في دول أمريكا اللاتينية عنها في دول جنوب شرق آسيا نظرا لثني دول أمريكا اللاتينية مدخلا غربيا في التنمية ، وفي الإنفاق على القطاعات الاجتماعية المختلفة . وباستثناء كوستاريكا فقد حظيت برامج الضمان الاجتماعي بنصيب الأسد في الإنفاق الاجتماعي الحكومي بينما حصل قطاع الإسكان على أقل نسبة من الإنفاق الحكومي الاجتماعي . وعلى الرغم من تشابه توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم على المراحل المختلفة في أمريكا اللاتينية وفي إنجلترا ، إلا أن توزيع الموارد المالية على المراحل التعليمية المختلفة في أمريكا اللاتينية لا تعكس الاحتياجات الفعلية لهذه المنطقة .

فعلى حين نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية في منطقة أمريكا اللاتينية بأكملها عشرة أمثال تلاميذ مرحلة التعليم العالي ، إلا أن التعليم الابتدائي لا يحظى إلا بـ ٥٠٪ من نفقات من الأنفاق الحكومي على التعليم مقابل ٢٥٪ يحصل عليها التعليم العالي وقد يرى البعض أن الاستثمار في التعليم العالي يعتبر استراتيجية معقولة لتنمية رأس المال البشري بين صفوف الصفوة الحاكمة إلا أن هذا الرأي يتجاهل عدداً من القضايا .. أولاها أن نسبة الأمية في دول أمريكا اللاتينية ما زالت كبيرة حيث بلغت ١٥٪ من إجمالي سكان دول أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥ . وثانيها أن الدراسات قد أكدت أن الإنفاق على التعليم العالي لا يتسم بالعدالة ، حيث إن أعداداً قليلة من التلاميذ الذين ينتمون إلى أسر فقيرة تتلقى بالتعليم العالي . وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن أقرقر ٢٠٪ من السكان يحصلون على ما يتراوح بين ٤٪ إلى ٥٪ من الإنفاق على التعليم العالي في حين أن أغنى ٢٠٪ من السكان يحصلون

على ٤٠٪ من الإنفاق على التعليم العالي. ولهذا فمن الصعب جدا تبرير ارتفاع مستويات الإنفاق على التعليم العالي. وعلى العكس من هذا نجد أن الفلبين وتايلاند تخصصان نسباً أكبر من إنفاقهما على التعليم لتحويل التعليم الابتدائي.

وتعاني نظم الرعاية الصحية الحكومية عبر دول أمريكا اللاتينية من تحيز هائل نحو الإنفاق العلاجي المكثف بدلاً من التركيز على الخدمات الوقائية، وخدمات تحسين مستوى الصحة. ففي خلال المدة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ خصص نظام الرعاية الصحية في المكسيك ٦٨٪ من موارده للخدمات العلاجية، و٣٠٪ فقط للخدمات الصحية الوقائية. وفي أواخر الثمانينات خصص نظام الرعاية الصحية البرازيلي ٧٨٪ من موارده للخدمات العلاجية. وكما في الحال بالنسبة للتعليم فإن توزيع التمويل على القطاع الصحي يشير العديد من الإشكاليات. وعلى الرغم من وجود أعلى نسبة من الأطباء في الأرجنتين، إلا أن الأمراض التي يسببها الوفاة منها ما زالت متوطنة في المناطق الريفية الفقيرة. وقد أشارت إحدى الدراسات المنشورة عام ١٩٩٢ إلى أن هناك حوالي ١٣٠ مليون فرد في أمريكا اللاتينية لا يحصلون على أية خدمات صحية. وهذا التحيز لا ينسجم بالمساواة، حيث تتوفر الخدمات الجسدية الأكبر ثراء من الخدمات العلاجية عالية التكلفة مثل الجراحة في حين أن نفس هذه المبالغ لها تأثير أكبر على الصحة العامة لقطاعات كبيرة من السكان إذا خصصت للخدمات الصحية الوقائية. ونظرا إلى أن نسبة كبيرة من سكان دول أمريكا اللاتينية (وخاصة في الريف) يفتقرون إلى الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية فإن الأولوية يجب أن توجه إلى تطوير وحدات مجتمعية للرعاية الصحية الأساسية خدمة هذه الجساعات المحروسة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت أحيانا إلى الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في هذه الدول أقل تحيزا للأغنياء مقارنة بالاتجاه الشديد للأغنياء في دول أمريكا اللاتينية.

وقد أدى انخفاض الأولوية الممنوحة للإسكان في الإنفاق الاجتماعي الحكومي بواسطة الحكومات المركزية إلى استمرار قطاعات كبيرة من السكان في أمريكا اللاتينية في العيش في ظل ظروف غير مرضية. ففي أروال التسعينات كان حوالي خمس السكان في أمريكا اللاتينية محرومين من الحصول على مياه شرب نظيفة. ويوجد

للتدخلات الحكومية غير المباشرة عن طريق تنظيم إيجار وبيع الأراضي أو تقديم قروض مخصصة للإسكان تأثير أكبر على أوضاع السكان السكنية بصورة تفوق تأثير التدخلات الحكومية المباشرة. وعلى الرغم من هذا فمن المأمول أن يتم توجيه الإنفاق الحكومي المباشر نحو برامج تحقق استفادة الجماعات المحروسة من هذا الإنفاق بصورة فعلة وفعالة. وعلى الرغم من أن غالبية الإنفاق الحكومي على قطاع الإسكان موجه نظريا إلى بناء المسكن الشعبي، إلا أن المعدلات العالية للحرمان الشعبي من المسكن تشير إلى أن هذه المنازل مكلفة بشدة بالنسبة للفقراء وتفتقر إمكاناتهم المادية. وفي البرازيل تم استخدام غالبية أموال البنك الوطني البرازيلي للإسكان في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في الحضر وليس لبناء المسكن. وبالإضافة إلى هذا فإن الحرمان الشعبي من المسكن يشير إلى أن هذه المنازل مكلفة بشدة بالنسبة للفقراء وتفتقر إمكاناتهم المادية. وفي البرازيل تم استخدام غالبية أموال البنك الوطني البرازيلي للإسكان في تنفيذ مشروعات البنية التحتية في الحضر وليس لبناء المسكن. وبالإضافة إلى هذا فإن حجم الأموال التي خصصت لبناء المسكن استغلت منها أقل الشرائع المجتمعية من حيث المبالغ كان قليلا جدا. ولم يتم تخصيص سوى مبالغ ضئيلة لرفع مستوى البنية الأساسية ولتوفيرها في المناطق العشوائية على الرغم من احتياج الفقراء بشدة لذلك.

وبهذه الإنفاق على الضمان الاجتماعي على أكبر نسبة من الإنفاق الاجتماعي الحكومي في دول أمريكا اللاتينية. وضمن الضمان الاجتماعي عدة برامج وأنشطة. ففي المكسيك مثلا يكون المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي مسئولاً عن المعاشات والتأمين الصحي والتدريب المهني. ولا تستحوذ إعانات البطالة سوى على مبالغ ضئيلة من الإنفاق على الضمان الاجتماعي في غالبية دول أمريكا اللاتينية. وذلك على النقيض من المملكة المتحدة حيث تهتم إعانات البطالة على ١٥٪ من الإنفاق على الضمان الاجتماعي. ولا يعني انخفاض الإنفاق على إعانات البطالة انخفاض نسب البطالة في دول المنطقة بل على العكس. ففي الأرجنتين كانت نسبة البطالة عام ١٩٩٢ الحضر ١٤٪ وإذا أخذنا في الاعتبار العاملين في القطاع غير الرسمي وانخفاض عدد ساعات العمل لدى العاملين بالفعل نجد أن ٣٠٪ من إجمالي السكان في سن العمل في

الحضر لا يعملون في وظائف رسمية. ولا يرجع انخفاض الإنفاق الحكومي على إعانات البطالة إلى عدم الاحتياج إلى تلك الإعانات أو إلى عدم توافق التمويل الحكومي وإنما يرجع إلى عدم الاهتمام بقضية البطالة في البرامج التنموية، وإلى ضعف النقابات المهنية في دول المنطقة.

وبالإضافة إلى حالة المخصصات المالية لإعانات البطالة فإن الملمع الرئيسي الآخر للإنفاق الحكومي على برامج الضمان الاجتماعي هو المبالغ الكبيرة المخصصة للمعاشات الخاصة بالتقاعد وبإصابات العجز عن العمل في دول أمريكا اللاتينية. ويتناقض هذا الواقع مع الوضع القائم في الدول الآسيوية متوسطة الدخل، حيث تقل نسبة الأموال المخصصة للمعاشات. وقد يبدو للوهلة الأولى أن كبار السن في دول أمريكا اللاتينية يستحقون مستويات معيشية تفوق المستويات المعيشية للشرائح المجتمعية الأخرى. ولكن الحقيقة أكثر تعقيدا حيث يحال إلى التقاعد نسبة كبيرة من الأفراد المستطوي العمر. ففي البرازيل مثلا يحال المعلمون إلى التقاعد بعد العمل لمدة ٢٥ عاما فقط. وعلى الرغم من أن مستويات دخل كبار السن تزيد على مستوياتها لدى الشرائح العمرية الأخرى، إلا أن هناك نسبة كبيرة من كبار السن لا يحصلون على معاشات حكومية أو على خدمات التأمين الصحي. وقد أوضحت دراسة أجريت في العشوائيات في الأرجنتين أن ٤٥٪ من السكان في سن الستين لا يحصلون على أي صورة من صور الدعم الحكومي. وأشارت الدراسة إلى أن الفقراء من كبار السن الذين لا يحصلون على الدعم الحكومي يشكلون أقل الشرائع المجتمعية في مدن العالم الثالث، وأنهم يضطرون إلى التسرد في الشوارع ويعجزون عن دفع تكاليف أسرارهم المأوى والزمن. وعلى هذا فعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي على المعاشات في دول أمريكا اللاتينية فإن هذا الإنفاق لم يوفر ضمانات للحصول على الحد الأدنى الأساسي من متطلبات المعيشة ولم يحم بعض القطاعات السكانية من الوقوع في براثن الفقر المدقع.

ولا تحظى برامج دعم الغذاء بدور كبير في السياسات الاجتماعية الحكومية ففي الأرجنتين بلغ نصيب دعم الغذاء ٤,٢٪ فقط من الإنفاق الاجتماعي الحكومي عام ١٩٩٥. ولا تحظى برامج دعم الغذاء في دول المنطقة سوى بمبالغ ضئيلة. كما أن هذه البرامج قصيرة العمر ولا تستمر نتيجة لتغير

نظرا لأن هذه الشريحة أقل قدرة على التعبير عن نفسها وأقل تنظيميا وأقل تأثيراً على السياسة العامة في المجتمع من الشرائح الأخرى.

**والطريقة الثالثة:** هي الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي التي يمثل الإنفاق عليها نصف الإنفاق الاجتماعي الحكومي في دول أمريكا اللاتينية . ويلاحظ أن الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي تكون مشروطة بالاستفادة من التأمينات الاجتماعية . ويتطلب الاشتراك في التأمينات الاجتماعية أن يدفع الفرد مبالغ مالية تستقطع من راتبه وأن يدفع صاحب العمل مبالغ أخرى قبل أن يحق للمشتري في التأمينات الاجتماعية الاستفادة منها ويكون هذا الدخل فعالاً ودعمه للتسليم الاجتماعي في المجتمعات الغنية التي تحمل غالبية القوى العاملة بها في مهن ضمن قطاع العمل الرسمي وتترد دخلاً شهرياً ثابتاً. أما في أمريكا اللاتينية فإن نموذج التأمينات الاجتماعية يستفيد قطاعات كبرى من السكان المهشين اقتصادياً بالفعل . ففي الأرجنتين تبلغ نسبة القوى العاملة المستفيدة من التأمينات الاجتماعية ٥٣,٢٪ مقارنة بـ ٥,٣٪ في البرازيل ٢٤,٥٪ في كولومبيا ٢٥,٧٪ في بيرو ٣٩,٨٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وهناك شكوك في صدق الأرقام الخاصة بدول أمريكا اللاتينية . وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية ومعدلات البطالة لم يكن من الغريب أن تنخفض نسبة المستفيدين من برامج التأمينات الاجتماعية خلال عقد التسعينات . وكما توضح الأرقام فإن كولومبيا وبيرو لا توفران التأمينات الاجتماعية إلا لربع القوى العاملة بها فقط وهو الأمر الذي يتباين بشدة مع ما هو قائم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

**ولا تحصى برامج الضمان الاجتماعي في دول أمريكا اللاتينية ضمن أقلية من إجمالي عدد السكان ، وبهذا فهي تهمش بشدة أكثر الشرائح المجتمعية فقراً وعزلاً سواء في الريف أو بين صفوف المستفيدين من هذه البرامج ، حيث يحصل العاملون في وظائف ذات رواتب أعلى وفي المهن الأكثر تميزاً بمدى أفضل من العوائد تفوق العاملين في وظائف ذات رواتب أعلى وفي المهن الأكثر تميزاً بمدى أفضل من العوائد تفوق العاملين في مهن منخفضة الرواتب ويظهر هذا التفاوت في الاختلاف الواضح بين معاشات الأفراد العاملين في مهن مختلفة . ففي الأرجنتين كان**

**انقر ٢٠٪ من السكان  
لا يحصلون على أكثر  
من ٥٪ من الاتفاق على  
التعليم العالي - وال  
٢٠٪ الأخرى يحصلون  
على ٨٠٪ من**

### التأمينات الاجتماعية والفئات المهمشة

تناولنا في الجزء السابق مستويات ونوع الإنفاق الحكومي الاجتماعي في أمريكا اللاتينية وسوف نتناول في الجزء التالي توزيع الخدمات الاجتماعية . وهناك ثلاث طرق لتوزيع الخدمات الاجتماعية:

**الطريقة الأولى:** هي تعميم الاستفادة من الخدمات باعتبارها حقاً من حقوق المواطنة ، وهذا ما يحدث مع التعليم الحكومي والرعاية الصحية . ولكن المشاكل المرتبطة بتعميم هذه الخدمات كبيرة جداً .

**والطريقة الثانية:** تقديم الخدمات لشرائح مجتمعية معينة تعتبر محرومة محصورة أو بأخرى . وتقدم هذه الخدمات بعد تقديم ما يثبت أحقية المستفيدين منها في الحصول عليها وهذا ما يحدث مع غالبية برامج دعم الغذاء والإنفاق على الإنسان الشعبي . وتشجع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي الطريقة الثانية وعلى الرغم من هذا فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأهداف المعلنة وبين الآثار الفعلية لهذه البرامج . ويتطلب الاستهداف الفعال للفقراء القائم على الاستحقاق الفعلي والقدرات المادية للمواطنين هيكل مؤسسية قوية وهو أمر مفقود في منطقة أمريكا اللاتينية . وتنتظر دول المنطقة إلى الخدمات الاجتماعية باعتبارها أنشطة خيرية تتفضل بتفديدها الدولة ، وليس باعتبارها حقوقاً مشروعة يجب أن يستفيد منها كل المواطنين . ويعتبر الوصول إلى أفقر الفقراء مهمة صعبة

الحكومات . ففي المكسيك تم البدء في تنفيذ برنامج لدعم الغذاء في الفترة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ . ويلاحظ أن الأموال المخصصة لتحويل هذا البرنامج كانت قليلة ولا تتناسب مع حجم ظاهرة الفقر في البلاد . وعلى الرغم من قلة الأموال المخصصة لهذا البرنامج تم استخدامه من قبل رئيس المكسيك لأغراض سياسية . حيث حصلت الولايات المكسيكية التي كان الحزب الحاكم في أمس الحاجة إلى أصواتها على نصيب الأسد من الأموال القليلة لهذا البرنامج . وفي البرازيل تم تنفيذ برنامج في مدينة ريسفي في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٠ بتحويل من ولاية «بيرنا مياكو» لدعم السلع الغذائية المقدمة للفقراء . في الحضر . وبعد نجاح التجربة الاستطلاعية تم إيقافها بدلاً من التوسع فيها . وهناك مشروبات البرامج المماثلة في دول المنطقة التي تم التحلي عنها بعد تطبيقها لمدة قصيرة .

وعلى هذا فإن برامج دعم الغذاء في دول أمريكا اللاتينية تعتبر جهوداً ضئيلة للقضاء على عدد قليل من صيور الظلم الصارخ القائمة . وهي ليست أكثر من محاولات غير جادة للظهور بحل مشكلات الفقراء والعزوين . والفائدة الوحيدة لهذه البرامج هي خلق مزيد من فرص العمل الحكومية في منظمات غير فعالة . وما يتبقى من أموال لدى هذه البرامج بعد خصم العمالة المتضخمة يتم توجيهه للدعاية لهذه البرامج . ونتيجة لهذا لا يصل إلى مستحقي الدعم سوى نسبة ضئيلة جداً من الأموال المخصصة لهذه البرامج .

يتضح من هذا العرض الموجز أن تخصيص الأموال الحكومية في دول أمريكا اللاتينية قد فشل في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الدول . وعلى الرغم من زيادة حجم المبالغ المخصصة للإنفاق الاجتماعي في دول أمريكا اللاتينية عن مثيلاتها في الدول الأوروبية إلا أن نسبة ضئيلة جداً من هذه الأموال هي التي تصل إلى الفقراء وإلى مستحقيها في دول أمريكا اللاتينية . وفي حين نجد أن غط الإنفاق في دول أمريكا اللاتينية يشابه مع مثيله في الدول المتقدمة إلا أنه لا يجب تفسير هذا التشابه على أنه علامة على حدوث التنمية في دول أمريكا اللاتينية . ولكنه يدل على تنفيذ السياسات الفرية في سياق مجتمعي لا تتناسب معها تماماً . حيث تقل الأموال المخصصة لتحويل التعليم الابتدائي وللإنفاق على الخدمات الصحية الأساسية والرقابية . وعلى دعم الغذاء .

حوالي ٩٠٪ من المحالين للتقاعد في عام ١٩٩٨ يحصلون على معاش شهري يقل عن ٢٠٠ دولار أمريكي في حيث لا يحصل على المعاش الشهري الذي يزيد على ٥٠٠ دولار أمريكي سوى نسبة قليلة جدا من الأفراد. وتصدق هذه الحقيقة على غالبية دول أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من انخفاض الاختلافات الكبيرة في قيمة المعاشات التي يحصل عليها الأفراد منذ عقد الستينات ، إلا أنه لا تزال هناك تفاوتات واضحة. وما زالت قيادات القطاع العام وضباط الجيش والشرطة في جميع دول أمريكا اللاتينية تحصل على مزايا تتفوق غيرها من الشرائح المجتمعية الأخرى. وفي الأرجنتين ما زال العمال في المصانع والاداريون يستفيدون من صناديق مختلفة ومنفصلة للرعاية الصحية ، كما إن مستوى الرعاية الصحية المقدم لكل فئة يختلف عما يقدم للفئة الأخرى. ونظرا لأن الاستفادة من برامج الرعاية الصحية نادرا ما يتم ربطها بالمساهمات المالية التي يدفعها الفرد ، فإن الفئات العاملة المشتركة في برامج التأمين الاجتماعي تحصل على دعم كبير من نظام الضمان الاجتماعي ككل.

وتقتصر الاستفادة من القروض العقارية على المشتركين فقط في التأمينات الاجتماعية. فحتى نهاية التسعينات كانت الحكومات تقدم قروضا عقارية مدعومة باستخدام الفائض من أموال المعاشات وعوائد التأمين الصحي. وفي الأرجنتين يحصل العاملون في القطاع الرسمي على إعانة مالية شهرية صغيرة من الدولة في العام الأول من بطالتهم ، ويستبعد هذا النظام من الضمان الاجتماعي العمال الريفيين والخدم العاملين في المنازل وعمال البناء ، وجرهم من الاستفادة من هذه الإعانة البسيطة. وفي كولومبيا يستطيع العاملون في القطاع الرسمي الحصول على قروض بصان رهن منازلهم للحكومة.

وهناك اعتقاد شائع خاطئ واسع الانتشار مفاد أن الجماعات المستبعدة من الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي لا تسهم ماليا في تمويل هذه البرامج. ولهذا يجب حرمانها من الاستفادة من عوائد هذه البرامج. ولكن الحقيقة تشير إلى أن الأفراد غير المؤمن عليهم يدعمون نظام الضمان الاجتماعي بعدة سبل. ومن بين هذه السبل الضرائب التي يدفعها غير المؤمن عليهم وتستفيد منها الدولة في تمويل برامج الضمان الاجتماعي وبالإضافة إلى هذا يسمح لبعض صناديق الضمان الاجتماعي بغرض صرائب على الاستهلاك ومن الواضح أن هذه الضرائب يدفعها المؤمن عليهم وغير المؤمن عليهم على

حد سواء. وبالإضافة إلى هذا فإن غير المؤمن عليهم ليسوا هم فقط الذين لا يساهمون مباشرة في تمويل برامج الضمان الاجتماعي فهناك أيضا المؤمن عليهم والذين يتجهرون بالمساهمة في تمويل هذه البرامج على الرغم من استفادتهم من تلك البرامج.

ويتسم العديد من العمال غير المؤمن عليهم إلى فئة العالة الرخيصة مدنية المهارات. وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث يخفض أكثر من ٩٠٪ من القوى العاملة لنظام التأمينات الاجتماعية فإن تمويل العمال لبرامج التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي لا يمثل مشكلة كبرى. أما في أمريكا اللاتينية فإن هناك أقلية محظوظة تتمتع بدعم مالي من جميع الفئات المجتمعية وتستفيد من برامج الضمان الاجتماعي. وهنا يعني أن برامج الضمان الاجتماعي في دول أمريكا اللاتينية لا تنقسم مشكلة واحدة، ولا تصل إلى مستحقيها. من الفقراء والمؤمنين. بل إن المستفيدين منها هم الأغنياء والطبقة الوسطى. وقد تجنبت غالبية الدول الآسيوية هذا المأزق ووجهت غالبية الإنفاق الاجتماعي لمن يستحقونه.

وبعد أن تناولنا التوزيع غير العادل للإنفاق الاجتماعي الحكومي يجب أن نوضح أن هناك توزيعا جغرافيا غير عادل للبيئة الأساسية الخاصة بالبرامج الاجتماعية وخاصة في قطاع الصحة فالفرد الذي يعيش في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية القليلة يضطر إلى قطع مسافات طويلة حتى يصل إلى العيادات والمستشفيات التي تقع بالقرب من المناطق الحضرية. وقد أشارت إحدى الدراسات التي تناولت التأمين الصحي المقدم لكبار السن في الأرجنتين إلى أن الخدمات الصحية المتضائلة إنما توجد فقط في عواصم الأقاليم. ونظرا لأن معدلات الفقر في الريف تزيد عنه في الحضر فإن وجود الخدمات الصحية في الحضر يمثل انتحارا ضد الريف. فعمل على استمرار تدفق الأموال على الحضر الفتي نسبيا ، وعلى حرمان الريف من الإنفاق الاجتماعي الحكومي على الرغم من ازدياد أعداد الفقراء والمؤمنين في الريف عنه في الحضر. وفي البرازيل كانت أعداد الأسرة في المستشفيات في المقاطعة الشمالية الشرقية الفقيرة أقل من نصف مثيلاتها في المقاطعة الجنوبية الشرقية الغنية. وقد أدى تطبيق اللامركزية في تمويل خدمات الرعاية الصحية إلى تفاقم التفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة، وإلى تباين نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة من منطقة إلى أخرى. ومن ثم فقد أدى عدم العدالة في توزيع

الخدمات الاجتماعية إلى عدم استفادة أعداد كبيرة من المواطنين المستحقين لهذه الخدمات من تلك الخدمات بصورة فعيلة، حيث يتبنى مقدمو هذه الخدمات مبدأ تعالي إليها لكي تخدمهم. وأحيانا يقوم العاملون في هذه البرامج بوضع العقبات عن قصد لتقليل استفادة الأفراد من تلك البرامج وذلك حتى يقل عبء العمل الملحق على عاتقهم. حيث أشار كبار السن المورقون الذين قابلهم المؤلف في الأحياء العشوائية بمدينة «ساو باولو» البرازيلية إلى إنهم يضطرون إلى زيارة هيئة حكومية تقع في الدور السادس في مبنى حكومي ليس به مصاعد إذا أرادوا الحصول على مساعدات مادية ويقيم هذا الأسلوب في تقليل أعداد المستفيدين من برامج الخدمات الاجتماعية ، وخاصة في حالة عدم توافر الأموال الكافية لسد احتياجات جميع الموزعين التقديمين بطلبات للاستفادة من هذه البرامج. فحتى أحد مقاطعات الأرجنتين «بيونس ايرس» كانت الأموال لا تكفي إلا لتمويل أربعة آلاف فرد متقاعد في حين أن عدد التقديمين كان ٣٥ ألف فرد، ومن ثم لم يحصل العاملون في هذه البرامج أي جهد لتسهيل الإجراءات أمام المواطنين.

وقد أدى تفكك الإدارات الحكومية والتزعة البيروقراطية بالإضافة إلى الاتجاهات السلبية لدى العاملين في برامج الخدمات الاجتماعية إلى تفاقم المشكلات وتعقدها، حيث أشارت دراسة تناولت برامج الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين الفقراء في «بيونس ايرس» إلى فوضوية الهيئات ونداخل اختصاصاتها وعدم وجود أي تنسيق بين بعضها البعض. وقد أدى التطبيق الكامل للامركزية إلى تفاقم مشكلة الفوضى وعدم التنسيق. وقد أدى هذا كله إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وحديثة عن المستحقين الحقيقيين لهذه الخدمات الأمر الذي أدى إلى حرمان أعداد كبيرة من الفقراء من الاستفادة من هذه البرامج وإلى استفادة من لا يستحقون من هذه البرامج بطريق التحايل.

Peter Hooyd Sherlock  
Failing The Needy: Public  
Socialspending In Latin  
america, Journal Of International  
Development, Vol, 12 2000, New York,  
John Wiley Of Sons, Ltd, PP.101-113.

## رحيل مناضلة أممية الحضور في الغياب

### فريدة النقاش

عرفت ماريا عن قرب قبل سنوات قليلة حين شاركت معها في مؤتمر نظمته اللجنة اليونانية للتضامن - وهي نائبة الرئيس فيها - بالاشتراك مع نقابات عمال الغاز والكهرباء، في مارسيليا بفرنسا في مايو سنة ١٩٩٩.

يقولون ان من رأى ليس كمن سمع .. إذ كنت قد سمعت عن ماريا كثيرا من زميلاتها ورفيقاتها النضال والسجن .. "هلي الشال" و"فاطمة زكي" و"زينب الملواني" و"زها أدهم" و"ثوال المحلاوي" ... سمعت عن شجاعتها ونبلها، ثنائها وإخلاصها لقضايا التحرر الوطني والطبقات الكادحة، وروحها الشعبية البسيطة التي تكسر الحواجز في ثوان وتنشئ علاقات حميمة .. ولولا شعرها الأصفر ولكنتها الخفيفة لما أدرك أحد من عملت معهم أنها يونانية الأب والأم .. بل مصرية بنت بلد ..

سمعت أيضا من إميلى نقاش المناضلة الشيوعية الأردنية التي تعارفت مع "ماريا" في كثير من المناسبات والمؤتمرات والأعمال الشعبية المشتركة في منطقتنا وفي بلدان العالم المختلفة، وتضامنها على نحو خاص مع الشعب الفلسطيني الذي ساندت "ماريا" قصيبته بتفان باعشارها واحدة من قضايا التحرر الوطني في العالم، التي احتضنها جميعا حلم ماريا بالانتماء الاشتراكية فيه لتصفية كل أشكال الاستغلال والظلم والحرمان والخروج من حالة البربرية إلى حالة الإنسانية الحققة ..

عرفت "ماريا" إذن عن قرب فتعجبت رغم مرور السنين وتنوع التجارب والخبرات أن

أكون مثلها .. وأيقنت أنني كنت خاسرة لأتني لم أسع من قبل لهذه المعرفة العميقة، إذ وجدت فيها مشلا متكاملا للمناضل الاشتراكي الأمي، خاصة بعد أن تخلى بعض الاشتراكيين لاخمس عن المبادئ وإنما حتى عن الحلم ذاته، وانتقل بعضهم إلى الشاطئ الآخر مراهقين على الليبرالية الجديدة ويريقتها الخادع، وعلى حرية السوق باعتبارها الحرية، بعد أن أصابهم انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية بالجزء الذي أصاب الجميع من فيهم ماريا، لكن دون أن يكرس روحها أو يجعلها تفقد الثقة في هؤلاء الذين منحوها هذه الثقة، أي الطبقة العاملة والكادحين على امتداد المعمورة.

لم تنكسر روحها حتى وهي ترى بعينيها كيف انسلقت بعض الفئات الشعبية هنا وهناك وراء الحلم المراءوغ بنظام رأسمالي يعيد السوق والنقطة العارية، ويمكن أن ترتفع عليه في نفس الوقت رايات الحرية الحققة دون حزم آخر لأن الرأسمالية ستكون آخر المطاف.

ولدت "ماريا بابا ديولوجازي" في القاهرة عام ١٩٢٠ لأبوين يونانيين ولدا بدورها في الاسكندرية وعاشا كل حياتهما في مصر دون أن يحصلوا على جنسيتها.

وبدأت حياتها كمدرسة للغتين الفرنسية والإنجليزية.

وانخرطت في الحركة الشيوعية المصرية السرية في عام ١٩٥٤، وهي السنة التي اعتبرها "الحزب الشيوعي اليوناني" سنة إنضمامها اليه حين فعلت ذلك لدى عودتها إلى اليونان.

وخلال فترة النضال السري في مصر قامت بعمل نقابي واسع في مدرسة ليسييه الحربية في مصر الجديدة بين الأساتذة والطلاب، وفي منطقة شرق القاهرة كانت مسئولة حزبية عن مجموعة نسائية استقطبت لها مدرسات وطلابات، وكانت معروفة جدا في الحى عبر نشاطها الهائل. « فتحت لي طاقة جديدة أنعرف منها على إمكاناتي لا كمدرسة فقط وإنما أيضا كمناضلة سياسية » كما قالت لي السيدة "زينب الملواني" واحدة من عشرات جندتهن ماريا في صفوف الحركة الشيوعية وأنشأت علاقات حميمة مع أولياء أمور طلابها وطلاباتها. وكانت منظمة مبدان الجامع الآن في مصر الجديدة تسمى "عزبة السليمين" .. وكانت منطقة فقيرة بذلك فيها

ماريا" جهدا خارقا بين النساء والأسر، فكانت تملك بالمقشة لتنظيف الشوارع لتكون قدرة للنساء بعد أن أفتعنهن أن الفقر ليس من الضروري أن يتعايش مع القنارة ..

" كما تلف في البيروت ونفتح زوجات العمال بضرورة القيد في جداول الانتخابات ووقفت ماريا طويلا عند أبواب مصنع كانت أغلبيته من الاممات في المطرية لتتلقى بالوردية الحارجة وتنتظر الوردية الداخلة لتفتح الاممات بتسجيل أسمائهن في جداول القيد وأنشأت لجنة نسائية في مصر الجديدة اخترنا لرتاسها شخصية مرموقة ذات شعبية وعسنا من خلاله"

وقادت ماريا مظاهرات زوجات العمال لساندة المناضلة الجزائرية "جميلة بوحريدي" ومؤتمر التضامن الأسبوري الأفرقي، ويتذكر "نيل زكي" الذي كان مسئولا عنها حزبيا أنه في مصمعة الصراعات الداخلية في الحزب كانت ماريا وإثما في الشوارع تتصل مع الجماهير دون كلل .. شعلت من النشاط والحسوة من الذكاء والفطنة وكانت وحدها حزب بكامله ولذا لم تصبها الانتقاسات والصراعات الحزبية بأى التواء في السلوك أو أضرار نفسية ..

كانت وقيمت دائما سوية صريحة، معطاءة وصبور .. كانت باختصار نموذجاً ومثلاً يحتذى لأف زماهن فقط وإنما على امتداد الزمن.

كتب المبدع الجزائري الراحل كاتب بسن " مسرحية عن الرجل ذي النعل المطاط هوشى منه - قائد الثورة الشعبية الفيتنامية الذي كان يمشى ووشى،

وكانت ماريا تجرى ولا تقش، كما تقول زينب الملواني.

" هل تصدقن أنها كانت تستهلك أكثر من هذا كل شهر، لأنها تخرج من مرصع لموعده، ومن اجتماع حزبي لآخر .. ومن حى شعى إلى شعى، تشهد بنفسها عملية ذبح العجول التي أفتعت نساء العمال في إحدى المناطق الفقيرة بشرائها وذهبا صلبا لتكون أرخص كثيرا مما يباع في الأسواق، وحين وقعت أزمة في الصابون علمت النساء كيف يصنعنه في البيت.

وكان "زكريا لطفي جمعة" نائبا عن مصر الجديدة، قاداتنا "ماريا للعمل معه فأعطانا مقرا للجمعية وأنشأت فيه البرلمان



الصغير وإتخنتنا له أحد عشر امرأة ، كنت أنا منهم وحورية مصطفى والدته متى عبد العظيم أنس.

تقول " ليلي الشال " .. عملت معها في لجنة أوضاع الأسر بعد أن بدأت الحملات ضد الشيوعيين وقبل اعتقالها ومحاكمات سنة ٥٩. كانت المباحث تضغط على زوجات المسجونين الشيوعيين ليطلبوا إطلاق بعد أن فصلوا الرجال من أصحابهم ، ولعبت هي دورا هائلا في الحفاظ على كيان الأسر وعاشتقتها وطعنتها حتى لا تسقط فرائس للاعيب الأمن الخبيثة التي استهدفت في المقام الأول تحطيم الحزب.

ألقي القبض عليها في مارس ١٩٥٩ ضمن الحملة الشاملة على كل المنظمات الشيوعية المصرية وحكم عليها بأنها أجنبية بالسجن ثلاث سنوات ولأنها تمتعت ببعض الحرية في السجن لأنها لم تكن معتقلة ، لعبت كما تقول - " ليلي الشال " - دورا كبيرا في مساعدة المسجونين على الاتصال بعائلاتهم ، حيث كانت هي تتلقى الزيارات وتستطيع أن تذهب إلى العيادات في سجن القاطر للرجال .. وأجبتها كل المسجونين من المنظمات المختلفة وحتى المتصارعة فيما بينها ، وكان أبوها مدير مصانع حلويات جبروي وهو ميسور إلى حد ما ، فكانت قادرة على بذل مساعدات كبيرة للمسجونين.

وكان مشهد خروجها من السجن تراجيديا كانت حفلة بكاء .. لأننا جميعا كنا نعرف كما كانت هي تعرف أنها ستخرج من السجن إلى المطار فقد صدر أمر بطردها من البلاد بعد أن قامت حملة احتجاجات دولية كبيرة على أساس أنها ليست مصرية.

يقول " نيكولا جازقي " زوج مساري ورفيقها والذي كان أيضا يعيش في مصر وألقي القبض عليه في الحملة ذاتها ضد الشيوعيين " وأثناء وجودي في سجن الرواحات كنت أسمع عنها ولم أعترف عليها شخصيا إلا في أثينا عند استقبالها لها مبعدة من مصر ..

وهنا استحووا لي أن أقول ، كرفيق حبستها لمدة ٣٦ سنة ، أن أهم ما ميزت به مسيري أنها حققت في حبسها وصديقها وصراحتها وإخلاصها وتفانيها ونشاطها الجم توازنا وتناغسا نادين بين أسرتهما ، وحزبها وكماحها ، وأصدقائها وزميلاتها وزميلاتها في

العمل ، وعملها المهني .

فور وصولها إلى أثينا بدأت عملها المهني وانضمت إلى حزب اليسار الديمقراطي الموحد (EDA) الذي كان آنذاك الحزب اليساري الشرعي الوحيد في اليونان والذي كان يضم في صفوفه جميع الشيوعيين اليونانيين لأن زميلهم كان محظورا ومطاردا.

في ١٩٦٧ عند قسبام الديكتاتورية العسكرية ، التي فرضت الحظر على كافة الأحزاب بما فيها EDA بالطبع ، شردت من عملها كمدرسة لأنها رفضت أن تقدم للأمن العام إقرارا بالتخلي عن معتقداتها وآرائها السياسية . في تلك الفترة سعت ، بدون نجاح للاتصال بالخلايا السرية للحزب الشيوعي اليوناني وقامت في نفس الوقت بمساندة بعض من ذوي المعتقدات السياسيين . كما سعت ، بنجاح في هذه المرة للإقراج عندي اعتقالها ( هذه قصة أخرى).

فور سقوط الديكتاتورية العسكرية في ١٩٧٤ وفرض الحزب الشيوعي اليوناني لشرعيته في الواقع العملي ، أي قبل إلغاء مختلف القوانين التي كانت تحظر نشاطه العلني ، انضمت إليه واستأنفت عملها التدريسي في المعاهد الخاصة لتعليم اللغات الأجنبية فأسهمت في تأسيس نقابة معلمي اللغات الأجنبية في المعاهد الخاصة وتولت مهام نائب الرئيس . ومن خلال النقابة انتخبت عضوا في مجلس إدارة الاتحاد العام لمعلمي التعليم الخاص.

بعد إحالتها على المعاش في ١٩٨٣ عملت في مجال الترجمة الفورية ( حتى رحيلها ) ، وانضمت في الوقت ذاته إلى " اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطي الدولي " ( التي كانت تتعاون معها منذ تأسيسها في ١٩٨١ ) فأصبحت نائب رئيسها حتى نهاية ١٩٩٩ ومستشارة عن قسم العالم العربي والبحر المتوسط حتى رحيلها.

في جميع أوجه نشاطها اللاحق كانت تصر بقوة على أنها لا تمثل شخصا وإنما لجنة التضامن وأن كل تصرف لها محكوم بأهداف اللجنة التي تتلخص في " المساهمة في توطيد الصداقة والتضامن بين الشعوب .. وتعبئة الرأي العام ليعبر عمليا عن مساندته المعنوية والسياسية والمادية للشعوب المتاضلة من أجل الاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلام " . وعند بحث أية مشكلة

سياسية أو غير سياسية كانت تصر على ضرورة الربط بين معالجتها في حد ذاتها وبين الكشف عن أسبابها الحقيقية والقرى المسببة لها وشجبتها . وبالتنسيق للعديد من الشاربع ، التي أسهمت في تنفيذها ، من خلال لجنة التضامن ، في بلدان مختلفة في مجال التنمية أو المساعدة الإنسانية ، كانت تصر على الربط بين المشروع المعنى وبين الأسباب السياسية التي أوجدت الحاجة إليه بل والدوافع السياسية الكامنة وراء تنفيذه بحيث يكون من يسمى بـ " الشريك المحلي " على إطلاع تام ، ومن هذا المنطلق:

\* شاركت في اليونان في تنظيم الكثير من المظاهرات الاحتجاجية والاجتماعات العامة والمؤتمرات والندوات للتضامن مع نضالات شعوب مختلفة.

\* مثلت لجنة التضامن في " لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضية الفلسطينية (ECCP) وتولت مهام نائب رئيسها حتى رحيلها . ومن خلالها اشتركت في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية المنظمة وغير المنظمة من قبل الأمم المتحدة لمناصرة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

\* لعبت ، حتى قبل أسابيع قليلة من رحيلها ، دورا فعالا في تنظيم المؤتمرات السنة لـ " التضامن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط " شاركت في خمسة منها : أثينا ١٩٩٢ والقاهرة ١٩٩٤ ومسدرد ١٩٩٥ ومالطا ١٩٩٧ ومرسيليا ١٩٩٩ في حين حال مرضها دون مشاركتها في السادس لارتكا (٢٠٠١).

\* أسهمت في إقامة وتنمية علاقات نضالية بين لجنة التضامن اليونانية وعديد من المنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان العربية: فلسطين والأردن ولبنان ( التي زارتها مرتين بعد تحرير الجنوب وهي تحت العلاج الكيميائي ) وكردستان العراق والسودان ( حيث زارت منطقة البقعة عبر إربتر في محاولة لتنفيذ مشروع للمساعدة الإنسانية) وغيرها . وأسهمت أيضا في إقامة علاقات مشمرة بين اللجنة والقرى المؤيدة باخلاص للقضية الوطنية الفلسطينية في إسرائيل والعديد من البلدان الأوروبية. لقد رحلت متاضلة أمة من طراز فريد لا يد أن سيرتها ستبقى إلى الأبد.

# (١) درس من شرق آسيا



روبرت مردوخ



جورج سوردس

الأمم المتحدة للبيئة» بالحقية الضائعة» هذه الحقبة التي قيدت فيها الرأسمالية المتوحشة - بما فيها رأسمالية كندا التي تبدو كالحمل الوديع- قيدت فيها هذه الرأسمالية قارة أفريقيا بالدين ذات الفوائد الباهظة، وبالحكام المرتشين الفاسدين ( هل نذكر مويوتو) ونهبها مرة ثانية بعد نهب العبيد الأول ، وسرقت ماسها وزهبا وترونها وبها وكاكاهها وفواكهها وتركبتها فريسة لأسراض الفقر من الإيدز للملاريا للأوبولا وللصراعات التي زرعتها أجهزة المخابرات، وللتنشيفات العربية والإثنية (الهوتو والتوتسي-الإيسو والهاسا) والدينية (شمال وحزب السودان ، ليوريا والهاوس في نيجيريا) . كل هذا مع دعابة مقززة وكرة مصطنع «إنسانية داعرة قبيحة تصنع الرأفة والإحسان والعطف على ضحايا الإجراء الرأسمالي المشع.

واسمح لي أيها القارئ العزيز أن أقدم لك ترجمة لمقال كتبه شالمرز جونسون - Chalmers Johnson وهو رئيس « مؤسسة دراسة السياسات البانانية في سان دييجو بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة ونشر في جريدة «لوس أنجلوس تايمز» في ٢٤ يونيو عام ١٩٩٩ بعنوان «دعنا نقوم بزيارة جديدة إلى رأسمالية آسيا العتيقة-revis s' let s' it Asia s' crony capitalism» يقول الكاتب إنه بعد كل ما قيل على صفحات الجرائد عن رأسمالية شرق آسيا

بعم .. العولة شر لابد منه. نعم .. العولة لارد لهجتها الضاربة ولكن، ألا يجب علينا ونحن نرى الخطر المحقق أن نحاول رد بعض مضاره؟ ألا يجب علينا أن نعرف طبيعة قادة هذه العولة؟

\*\*\* لن نحتاج إلى كثير من البحث والتقصي - تقود العولة مجموعة من الشركات «العابرة للقارات» يملكها ويديرها مجموعة محدودة من «رجال الأعمال» (الاسم المسمى للرأسماليين) يحركون ، بخيوط تتحكم فيها أيديهم ، سفكرين وأجهزة إعلام وجيوش وسياسيين ونجار ورجال أعمال أقل أهمية ويحرك هذه المجموعة دافع واحد هو الربح: اربح أو تقتل اقتل كي تربح والقتل والعنف في ثقافة هذه المجموعة معنوى ومادى ولكنه دائما وحشى وبلا رحمة.

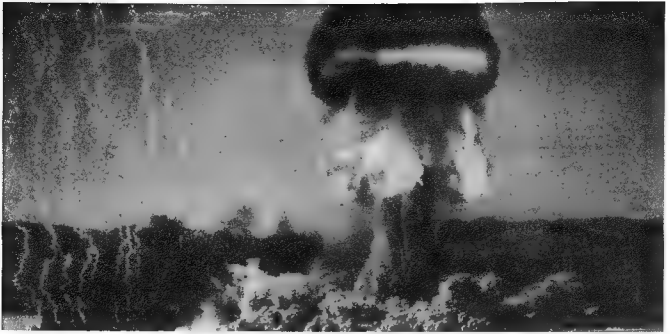
\*\*\* ولا حاجة بنا إلى الذهاب إلى التاريخ القديم إذ يكفي أن نتذكر هيروشيما ونجازاكي ،ومذابح اليونان بعد الحرب العالمية الثانية ومذابح أمريكا الجنوبية في شيلي وجواتيمالا وغيميرا ،ومذابح شرق آسيا في فييتنام وإندونيسيا وكومبوديا ولاوس ،ومذابح فلسطين الشهيدة.

وكيفي أن نتذكر الحقبة الساتشيرية الزبحانية ، التي يفخر بها عشاقه اليمين الأكلو أمريكي ،والتي وصفتها تقارير برنامج

رحيفا  
السنين

الوحوش  
التي  
تتعولم  
تحت  
قيادتها

د  
سمير  
حننا  
صادق



قنبلة هيروشيما

العتيقة وعن غباب الشفافية ،وعن خطورة قنصادات شرق آسيا على الرأسمالية لأجل أمريكا ،فإننا نعرف الآن أن هناك أسباباً أخرى للأزمة الاقتصادية في شرق آسيا . ولما كان واجب قادة المنطقة أن يناقشوا أحداث السنوات الأخيرة ،فإن هنا هو ما يدور في غرف اجتماعاتهم من كوالالامبور إلى سيول إلى بكين؛ فيبعد انتهاء الحرب الباردة (بمقروط الاتحاد السوفيتي) قروت الرأسمالية الأمريكية أنه من الواجب اتخاذ مبادرة لعملية في شرق آسيا إذا أرادت أن تحافظ على سيطرتها على الكوكب ،فقد أصبح النمو السريع لاقتصاد هذه البلاد يمثل خطراً على القوة الأمريكية ، وأصبح من الواجب تحجيمه.

وكانت العملية مؤسسة على مرحلتين كانت المرحلة الأولى هي « تليين Soften up الآسيويين فأرسلت أمريكا أهم أساتذة لاقتصاد الجامعيين (من لا يعلمون شيئا عن آليات السوق . إلخ) للتبشير بالعملة وهي تعنى إطلاق آليات السوق وتحطيم اتحاد العمال »،(إلغاء الضمانات الاجتماعية ،وشغل الوظائف الإدارية المهمة المستولة عن الرقابة بمسؤولين مرتشين يوافقون على الفروق الشاسعة في المرتبات بين المديرين والعمال ،ونقل الصناعات إلى المناطق منخفضة الأجور مع عدم الالتفات إلى التكلفة الاجتماعية. ثم حانت المرحلة الثانية : فبعد أن بدأت

الشركات الآسيوية في تحطيم نظمها وأصبحت تنف عارية في الأسواق العالمية ، انهالت عليها **بروس الأسوال الطفيلية** ،وهي أموال يمتلكها أثريا غربيون بيض يديرون عمليات مالية معقدة (هل تذكرون **سيروس**) ؟ وتقع مكانهم في مناطق معدومة الضرائب مثل جزر كايمان.

واغتصبت هذه الأموال بسهولة **تايلاند** و**إندونيسيا** و**كوريا الجنوبية** ، ثم سلمت أجساد المفتشين المرتعشين إلى مؤسسة النقد الدولية التي لم تكن وظيفتها إنقاذ المرضى بل تأكيد حصول البنوك الغربية على قروضها من البلاد الفقيرة.

كان الأمريكيون يتوقعون بعض المتاعب ،وفي ٤ مارس ١٩٩٨ قام **الاميرال جوزيف بروهر Admiral Joseph prueher** القائد الأعلى للقوات الأمريكية في شرق آسيا بتحركات تحسبا لخلافات عمالية . وساهمت القوات الاندونيسية (التي دربها بروهر) في عمليات قتل ١٢٠٠ رجل واغتصاب ١٥٠ سيدة.

وكانت النتيجة وبالا على كافة الأطراف: فقد تسبب ضعف الوضع الاقتصادي لبلدان شرق آسيا في عجزها عن شراء الأسلحة التي كان البنتاجون يرغب في بيعها . وبدأت المنطقة في إعادة التفكير في العملة ،وأظهر الصينيون واليابانيون حكمة بالغة بالبعد عن هذه العمليات وتحملوا تعليمات «الإصلاح»

من واشنطن . وظهرت نتائج كل هذا في مؤتمر **كوالالامبور** لدول شرق آسيا في نوفمبر ١٩٩٨ الذي وصف فيه وزير خارجية اليابان حكومة أمريكا بأنها تسيطر عليها «روح شريرة»-وهي عبارة تذكرنا بعبارة **ريجان** في وصف الاتحاد السوفيتي.

وهاجم آل جور في العاصمة الماليزية رئيس الدولة(مهاتير) لرغبته في الدفاع عن دولته ضد المضاربة وطالب أهل البلاد بالانقلاب عليه . ولا يفهم الأمريكيون حتى الآن أن حديثهم عن التجارة الحرة وآليات السوق قد أصبح عوج ولا صدق له.

ونحن لا نحاول أن ندفع إلى كراهية الشعب الأمريكي .فقد قدم هذا الشعب الكثير إلى الإنسانية وهو مثلنا ضحية لغادته المتوحشين.

ونحن لا نطالب بالرفض التام للعملة فهذا ما لا طاقة لنا به.

ولكننا نطالب بالاحتياط الراجح ضد قيادة هذه العمليات ،وبحماية اقتصادنا (مثلما فعلت ماليزيا) بقدر المستطاع من عدوان آليات السوق وبالتعاون مع الشعوب الأخرى بما فيها الشعب الأمريكي (ولنتذكر سياتل) في صد هذه الهجمة المتوحشة الشرسة من أصحاب الشركات العابرة للقارات.

# محااولات

سنحاول في هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد في إعمال العقل شططا أو تقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.



## وخزة في أعيننا جميعا

**مصرى أضطهد مع المصريين..**

**ويهودى أضطهد مع اليهود ..**

**وفلسطينى كره إسرائيل واضطهد مع الفلسطينيين**

**د. رفعت السيد**

أبى المناضل اليسارى الجميل شحاته هارون سلقيره إلا أن يكتب نعيه بنفسه قبل أن يرحل.

كتبه في ضلالة قرعونية قديمة. رتله طوال حياته كصلاة دائمة التواصل. فعله، نفذه، ولم يجعله مجرد كلمات، نقولها وننساها كما اعتدنا دوماً.

أنا مصرى أضطهد مع المصريين  
أنا أسود أضطهد مع السود  
أنا يهودى أضطهد مع اليهود  
أنا فلسطينى أضطهد مع الفلسطينيين  
هذه العبارات ليست مجرد نعي.

ولا هي مجرد صلاة ولا حتى مجرد فعل.. هي حياة كاملة عاشها محام مصرى يهودى يسارى. استمدتها من متابعتها الأصلية دينه الذى قسك به، وطنه الذى عاش حياته مدافعا عنه، ماركسيته التى وهبها كل أنفاس الحياة.

لكن الأمر لم يكن سهلا . وهذه العبارة لم تأت عفواً، فشحاته عاش معنا في هذا المناخ الكنسي، والمزج ازداد ويزداد كساية. المناخ الذى ينظر ونفقط بعين واحد، إلى كل شئ وأى شئ. مناخ يرفض تقبل الآخر فيما أن تكون مثله.. وإما أن تكون ضده.

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبتدئ المسار  
ولأنه يهودى نسي البعض تاريخه، نضاله، تضحياته، إبتسامته الودود، رفضه للصهيونية، نضاله ضد العدوان الإسرائيلى.. بل نضاله معنا.

ويوم أن كنا نزهو فى حزب التجمع بوجوده معنا وعضواً فى لجنتنا المركزية، كان البعض من سياسيين آخرين يفتخرون علينا، بل ويتعزون بذلك.

ولم تكن حالة شحاته هارون سوى واحدة من مفردات السخط الفكرى والعقلى التى تمتد فى الساحة السياسية المصرية  
مفردات نستجمع كلها فى كلمتين  
إنشيتين «رفض الآخر».

ونحن نحن اليساريين وبحماس رفضنا المسلمين للآخر. كونهم يعتبرون أنفسهم «جماعة المسلمين» وليس مجرد جماعة «م» المسلمين. وكونهم يعتقدون. بل يؤكدون أن رؤيتهم للإسلام ليست مجرد رؤية شخصية أو حتى جماعة للإسلام وإنما هى الإسلام ذاته يرحلون الدين بالرؤية الفاتية للدين. يخلطون بين الدين «المقدس» وبين الرأى الإنسانى. بين ما هو كلى الصحة وما هو نسبى يرواح ما بين

## الخطأ والصواب.

هؤلاء ينتهون إلى أن رأيهم أو رؤيتهم هي وحدها صحيحة الإسلام.. وأن ما عداها هو «الآخر» المعادي للخطأ.. والكافر.

والتأسلمون ليسوا وحدهم..

فالتناسيون يفعلونها.. بعين واحدة ينظرون إلى أنفسهم ولترانهم.. عين لا يرون بها إلا الأسماء.. الضلال الناصري.. المارك الشجاعة.. الإصلاح الزراعي.. التصنيع التأميم.. ونسبون ولا أقول ينتسبون ما قد تراه العين الأخرى.. اضطهاد الآخر.. تزيف الانتخابات.. حل الأحزاب.. الدكتاتورية.. السجن.. التعذيب النازي.. اقتصاد الديمقراطية..

فقط يعتبرون أنفسهم ومجربتهم وكل ما كان كامل الصواب.. وكل الآخرين مجرد خصوم.. أعداء.. ثورة مضادة..

ناسين أن السوس الذي نخسر عظام الناصرية أتى من داخلها من عمق أعماقها.. وأنه بدأ فعله المحيبي منذ إنكار الآخر.. منذ إعدام خميس والبقرى لجرد مشاركتهم في إضراب عمالي.. منذ حل الأحزاب.. وفتح المعتقلات وإبعاد يوسف صديق وخالد محيي الدين وكل من إعتزى أو اختلف أو تردد في إلحاحنا...

لينا بأيدنا جرحنا قلبنا

وبنا إلينا جات الآلام.

فعلها التناسيون بأنفسهم.. بأيديهم.. وكانت الثورة المبررة التي وجهت إليهم الضربة القاسية نابعة من داخل الرعاء القيادي الناصري الحاكم.. وقد نالت حظ.. وتفرقت على الجميع.. لأنها كانت أكثر الجميع خضوعا وإنصياعاً للزعيم.. أتى السادات لأنه الوحيد لدى لم يتقل لا.. للزعيم.. ولو كان هناك تعجل أو قبول لمن يقول لا.. لما أتى السادات رئيساً

ولم يتلق أحد الدرس.

ويظل الناصريون - أو أكثريهم - يرفضون الآخر.. ليكون هذا الآخر هو العدو.. فتماماً كما يفعل التأسلمون..

\*\*\*

والماركسيون هم أيضاً ظلوا ولأمد طويل يرتلون نصراً ماركسية باعتبارها الحق المطلق.. كامل الصحة وخلافتها أو المختلف معها كامل الخطأ.. ولا بأس من ترصيع رفض الآخر بأوصاف متميزة.

- التأسلمون يقولون الكافر.

- الناصريون يقولون الخائن.

- الماركسيون يقولون الانتهازي..

والماركسيون ظلموا أنفسهم بإيمانهم المطلق بصحة كل حرف في الكتب الماركسية أو حتى التي قيل عنها أنها كذلك.

ثم ظلموا أنفسهم أكثر عندما اعتبروا «الآخر الأكبر» هو الأكبر في كل شيء هو البابا القاتل كاتي الممسك بكل مفاتيح الخطأ والصواب.. ساروا خلفه كقطيع يسك بذيل قستان أمة يذهب معها حيثما تذهب.. «وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون»

- يتسود بطل ثوري يصبح كذلك ثم هو خائن فهو كذلك.

- ماو مفكر وقائد وملهم ثم هو متشك.

- المحلة ضد ربيع براغ فعل ثوري.

- دبابات السوفييت عندما تدوس متظاهري بودايست ترسخ الفعل الثوري ضد الثورة المضادة..

- يوليو ١٩٥٢ فعل أمريكي عبر صراع استعمار جديد ضد استعمار قديم.. ثم وبعد ذلك عبد الناصر القائد الثوري الملم هكذا فعلاً الشيوعيين في أكثر من مكان.. وربما أقول ربما - في كل مكان وباستثناءات نادرة.

وعندما فعل الشيوعيون المصريون فعل الاستثناء هذا ورفضوا وجهة نظر ستالين التي أكدت أن البرجوازية الوطنية ألقت بعلم الحريات نهائياً إلى الوحل وأنه ينبغي تكوين كتلة من القوى الثورية (العمال والبرجوازية الصغيرة وتحتل هنا الفلاحين) للتخارج ما يسمى بأحزاب البرجوازية الوطنية ومنها الوفد في مصر وذلك وفقاً لتركيبة نظرية مشيرة للدهشة تقول إن العدو الرئيسي هو الاستعمار والإقطاع.. ولكن إخماء الضربة الرئيسية يترك هؤلاء وشيخة نحو أحزاب البرجوازية الوطنية.. لماذا؟

لأنها التي تضلل الجماهير.

رفض الشيوعيون المصريون أن يتشكروا المعركة ضد الاستعمار والقصر الملكي والإقطاع وحكومة الطاغية صدقي (١٩٣٠) ليوجهوا ضريبتهم الرئيسية ضد حزب الوفد الذي كان وقتها يقود ضملاً فاعلاً ضد الدكتاتورية وضد إلغاء دستور ١٩٢٣.

ولو فعلوها واستمعوا لتعليقات الرفيق ستالين لداستهم نعال المصريين.

ووقعوا بين فكي كسرة البدق.

ضربنا الأمن ومطاردات السلطة وتفكر

وإنكار «الأخ الأكبر»

لقد فعلوها.. قالوا: لا.. فأصبحو

الآخر.. العدو.. وطردوا من جنة الكرميلين.

لكنهم أنزوا عليها جنة التراب المصري حتى يسجنوها وصغابها.

.. وقضى أيام من الجسفا.. ظل الكرميلين يرفض الاعتراف بهؤلاء الأولاد المشاغين ورغم ذلك وبما سبب ذلك برسوخن أقدامهم في التراب المصري.. وتكون ثورة بوليسو.. ويكون القرار يرفض الشيوعيون المصريون أو أكثريهم.. فهم شركاء فاعلون في صناعة الثورة.

يفعلونها مسرة ناثيسه.. يقولون لا.. وبهاجمون من الجميع هجوماً شرساً ومبرراً.

لكن هذه المشاغبة لم تنف عنهم أنهم وفي أحيان كثيرة عاشوا مسكينين يزيل قستان الأم.. وخاصة في كل ما يخص الشأن الخارجي.

ما هو مصري يشاغبون حوله.. أما ما هو خارجي فليكن للاح الأكبر كامل الحق فيه فتروطوا معه ضد ربيع براغ.. وضد ثوار المجر.. وفي تنجيده ورفض ما يرفضه.. أليس هو الآخر الأكبر..؟

وإذ تسلم قيادك لمن هو بعيد.. تستسلم له فانك تفقد متعة إعمال العقل.

وتعسبر كل ما يقول مسلمات مطلقة الصحة.. تنظر بالعين الواحدة.. ترفض كل ما هو غير ذلك.

وبيل للآخر منك

\*\*\*

والغرب والمشرق للدهشة أننى عندما أنهم التأسلمين يرفض الآخر وإنكاره بهلل التناسيون والماركسيون فرحاً وطرباً (أو أغلبهم على الأقل).

وعندما ألقى الناصريين يحدث ذات الشيء للآخرين.. وكذلك عندما أوجه تنقادات لبعض إخرى من الماركسيين.

المشكلة إذن هي أن «فيسروس» رفض الآخر موجود ويحتاج إلي مقاومة شرسة..

ليس فقط لدى الآخر وإنما لدى أئمتنا.. نقاومه في عقولنا نحن وليس فقط عند الآخرين

«ما أنت ذا ترى القشة في عين أخيك ولا ترى الحشفة في عينيك»

هكذا قسال الإنجيل وهذا يفعل الكثيرون منا.

وتعود إلى الرفيق الجميل شحاته هارون لنكتشف إن كتابته لم تكن نعيماً ولا صلاة وإنما كانت وبسطة وخزة في عيوننا.. علنا نقيم

فهل يمكن أن نقيم؟

# من أين تأتى الموسيقى فى الأفلام؟ «هروب الدجاج» من الذبح فى «سوق المتعة»!



ترنى هاجارت .. السيد تويدي صاحب المزقة

أحمد يوسف

استهلاك مصيرهم ، أو حتى حدودى هذا الامتلاك.

أرأى وكأننى أغسّس الكلمات حتى لا أعلن عن مرارتى وخيبة أملى فى بعض من فنانينا السينمائيين اللاحقين ، الذين امتد نشاطهم أيضاً للإنتاج ليصنعوا - كما يفترض - ما يصورونه الانحيار الفنى الحدير بأسمائهم فجاءة أفلامهم نوعاً من «سوق الفرجة» التى تزعم أنها تتناول قصصاً سياسية واجتماعية (وميتافيزيقية) خطيرة وتهاجم تابوهات محرمة، لكنها فى التحليل الأخير تجعل من ذلك الزعم مبرراً لكى تصنع شرائط سينمائية أقرب إلى «صندوق الدنيا» وتحول فيها البشر - كل البشر - وعلى عكس أفلام التحريك! - إلى كائنات مريضة تنفجر عليها (وعلى أنفسنا!!) كائنات حيوانات السيرك ومخلوقات المشوهة.

يقول لك فيلم «سوق المتعة» على سبيل المثال إنه يحكى عن قصة شخص برئ دخل السجن لسنوات طويلة، لكنه عندما يحصل

هاجت تلك الشجون بداخلى وأنا غارق فى عالم فيلم «هروب الدجاج» ، فهو فيلم من أفلام التحريك التى تتحرك فيها الأشكال الصلصالية على هيئة حيوانات ، لكنك سرعان ما تصدق وجودها كأنها بشر حقيقيون، من لحم ودم ، وهو فيلم «حدوتة» لكنه ينبنى أسلوباً سردياً شديد الإحكام والتشويق ، وهو فيلم يتوجه للأطفال فإذا بك تجد فى أعماله رسالة سياسية جادة تحت المظهر على امتلاك صناعة المستقبل ، فكيف لى أن أقارنه بمعظم أفلامنا التى نرى فيها نجومنا الساطعين يتحركون كالأشباح والظلال على الشاشة دون أن يتحركوا فى بقوسنا أثراً ، وهو الأفلام التى تنفقد أوليات السرد حتى فى أكثر أشكاله بساطة، لكن الأهم هو أنها أفلام تزعم أنها وللكبار فقط ، فإذا بها تعامل جمهورها باعتبارها حشداً من الأطفال المعاقين ذهنياً ، تنتهى بهم دائماً إلى رسالة سياسية - بالمعنى الأشمل للكلمة - تدفعهم إلى فقدان الثقة تماماً فى قدرتهم على فهم واقعهم ، أو

لم أستطع أن أمنع نفسى وأنا أشاهد فيلم «هروب الدجاج» من مقارنته بالعديد من أفلامنا التى تقدمها لنا السينما المصرية فى الأونة الأخيرة ، على مستوى الشكل أو المضمون على السواء ، وأرجو ألا يظن القارئ -وهنا ليس الظن: ثماً بآية حال- أننى سوف أمتد بالمقارنة إلى الفارق الفنى الهائل الذى يجعل السينما المصرية اليوم تكاد أن تنتمى إلى عصر ما قبل اختراع فن السينما ، فذلك الفارق إن حملناه المعيار الوحيد - سوف ينتهى بنا منذ البداية إلى أن الأغلب الأعم من أفلامنا لا ينبغي لها أن تسمى أفلاماً أو أن تعرض فى دور العرض ، لكننى من جانب آخر أرى أن ذلك التخلف التقنى الذى تعاني منه صناعة السينما - على الرغم من أهميته - ليس هو العائق الحقيقى أمام تقديم فن يتسم بالأصالة ، إذا ما استطاع الفنان بحق أن يدرك نوعى سياسى وجمالى ناضج ماهية رسالته تجاه جمهوره ، وموقفه من قضايا مجتمعه

على حريته لا يعرف ماذا يفعل بها (يا سلام!!)، لكن العصابة الغامضة التي ورطته تعرضه عن سنوات سجنه سبعة ملايين من الجنيئات (هكذا!!) بشرط ألا يسأل عن حقيقتهم أبداً، فيقرر «بطناً» أن يصنع من هذا الشررة سحناً (تصور!!) يجمع فيه رملاً - سجنه القذافي - بين قسم بلطجي السجن النابض ومأموره الأرعن .

وعلى الجباب الأخر، فينب هناك الفكرة التقيض لامرأة من الطبقة المتوسطة تحترق اليغا، مع نوعية مختارة من زبائنها حتى تكون نفسها « لتبدأ حياة شريفة تتم فيها بالخرية (وبالاه من فرد ثوري!) يتحكم صناع فيلمه سوق المتعة بأنهم يتحدثون عن هؤلاء الذين أفقدهم القمع طعم الحرية، ونحن نوافقهم على ذلك قامة مجسداً في شخص البطل كنموذج يجعلنا نشعر بأن الحرية ليس لها من بديل، لكن الفيلم يحشد عشرات من الكومباراس الذين بلا ملامح إنسانية، تراهم يقررون أن يعضوا في الطريق ذاته نحو السجن «الاصطناعي» باستمتاع بالغ، حتى أنهم يشركون بطننا - داخل السجن!! - رقصة وأغنية على طريقة فيفي عبده في فيلم «نور العيصون»، ولا تسل نفسك أبداً عن الوعي بالأسلوب (أو بالأحرى عدم الوعي به) الذي ينتقل بالفيلم نجاسة إلى هذه التمرة الاستعراضية دون منطق فني أو سياق واقعي، بما يذكرنا بتساول فتاة صغيرة برينة في إحدى قصص جبار النبي الملو: «تري من أين تأتي الموسيقى في الأفلام؟»، (وكم هو سؤال شديد البساطة والبساطة، لكنه أيضاً شديد الصعوبة في أن تحجب عنه في سطور قليلة لأهميته الجمالية البالغة).

كما لا تسل نفسك عما إذا كان

الفيلم لا يرى في عالمنا الذي نعيش فيه إلا هذا السجن الذي نصنعه لأنفسنا جميعاً، ودون استثناء واحد حتى لو حصلنا على الحرية، أو أن تكون الفكرة التقيض هي البطة التي وجدت حريتها في أن تحصل على مزاجها وعلى الفلوس في أن واحد، وكان الدصارة ذاتها ليست إلا عرضاً لمرض اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي أكثر عمقا تبتني مواجهته (وهذا هو التباير) «الحقيقي الذي لا يجرؤ معظم صناع أفلامنا على فضحه». لكن أروجو أن تسأل نفسك سؤالاً واحداً، إذا ما كان الفيلم واعياً تماماً بأنه يجعلنا نرى هذا العالم - على مستوى الشكل والمضمون - من خلال وجهة نظر البطل، ولتستأمل تلك اللقطات الطويلة التي يدفعنا فيها الفيلم لأن نتوحد مع بطله في استمتاعه (بألم من كرم أن يجعلنا نشاكره هذه المتعة بالفرجة على مغامرات البطة، وهو يكتفي منها بالاستمتاع، بدلا من إقامة علاقة إنسانية سوية، فكان الفيلم - رعا دون أن يدري - يطيحنا بغيرنا بأن نقف علاقاتنا بالقرن والعالم كله عند حدود تلك الممارسة المشوهة.

#### السلطة والجماهير في مزرعة الدجاج

قد يبدو من الأقرب أن نقارن بين فيلم «سوق المتعة» والفيلم الروائي الأمريكي «الهربوب من سجن شوشانك» الذي يستخدم أكثر الساليب السرد السينمائية نضجا ليحكى عن قصة سجين مظلوم اكتشف أن السجن - بكل ظلماته وظلمه - ليس إلا غوة جاً مصغراً للعالم كله، وأنه لا يبدل عن المحصول على الحرية والامتصاص من الأسوار حتى لو دفع الإنسان من أجل ذلك ثمناً غالياً، لكن ما يجعل المقارنة مع فيلم التحريك «هروب الدجاج»

الدجاج» أكثر أهمية هو ما سبق ذكره عن أنه فيلم يتوجه للأطفال لكي يزرع بداخلهم مفهوم الحرية، بما يؤكد على وعي الفنان برسالتة الحقيقية تجاه مجتمعه، من خلال عمل فني يتسم بالبساطة في السرد، والعمق في المضمون، دون أن يتحول إلى موعظة أخلاقية ساذجة، ودون أن يفقد أيضاً قدرته على توجيه النقد شديد المرارة لسلبيات واقع.

يبدأ فيلم «هروب الدجاج» بلقطة عامة في الليل تحت ضوء القمر، نرى أسلاكاً شائكة تحيط بمزرعة الدجاج، فتدرك على الفور أنك تشاهد معسكر اعتقال بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث يطوف صاحب المزرعة «مستر توفلي» بكتلاب الحراسة المتوحشة على الأبواب لتأكد من إحكام إغلاقها. وفي مشهد ذي إيقاع سريع، نرى من خلال الفتوة مونتاج محاولات متكررة للدجاج للتصرد «مستر توفلي» للهربوب مع رفيقات مزرعته من هذا السجن، تنتهي المحاولة بعد الأخيرة بحبس جندي في السجن الانفرادي (صعبة) قسامة مغلقة، لكنها تخرج دالماً وقد ازدادت تعصبا على التفكير في خطة أخرى للهربوب. وسرعان ما سوف تدرك - من خلال أسلوب سردي شديد البساطة - العلاقة بين

السجن والسجان، فإذا كان الانطباع الأول الذي يتولد لديك هو أن المزرعة تشبه معسكر اعتقال نازي، فإن ما سوف يتأكد على الفور أن الفيلم يقصد العلاقة بين السلطة والشعب ومرة أخرى قد تتصور أن الفيلم يحسر عن تلك التجمعات التي يظفون عليها «شمولية» (والتي يقصدون بها في العادة التظلم الاشتراكية)، لكن الحقيقة أن الفيلم «البريطاني» - وعلى عكس التفسيرات الشائعة لأرواية مثل «مزرعة الحيوانات» - لا ينفي هذه الشمولية أبداً عن المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، التي تستغل الإنسان وتحوله إلى سلعة (أو دجاجة أجنة) حيث يصبح معيار نجاح النظام هو الأرب، التي تغفل تارغمة من المعنى إذا لم تكن تعنى أن يحصل الإنسان على حريته وحده في الحياة.

إن السلطة في فيلم «هروب الدجاج» تتجسد في «مستر توفلي» (ونلاحظ أن الفيلم جعلها بريطانية حتى التخاذ)، صاحبة المزرعة قاسية القلب، التي لا تهتم إلا بعمل إدار الدجاج ليلبيش، وحيث على الفور ذبح الدجاجة التي ينخفض معدل إنتاجها. وفي مشهد شديد البلاغة، تقوم السيدة توفلي في طيور الصباح باستعراض الدجاجات ومعدلات إنتاج بعضها، وتقف بنظرات صارمة أمام دجاجة عجوز تصعب عرقاً، لتأخذها للذبح في لقطة «سبليت» لا تراه مباشرة على الشاشة، وإن ارتجفت للصرع المردى لسقوط البطة على عنق الدجاجة،

جوليا سولا.. الدجاجة المتردة «جنر»



لنرى في اللقطة التالية هيكلاها العظمى وهو في مقدمة الكادر على مائدة طعام السيدة تويدي - بل إن صاحبة الزرعة - في سباقها المصوم نحو مزيد من الربح - تقرر أن تحول الزرعةأكملها إلى صنع نظائر علم الدجاج ، فتجلبب آلة ضخمة لنجيع الدجاجات بعد تسميتها . وهنا يكاد الفيلم أن يشير إلى أن الرأسمالية البريطانية المعاصرة - لا فرق في ذلك بين عمال ومحافظين - تنظر إلى الجماهير كتفليس سجين ، كل كمستحق أن يدخل إلى «مفرسة» النظام ليحصل إلى أرقام . وإلى «جانب السيدة تويدي يوجد زوجها السيد تويدي الذي يتسم بالكثير من القبايا» . ويحسد الفراع القسبي للسلطة التي تستخدمه كأداة للدفاع عنه - استقراره - النظام . بينما هي في الحقيقة تحترق في أعماقها . على الجانب الآخر ، ما تزال الدجاجة المزدورة جنجر تفر في الصلصال ، وتحاول أن تستحث زميلاتها على تنفيذ خططها ، ليستعرض الفيلم فجاج ذات ملامح إنسانية مختلفة على الرغم من أنها ليست على الشاشة إلا دجاجات من الصلصال) . فهناك ديك الزرعة العجوز فالولي الذي يظل يجتر ذكرياته عن بطولاته في الحرب في سلاح الجو البريطاني (سوف نعلم فيما بعد أن معظما البشر من نوع خياله ، فكأنه الفيلم يوجه هنا أيضا انتقاده لنزعة الركون إلى أوهام أسجاد الإمبراطورية البريطانية) . لكنه عاجز عما قد يقدم حل حقيقي لدجاجاته . كما أن هناك الدجاجة «هاك» التي تردى النظارات الطبية على عينيها وتتمتع بقدر من الملاحظة العلمية . والدجاجة «بابس» التي تقضي أوقاتها في أعمال «التريكو» .

وبين هذه الجنين: السلطة والشعب، هناك الفأران نيك وفيتشر . اللذان لا يراهمان بالطبع نفس المصير الذي ينتظر الدجاجات في حاضرهن ومستقبلهن (ولنعترف للكارن عن استخدام الضمائر العاقلة لأننا نتحدث بالفعل في السباق العنفي للفيلم عن بشر حقيقيين) . لكي الفأران يتصان بطابع تجاري التهازي ، فكأنهما يجسدان تلك الطبيعة من السماسرة التي ترتزق من الأزمات . فهما يقايشان الدجاجات على البيض . مقابل ما يستطيعان سرقته من أدوات صغيرة من أصحاب الزرعة . مثل ملعقة تستطيع بها جنجر أن تحفر نفقا تحت الأسوار الشائكة في إحدى محاولات هربها الفاشلة .

### الهرب خارج الأسوار

في هذا العالم الخائف ، لا تتوقف الدجاجة جنجر عن حملها بالهرب ، وتظل تنظر في أسى نحو السماء وهي تراعى أسراب الطيور التي تتمتع بالحرية ، بينما يظل الجميع من حولها «يعصمون» بما فتحه لهم السيدة تويدي من مزيد من الطعام . لاهين

عن المصير الذي ينتظرهم ، مؤكدين لجنجر أن أعلامها ليس إلا خيالا معضاً ، وذات صباح تلجأ إليه جنجر لكي يعلمهن الطيران (هناك تلاعب لفظي بالدلالات المختلفة بالإنجليزية العامية لكل من «دجاج» و«ديكا» ) ولزلة الأولى أيضا . قد يتصور المتفرج أن الفيلم يصنع من الديك «الأمريكي» بطلاً مثقفاً ، بما يخفيه من دلالات سياسية ، لكن مهلاً ، فشيئا فشيئا سوف يتضح لك أنه ليس إلا «فهلوي» أتناها . بنعم بما فتحه له الدجاجات من ترفيه وتلذيل ، بينما يستخدم الرقص لكي يعلم الدجاجات القدرة على الطيران ، ويغتنم الفرصة بين الحين والآخر لمغازلتهم ومطامحتهم القرام . بل إنه لا يبدو رغبة في قبول اقتراح جنجر إلا عندما تصارعه على إغفائه حتى لا يعثر عليه أصحاب السيرك . وعلى الفيلم في مونتاج متواز مشير بين قيام السيدة تويدي بإعداد التها الضخمة الجديدة لذبح الدجاجات وصنع فطائر من لحمها ، وبين العمل الاستعراضي لروكي في تعليم الدجاجات كيف ترفرفن بأجنحتهن ، لكنهن تزدن سبعة يوما بعد يوم حتى أن طيرانهن يصبح مستحيلا . وذات صباح جديد ، يستيقظ الجميع فيكتشفون أن روكي قد نفد بطله ، وعاد إلى حياته اللاعبة ، لذلك فإنه ليس أمام جنجر - وقد اعترضها الأسى لهروب وحده - إلا أن تعتمد الدجاجات

### صناع فيلم « سوق المتعة »

يتحكمون في مفاهيم

كبيرة عنم أقدهم

القمع طعم الحرية ..

ورسالته الحقيقية

لا تخرج بنا عن حدود

رؤية وممارسات

أبطاله المشوهة

على أنفسهم بصنع طائرة (كما في فيلم التحريك «حياة حشرة» ) من المعدات الصغيرة التي يبرقها لهم الفأران السمساران اللذان يغالبان في أسعاريهما زيادة عدد البيض الذي يحصلان عليه .

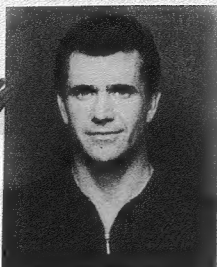
إن الإيقاع يتزايد سرعته بين إشمال نيران آلة السيدة تويدي . واستكمال طائرة الهرب ، لينتهي الفيلم بمشهد آخر شديد الإثارة لإقلاع الطائرة : «وقبل السيدة تويدي بها حتى تمنها» ، وفي اللحظة الأخيرة يعود روكي نادما ليقيم يد المساعدة للدجاجات ، غير أن الفيلم لا يعطيه في هذا المجال إلا دورا هامشيا ، بينما تتصدى جنجر للسيدة تويدي ، لتسلط صاحبة الزرعة القياسية في قرن أتها التي تنتهي بانفراج هائل .

وفي المشهد الأخير . نرى الدجاج وقد انتقل إلى حجرة بلا أسوار وسط المروج ، حيث يقم السيدة سوية بنعم فيها بأخرية ، وحين يعمل الجميع ليئا ، حياتهم بأنفسهم ، ونرى الديك العجوز قساولي وهو يحكي للكتاكيت الصغيرة قصة كلاح أبائهم من أجل الحصول على الحرية ، بينما تعلمهم الدجاجة مالك كيف يستطيعن الطيران منذ نعومة أظفارهم ، حتى لا يفهمن أية قوة عاتية من نعمة الحرية . وحتى لا يعودوا مرة أخرى إلى السجن وراء الأسوار .

### يا غل العالم ، اتحدوا!

إن ما يهزك حقا في هذا المشهد الأخير هو الوعي الجمالي الفائق للمخرج بيتر لورد ونيك باراك (والذين في فن التحريك على نحو خاص يتحمل كل المسؤولية عن جميع اختياراته الفنية والتقنية) ، فسوف تسبح عينك في تلك الدراجات الناصعة من اللون الأخضر لزعة الحرية ، بينما كانت قد طفت ظلال اللون البني على كل الجزء السابق من الفيلم حيث كانت مزورة العبودية وهو الوعي الجمالي الذي يمتد إلى جميع مشاهد الفيلم ، حيث تتصارع الموسيقى ذات الطابع العسكري تعبيرا عن السلطة . مع الألحان الآسنة الشعبية تعبيرا عن تصميم جنجر على الحصول على الحرية . كما يستخدم المخرجان حركة «الكربن» إلى أعلى للإيحاء باللفظ العامة لمعسكر العبودية في الليل وقد أحاطت به الأسوار ، ليتم تغيير الإضاءة في نفس اللقطة إلى ضوء النهار ليتأكد مرور الأيام الشقية على نفس المستذلين المهانين ولتتأمل لقطة وجهة النظر من خلال عيني الدجاجة جنجر بينما يفلق عليها - وعليها - غطاء صندوق القمامة (السجن الفردي) . فهنا نتحدث عن الشخصية الرئيسية في أزمتها . ولتقارن بين ذلك وما فعله فيلمه سوق المتعة في جعلنا نتحدث عن بطله في استراق النظر على جسد بطلته العاهرة!! . ولن نقفوت عليك أبدا براعة كاتبته





ميل جيسون .. الذي الأمريكي الفيلمي «روكي»



ميراندا ريتشاردسون..... السيدة تودي، صاحبة الزهرة

السيناريو كاري كيركباتريك في الحفاظ على «حدوته» بسيطة قريبة من رؤية المتفرج الصغير والكبير معا ، فهي تستخدم أكثر أساليب السرد قدرة على التسلل إلى عقل المتفرج ووجدانه في وقت واحد ، كما أنها تلجأ إلى عدة ذروات درامية تسهم في تأكيد عنصر التشويق والتوتر طوال الفيلم ، مثل قيام السيدة تودي بإجراء تجربة الة صنع الفطائر على شجرة - حتى تتخلص من قزحها - وإلقاء روكي لها في اللحظة الأخيرة ، أو السباق بين صنع الدجاج للطائرة وإصلاح السيدة تودي لأنثى وإعادة تشغيلها ، ثم محاولات الهرب بالطائرة وتعلق السيدة تودي بها لإعاقبتها ، لكن الأهم هو قدرة السيناريو على أن يسبح على شخصياته المتخيلة جميعها تنوعات على سمات إنسانية مختلفة، وبما أسهم في ذلك قيام بعض الممثلين والتجود المشهورين بالأداء الصوري لهذه الشخصيات ، مثل ميل جيسون للديك روكي ، وجوليا سوارا للدجاجة جنجر ، وتوني هاجارت للسيد تودي ، وميراندا ريتشاردسون للسيدة تودي.

لكن ما يميز فيلم «هروب الدجاج» كفيلم تحريك بريطاني عن أفلام التحريك الأمريكية المعاصرة هو اعتماده على تقنية تحريك الصلصال كادرا وراء كادر ، بترائيا الأوروبي الذي بلغ ذروته في السينما التشيكية واليوغوسلافية خلال الستينات . بينما تفرق الأفلام الأمريكية في تقنيات الكمبيوتر (دون أن يقلل هذا من شأنها بالطبع) ، بالإضافة إلى أن «هروب الدجاج» يتضمن العديد من الإشارات الذككية لأفلام روائية تعتبر اليوم من كلاسيكات السينما ، مثل مشهد جنجر في سجنها الأفرادى على تسلي نفسها بخرق الكرة في الحائط على طريقة ستيف ماكوين في فيلم «الهروب الكبير» ، ومثل المشهد الطوبى الأخير في مزرعة الحبرية الذي يذكرك كثيرا بفيلم 66 فنهريات».

وعلى الرغم من- أو ربما بسبب- المتعة الحقيقية، الطفولية والتواضعة معا ، التي تستغفرك خلال مشاهدة فيلم «هروب الدجاج» ، فإن التهورر بالمزمار لن يبارحك أيضا عندما يتأكد أن السينما تستطيع أن تترجم رسائل سياسية عميقة دون أن تتخلل عن إثارة المتعة (ولكن ليس أبدا على طريقة «سوق المتعة» ) ، وعندما تتذكر عددا كبيرا من أفلام التحريك المعاصرة التي تؤكد قدرة السينما على المساهمة بشكل إيجابي في

به السلطة لنا لنظل مجرد أدوات تأكلها آلتها حتى تظل قادرة على القمع ، وأن ترفض أن تكون «داجين» تنظر إلينا السلطة -كما قالت السيدة تودي -على أننا سوف نظل دائما «جيتا» (المعنى العسامي لكلمة «دجاج» ) أغبياء عاجزين عن تنظيم أنفسنا. ولنتذكر كلمات جنجر لرئيسياتها وهي تشجعهم على التمرد - وكأنها تقبس عنا أحد أقوالنا الماثورة التي لا نعمل بها - بأنه «لا يمكنكم أن تروا الفردوس إلا إذا تغيرتم» ، ولكن كيف لنا أن نغير إذا كانت أفلاتنا لا تنير من قريب أو بعيد إلى إمكانية وجود هذا الفردوس ، فهي الأفلام التي تشتتتنا وتبعينا في «سوق المتعة».

صياغة وجدان الجمهور . ولتأمل على سبيل المثال فيلم التمل الذي يدعو إلى ضرورة تفجير القدرات الإبداعية الكامنة داخل الإنسان بلا حدود ، أو فيلم «العالم الصغير» أو «حياة حشرة» الذي يقف إلى صف الشعوب الصغيرة ضد هيمنة القوى الباطشة ، في عالم يكرسون فيه لما يسمى العسلة أو النظام العالمي الجديد ، وكان الفيلم يرفع شعار: «ما غل العالم انحدر» ، أو حتى فيلم «قصة لعبة» بجزئته ، الذي يزرع في وجدان الطفل الأمريكي حقائق الحياة مصطبغة - بقدر من الذكاء والدها - بالقيم الأمريكية. وها هو فيلم «هروب الدجاج» يطلب منا ألا نرضى أبدا بمصيرنا كدجاج يساق إلى النجح دون أن نرى ، وألا نتخاد بما قد ترمى

# مشاغبات

## لجنة الدكتور مصطفى !



رفضت محكمة القضاء الإداري، الاستشكال الذي قدمه الدكتور مصطفى كمال حلمي - بصفته رئيساً لما يسمى لجنة شئون الأحزاب - لوقف تنفيذ حكمها بالغاء قرار تجميد حزب العمل وتعطيل جريدة «الشعب».

وعلى طريقة «إياك أعنى والكلام لك يا دكتور مصطفى»، أشبعت حيثيات رفض الاستشكال، هيئة قضايا الدولة - التي أقامت الاستشكال نيابة عن الدكتور مصطفى ولجنته - تقريراً ولو ما وغرمتها ٤٠٠ جنيه، لتعديدها تعطيل تنفيذ أحكام القضاء، بإقامة الاستشكالات في أحكام مجلس الدولة أمام محاكم عادية تعلم أنها غير مختصة، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبدون إعلان!.

وعلى طريقة الرد خالص وبدون علم وصول، اجتمعت لجنة شئون الأحزاب فور صدور الحكم، لتصدر بياناً تقول فيه إن قرارها بتجميد الحزب والصحيفة، لا يزال قائماً، وناقذاً، وأنه لا يمكن السماح بصور «الشعب»، بينما الحزب في «الديب فريزر»، وأنها

أرسلت في شهر يوليو من العام الماضي، إلى المحكمة الإدارية العليا، تطالب منها الحكم بصفة مستعجلة بحل حزب العمل «الاشتراكي» وتصفية أمواله، ووقف إصدار صفحه... ومعنى ذلك أن على حزب العمل وصحيفته وكل من يشدد لهما، أن يبيل حكم محكمة القضاء الإداري ويشرب ماء، أو أن يضرب رأسه في الحائط...!

فهو أن لجنة اللي بالي بالك كانت قد نسبت لحزب العمل تصرفات أحالتها إلى المدعى العام الاشتراكي للتحقيق فيها، وأن هذا التحقيق قد توقف لأسباب مجهولة من اللي بالي بالك.

أما الذي نحن متأكدون منه، فهو أن قرار تجميد حزب العمل، هو قرار سياسي غلف بأسباب قانونية هشة وقد أن الألوان لكي تتحرك الأحزاب السياسية للتوسط من أجل الغاء هذا القرار، على أساس اتفاق سياسي واضح:

أما الذي لا نعرفه فهو: هل أقامت اللجنة دعوى حل الحزب فعلاً أمام المحكمة الإدارية العليا... أم أنها قررت ذلك فقط؟ فإذا كانت قد اكتفت باتخاذ القرار فما الذي حال بينها وبين إقامة الدعوى... وإذا كانت قد أقامتها فما الذي يحول دون نظرها؟ أما الذي نعرفه

لضرب الجميع وتصفية الجميع.

\* أن ينشط حزب العمل، باعتباره مظلة شرعية لتيار الإسلام السياسي الذي يؤمن بالعمل الديمقراطي ويلتزم بأسيابه، وليس باعتباره حزباً دينياً أو مظلة للتيارات الجهادية، وأن يكف هو وغيره من المنتعنين للتيار الإسلامي عن الزعم بأنه يحتكر الحديث باسم مقدسات الأمة، وألا يصدر المخالقات السياسية إلى منابر المساجد، أو يتخذ منها ساحة للصراع السياسي والحزبي!

ولو حدث هذا فسوف يعود حزب العمل وتعود الشعب ويستريح الدكتور مصطفى كمال حلمي من ترقيع القضاء، نتيجة لتورطه في اللي بالي بالك.

صالح عيسى

عشان الباشا الصغير  
يشرب الصنعة ..

